جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمه–
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية

فرع التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي

رقم: .....

إعداد الطالبتين:

العايب سارة

ثابت كلثوم

يوم: 27/06/2022

المشاريع الاقتصادية الفرنسية في الجنوب الجزائري

1900م–1962م

لجنة المناقشة :

ومان حورية	أ. مح أ	بسكرة	مقرر
مغنية غرداين	أ. مح أ	بسكرة	رئيسا
نصيرة براهمي	أ. مح ب	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021– 2022

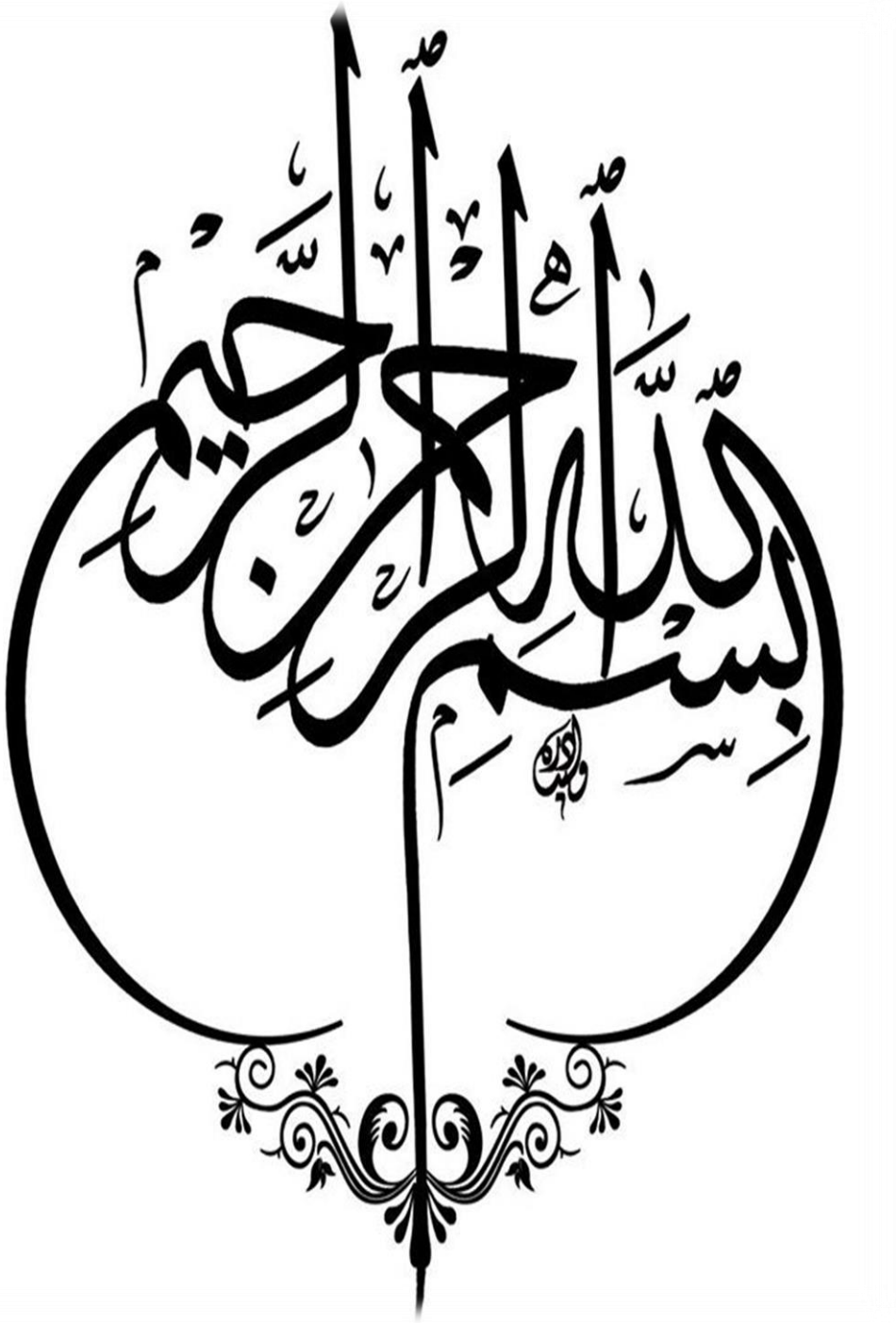
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١١)﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية: (11)

شكر خاص

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مشرفتنا المتميزة بشخصيتها القوية التي أعطت بدون مقابل الدكتورة حورية ومان عطاؤك القيم عنوان إبداعنا فنحن مدينين لك لإرشادنا وجزيل الشكر لما بذلته من جهد وعلى حرصها أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص.

نسأل الله أن يجزيها خير الجزاء

سارة / كلثوم

كلمة شكر وعرفان

لا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلّا أن نتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان لكلّ من ساعدنا من أساتذة وباحثين وأخص بالذكر منهم الأستاذة الكريمة الفاضلة "صباح البار" التي كانت لنا مثالا للعطاء والسخاء

إلى كل من أنار لنا الدّرب وأضاف لنا ولو بكلمة في رصيدنا المعرفي

كما نشكر إخواننا اللذين كانوا لنا عونا وسندا منذ البداية إلى كل عمال وموظفي قسم التاريخ إلى عمّال مكتبة الجامعة

إلى كافة القائمين على متحف المجاهد بسكرة وكل الزّملاء والزّميلات بقسم التاريخ

إلى كل من مد لنا يد العون وشجعنا من قريب أو من بعيد.

الإهداء

الحمد لله فائق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي وفقنا ولم نكن لنصل لولا فضله علينا

إلى أعز ما نملك في الوجود إلى من منحتنا الحنان الحب والقوة بدعواتها الينبوع الذي لايمل العطاء إلى من حاكت سعادتنا بخيوط منسوجة من قلبها أمي الغالية

إلى من سعى وشقي لننعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعنا في طريق النجاح الذي علمنا أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر أبي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقنا ويلهج في ذكراهم فؤادنا إخوتنا وأخواتنا وكل أفراد عائلتنا كل باسمه

إلى من سرنا سويا ونحن في الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يد بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى صديقاتنا وزملائنا الأعزاء

إلى كافة أساتذتنا الكرام

وأخيرا إلى كل من وضع بصمته في هذا العمل ولو بكلمة طيبة

المختصرات

قائمة المختصرات باللغة العربية

قائمة المختصرات	الاسم الكامل باللغة العربية
ج	جزء
ط	طبعة
ص	صفحة
تر	ترجمة
ع	عدد
د–ط	دون طبعة
د–ب	دون بلد
د–س	دون سنة
م–و–ك	المركز الوطني للكتب
ش–و–ن–ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
م–و–د–ب	المركز الوطني للدراسات والبحث
م.ج	مجلد
م.و. د.ب. ح.و.ث	المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

مقدمة

تعرضت الجزائر كغيرها من البلدان في العالم وخاصة الإفريقية منها، إلى تحرشات استعمارية أوربية بشكل مستمر أدت إلى الاستيلاء عليها، فالاحتلال لم يكن وليد الساعة بل أنه فكرة قديمة مترسخة لدى فرنسا ويرجع ذلك للموقع الاستراتيجي الممتاز للجزائر وثرواتها خاصة الطبيعية منها، فقد سعت فرنسا لإيجاد قاعدة لإرساء إمبراطوريتها الجديدة التي تمكنها من التوغل داخل القارة السمراء وبث سيطرتها على كثير من أراضيها وشعوبها.

من هذا المنطلق وجهت أنظارها نحو الجنوب الجزائري كما زاد اهتمامها به خاصة منذ انتشار لهيب الثورة التحريرية الذي راح يدخل اليأس إلى نفس المستعمر ويقطع أمله في شمال البلاد بعد المقاومة الشرسة التي تلقاها والتي وقفت في وجهه وكانت عثرة أمام تقدمه وما زاد في هذا التوجه نحو الجنوب أكثر. هو تأكد فرنسا لما يزخر به الجنوب الجزائري من ثروات معدنية وبترولية، ما جعلها عرضة للأطماع الاستعمارية، حيث أصبح الجنوب الجزائري في عداد القضايا الهامة للسلطة الفرنسية ومنها بدأت في تأطير جملة من المشاريع الاقتصادية الهادفة إلى تطبيق عزل الصحراء والانفراد باستغلال ثرواته الباطنية عن طريق الاستثمار وفصل الجنوب الجزائري عن شماله، وهذا هو المغزى من اختيارنا للدراسة التي جاءت تحت عنوان: " **المشاريع الفرنسية الاقتصادية في الجنوب الجزائري 1900-1962**"

1/ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا اتجاه منطقة جدّ مهمة بالنسبة لها وهي الجنوب الجزائري، والسبل التي اعتمدها للحفاظ عليه وبأي ثمن كان، ممّا يستدعي النظر في نوع هذه الطرق المتبعة وكيفية إعدادها وتكريسها لخدمة الأهداف والأطماع الاستعمارية بشكل مدروس ومحكم من جميع الجوانب.

2/ الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

امتد المجال **الزمني** للدراسة ما بين (1900م-1962م) وهي فترة تبدأ بدايتها بالسنوات الأولى للاحتلال الفرنسي إلى فترة الثورة التحريرية.

أما الإطار **المكاني** للأحداث فيكمن في الجنوب الجزائري والصحراء الجزائرية، وهو المجال الذي طبقت فيه فرنسا مشاريعها التي مست العديد من الجوانب.

3/ أسباب اختيار الدراسة:

تأتي دراستنا لهذا الموضوع انطلاقا من دوافع ذاتية، وأخرى موضوعية على وجه الخصوص نذكر من بينها: الفضول الذي انتابنا لمعرفة المشاريع الاقتصادية التي سطرتها فرنسا لاستيلاء على الصحراء الجزائرية الشاسعة. و انتمائنا الجغرافي لمنطقة الجنوب الجزائري وأهميته الكبيرة في تاريخ المنطقة.

أ. الأسباب الموضوعية:

1- لقد وقع اختيارنا لهذه الدراسة بعد أن قمنا بالاطلاع على العديد من المراجع التي تناولت جملة من المشاريع الفرنسية الاقتصادية بمنطقة الجنوب الجزائري، والتي بدأت بالاستيلاء الشبه كلي على المناطق الشمالية للبلاد، انطلاقا من البعثات الاستكشافية يليها مجموعة من المشاريع الاقتصادية التي مست العديد من الجوانب المتمثلة في: الزراعة، والتجارة، والصناعة، مرورا بأبرز مشروع وهو استنزاف خيرات المنطقة من: بترول، وغاز، وماء، وصولا إلى نقطة الخلاف الكبير وهي فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال.

2- الموضوع في حد ذاته يعتبر نقطة مهمة في تاريخ الجزائر جدير بالبحث.

3-المكانة التي يحظى بها هذا الإقليم في اهتمامات السلطات الاستعمارية.

4-محاولة الكشف عن بعض المشاريع الاقتصادية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية.

5-سعيا منا لإثراء هذا الموضوع و التنبيه إلى عدد من الكتابات والدراسات التي تناولت الموضوع ولم يتم الاعتماد عليها.

4/ أهداف الدراسة:

- يمكن حصر أهداف الدراسة في جملة من النقاط وهي:
- التعريف بالإمكانيات الاقتصادية للصحراء الجزائرية والوقوف عليها
- التعرف على أهمية المنطقة بالنسبة لفرنسا.
- الوقوف على أهم المشاريع الاستعمارية الاقتصادية في الصحراء الجزائرية.
- إبراز الدور الهام لإقليم الصحراء من خلال المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

5/ إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الإستراتيجية التي عمدت فرنسا على تجسيدها في الجنوب الجزائري من أجل السيطرة والذي كان بداية لمشروعها التوسعي لتأمين موارد اقتصادية لمصانعها وخلق أسواق تمكنها من إنعاش اقتصادها وتطويره.

ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا أن يكون الإشكال الرئيس لدراستنا كالتالي:

كيف أرست فرنسا مشاريعها الاقتصادية في الجنوب الجزائري لفرض هيمنتها؟ وهل ساهمت في خدمة مصالحها وأهدافها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يجب أن نطرح جملة من الأسئلة الفرعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

1- كيف كانت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830م إلى 1900م؟

2- فيما تمثلت المستثمرات الفرنسية في الجنوب الجزائري في الفترة الممتدة من 1900م إلى 1962م؟

3- ماهي أهم المشاريع الاستنزافية التي طبقتها فرنسا في الصحراء الجزائرية في الحقبة الممتدة من 1900م إلى 1962م؟

4- ماهي إستراتيجية فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية؟

5- لماذا ركزت فرنسا على الصحراء الجزائرية وعمدت إلى مقاربة فصل الشمال عن الجنوب؟

6/ المنهج المعتمد عليه في الدراسة

ولكون هذا الموضوع يعالج جانبا تاريخيا فقد اعتمدنا على كل من المنهجين التاريخي والوصفي الذي يسمح بتتبع الأحداث عبر مراحلها التاريخية ووصفها على الصورة التي جرت عليها، واعتمدنا عليهما في سرد مختلف الأحداث التاريخية ووصفها وتصنيفها حسب تسلسلها الزمني في أغلب الأوقات.

7/ الخطة المعتمدة عليها في الدراسة

وللإلمام بجوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم بحثي المعنون ب" **المشاريع الاقتصادية الفرنسية في الجنوب الجزائري**" في الفترة الممتدة من1900- 1962.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اقترحنا مخطط بحث عالجنا من خلاله الإشكالية الرئيسية وما يلحقها من أسئلة فرعية مرتبطة بسبب الموضوع، وذلك ضمن مقدمة

والفصل التمهيدي وثلاث فصول، خاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات الصلة المباشرة لموضوع البحث،.

الفصل التمهيدي: الموسوم بعنوان الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة 1830-1900 وقد تطرقنا فيه إلى دراسة الأوضاع الزراعية والأوضاع الصناعية والأوضاع التجارية للجزائر وذلك من أجل إبراز أوضاعها إبان الحقبة الأولى من الاستعمار.

جاء **الفصل الأول:** فجاء بعنوان "المشاريع الاستثمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري 1900-1962 " الذي تعرضنا فيه لأهم إنجازات وأعمال الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى التعريف بالصحراء الجزائرية من حيث موقعها وتضاريسها وجيولوجيتها ومناخها، وعالجنا في العنصر الثاني مشاريع إنشاء الطرق المتمثلة في الطرق البرية كذلك مشروع السكة الحديدية والطرق الجوية والعنصر الثالث تطرقنا فيه إلى الاستثمار الفرنسي في القطاع التجاري والذي درسنا فيه أهم المشاريع التجارية المنجزة في الجنوب الجزائري.

أمّا **الفصل الثاني:** الموسوم بـ " المشاريع الاستنزافية الفرنسية في الجنوب الجزائري 1900-1962" حاولنا من خلاله تقديم جل المشاريع الاستنزافية الفرنسية، حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى المشاريع الاستكشافية والاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، وللتوسع أكثر تطرقنا في العنصر الثاني إلى مشروع التنقيب عن البترول، بعدها في العنصر الثالث تطرقنا لمشاريع المطبقة على الغاز الطبيعي، كما تطرقنا في العنصر الرابع إلى مشروع استغلال المياه في الجنوب الجزائري المتمثلة في حفر الآبار الارتوازية وأهمية السدود المائية.

وقد خصّصنا **الفصل الثالث** لدراسة: "ملف الصحراء الجزائرية خلال المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962"؛ ففي العنصر الأول تناولنا فيه فصل الصحراء

الجزائرية الذي يضم الإعداد لفصل الصحراء الجزائرية وإنشاء المنظمة المشتركة وإنشاء وزارة الصحراء، كما تطرقنا لدراسة العنصر الثاني الامتيازات الأوروبية في الصحراء الجزائرية، أمّا العنصر الثالث تناولنا فيه الصحراء الجزائرية من خلال المفاوضات الفرنسية الذي يضم اتفاقية إيفيان الأولى وكذلك مفاوضات لي روس، وفي العنصر الرابع خصصناه لدراسة الصحراء الجزائرية في اتفاقية إيفيان الثانية الذي تضمن مضمون الاتفاقية.

وفي الأخير خصصنا **خاتمة** هذا البحث لاستعراض أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد دراسة الموضوع بشكل جيد.

8/ المادة العلمية المعتمدة عليها في الدراسة

لقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على عدد لا بأس به من المصادر والمراجع ومن أهمها: جريدة المجاهد التي تعتبر من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها بالدرجة الأولى لكثرة الموضوعات المنشورة بها والمتعلقة ببحثنا بشكل دقيق، فقد وجدنا معظم مقالاتها معلومات قيمة.

أمّا بالنسبة للكتب فقد كان كانت هناك جملة من المصادر المعتمدة أهمها: ديغول شال مذكرات الأمل، يحي جلال" السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1960، وشال روبير أجيرون" تاريخ الجزائر.

وفيما يتعلق بالمراجع التي قمنا بالاعتماد عليها فقد كان أهمها كتاب سلسلة ملتقيات حول الملتقى الوطني الأول بورقلة سنة 1996م بعنوان: "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية" وذلك لغناه بمجموعة من الموضوعات المتعلقة بالمشاريع الفرنسية بالصحراء، كما اعتمدنا بشكل كبير على كتاب الحاج موسى بن عمر" بترول الصحراء"، وبالإضافة إلى كتاب بعنوان الاستكشاف في البر والبحر لصاحبه إسماعيل العربي، ومن

المراجع أيضا كتاب مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية للأستاذ يحي بوعزيز، وكتاب الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934 لإبراهيم مياسي، هذا بالإضافة إلى عدد من الدوريات والرسائل الجامعية.

9/ صعوبات البحث:

أي دراسة لا تخلوا من العوائق التي تواجه الباحث فإننا قد واجهنا جملة من العقبات أثناء إنجاز هذه الدراسة ولعل أهمها:

1-المجهود والوقت الكبيرين اللذان استلزمتنا للبحث عن المصادر والمراجع التي تخدم موضوع بحثنا بشكل دقيق، ممّا جعل الوقت يضيع على حساب إنجاز البحث في الفترة المحددة.

2- عدم قدرتنا على ضبط الخطة والتحكم في الموضوع.

3- افتقارنا للخبرة اللازمة لإنجاز بحث علمي أكاديمي (مذكرة تخرج) فإعداد مذكرة تخرج أصعب بكثير من إعداد أي بحث آخر خلال الفترة التي درت فيها التخصص.

4- عدم قدرتنا على تنسيق وقتنا بشكل جيد للعمل على إنجاز هذه المذكرة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى كلمات الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة "حورية ومان" التي شرفتنا بالإشراف على هذا البحث، وعلى دعمها لنا وتذليلها للصعاب التي تواجهنا وما بذلته من جهود قيمة وعطاء في سبيل أداء الرسالة في الوقت المحدد وكانت لنا العون المعين بعد الله في كل خطوة فمنها تعلمنا كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل فلها منا جزيل الشكر والاحترام. كما نتقدم بجزيل الشكر للجنة المناقشة.

الفصل التمهيدي:

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر 1830-1900

الفصل التمهيدي الأوضاع الاقتصادية في الجزائر 1830-1900

1- الأوضاع الزراعية:

1-1 مصادرة الملكيات العقارية

1-2 قانون الغابات

1-3 المنتوجات الزراعية

2- الأوضاع الصناعية:

2-1التنظيمات الصناعية

2-2 أسباب تدهور الصناعة الجزائرية

3- الأوضاع التجارية:

3-1 أنواع التجارة

3-2 الصادرات والواردات

عقب احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م، شرعت في ممارسة جملة من السياسات التي مست جميع المجالات نذكر منها المجال الاقتصادي، بهدف تكريس وجودها وتجسيدا لمبدأ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا والتي تهدف للاستغلال و الاستنزاف فقد علمت منذ الوهلة الأولى أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة على الشعب، فبرزت بذلك قضية الأرض وملكيتها كميدان للصراع بين مجتمع متمسك بأرضه ومحتل يعمل بكل الأساليب لانتزاعها منه ثم اتجهت فيما بعد لدعم الاقتصاد الفرنسي بمقومات الاقتصاد الجزائري فوضعت يدها على كل من الزراعة والصناعة وكذا التجارة بنوعيها. ومن هذا المنطلق نتساءل كيف كانت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية سنة 1900 ؟.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المدخل الذي يكشف أهم الأوضاع الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة) التي عاشتها الجزائر في ظل الحكم الفرنسي.

1- الأوضاع الزراعية

1-1 مصادرة الملكيات العقارية

كان مخطط مصادرة أراضي وأملاك الجزائريين مرتبطا بالقوانين التي تصدرها الإدارة الفرنسية بالإضافة إلى المراسيم والقرارات والأوامر، وجاء أول قرار في **8 سبتمبر 1830م**وقعه الكونت "**كلوزيل** بمدينة الجزائر والذي يحدد الأملاك العمومية[1]، والذي أجاز بموجبه الدولة الفرنسية للهيئات العسكرية، بمصادرة أراضي موظفي السلطة التركية وأعيانها، ومصادرة أراضي الوقف وذلك لما لها من أهمية، إذ توجهت إليها مباشرة للحد من المقاومة الجهادية التي تبنتها التنظيمات الطرقية، بعدها أصدر مرسوم في ديسمبر تخول بموجبه للمعمرين الوافدين الاستيلاء على أراضي الحبوس وضمها إلى مزارعهم، ومرسوم 25 أكتوبر 1830 والذي أنهى تقريبا الأراضي الحبوسية التي كانت تسترزق منها فئات كثيرة من الفلاحين[2].

وبهذا تكون الإدارة الفرنسية قد تنكرت لمعاهدة 5 جويلية 1830التي وقعتها مع الداي حسين داي الجزائر والتي نصت على احترام الأملاك وقد ورد في نصها أو أحد بنودها أن "**ممارسة الدين المحمدي ستكون حرة، وحرية السكان من كل الطبقات، وحرية دينهم، وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم لن تكون محل تدخل**".[3]

بالإضافة إلى **قرار** 10جوان 1831 الخاص بأملاك الداي، والبايات الأتراك الذين غادروا البلاد وكان ذلك بأمر من وزير الحربية في 27 ماي 1831م، [4] وفي 28 ماي 1832م جاء قرار بوضع سجلات تقيد فيها طبقا لأحكام القانون الفرنسي كل الرسوم

---

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، الجزائر، دار القصبة، 2007م، ص 81.

[2] الطيبي محمد، **الجزائر عشية الغزو الإحتلالي**، ط1، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2009 م، ص 35.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، الجزائر، عالم المعرفة، 2009، ص28.

[4] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي بالجزائر**، ج1، الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008، ص 305.

العقاري والإيجارات التي تفوق مدتها تسع سنوات، على مستوى كتابات ضبط الجزائر ووهران وعنابة[1].

ثم قرار مارس 1833م الذي أمر كل المالكين والمجموعات الدينية، بأن يسلموا سندات ملكيتهم إلى الإدارة والأملاك العقارية في أجل محدد، ونتج عنه مصادرة أملاك البايلك، كما تم ترحيل أكثر من 5232 أسرة من الريف.[2]

ولم يمر وقت طويل حتى صدر سنة 1834م قرار من الحكومة الفرنسية ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا، بناء على توصيات "**اللجنة الإفريقية**" وهكذا هيأ هذا المرسوم لعملية اغتصاب الأراضي كما ظل الجهاز التشريعي الفرنسي يصدر القوانين تلو الأخرى. بهذا تكون فرنسا قد أكدت بقاءها في الجزائر ودمجها في فرنسا، وفي 1840م عينت فرنسا أحد جنرالاتها المعروف بنظرية الأرض المحروقة حاكما على الجزائر، الذي كان يدعوا إلى خرق كل المحاصيل الزراعية للمواطنين[3]، وتلاه إصدار قرار النظام العام للمصادرة في 01ديسمبر 1840م وقعه الكونت "**فالي**" بمدينة الجزائر وقرار 27 جانفي 1841م الخاص بتصريح الإدارة بالمصادرة[4].

أمام حالة التذبذب التي مرت بها الإدارة الاستعمارية في الفترة الأولى، قد أنشأت لجنة في سنة 1842 لدراسة وضعية العقار في الجزائر وإعداد نص منظم له بهدف استقرار المعاملات وتعميم سندات الملكية للمالكين مهما كانت أصول ملكيتهم، وكذا زيادة أملاك الدولة حتى يتسنى توفير الأراضي للمعمرين[5]، كما أصدرت السلطات الاستعمارية قانون في 01 أكتوبر 1844 [6]وهو قانون خاص بالأوقاف والعقارات، وجاء فيه: "**أن**

---

[1] رشيد فارح، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962)، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص، 96.

[2] سعد طاعة، **البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930-1954**، مجلة المصادر، ع17، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر م1954-2008م، ص07.

[3] مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة، الجزائر ، (ب س)، ص14.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص303.

[5] رشيد فارح، المرجع السابق، ص98.

[6] أنظر الملحق رقم 01، قانون 01 أكتوبر 1841، ص 138

الأراضي غير المزروعة أو التي لم تثبت ملكيتها بعقد صريح،ولم تسجل في المصالح العقارية الفرنسية، تصبح تابعة لأملاك الدولة،كما تم رفض الأملاك المسجلة قبل الاحتلال.و الأشخاص الذين لا يتبعون هذه التعليمات تعتبر أراضيهم مهملة وبدون مالك ومن حق الدولة الاستيلاء عليها"، ويعتبر هذا تعجيزا للجزائريين الذين كانوا يجهلون طرق التعامل مع القوانين الفرنسية، كما أنهم لا يملكون العقود التي يستطيعون بها تسجيل أراضيهم[1].

بالنسبة للأوقاف فقد أبقت الإدارة الفرنسية على نظامها لاسيما عدم القابلية للتصرف في أملاك الأوقاف بين الجزائريين، وسهلت بيعها للمعمرين،كما تحايلت وأجرت الأوقاف بعقود طويلة الآجال مداها تسعة وتسعون عاما[2] ، كما نص هذا القانون على مبدأ القانون الفرنسي هو الذي يحكم المعاملات بين الأوربيين والأهالي في المادة العقارية،أي استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية، وتضمن الأمر أيضا عدة إجراءات بشكل مباشر أو غير مباشر تهدف إلى زيادة أملاك الدولة وبالتالي توفير أراضي للمعمرين[3].

كما جاء قانون 21 جويلية 1846م من أجل القيام بإحصاء عام لسندات الملكية العقارية الريفية في الجزائر، حسب المناطق التي تحدد من قبل وزير الحربية، وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة، أي أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا كافيا لانتزاع ملكيتها[4]، ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة، وبتطبيق هذا القرار تم انتزاع 168,000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها،جزء منها 95,000 هكتار عاد لقطاع الدولة و37,000 هكتار كان لصالح المعمرين الأوربيين[5].

كذلك مصادرة الأراضي العروشية التي غاب عنها أصحابها مهما كانت أسباب غيابهم، وقد أعطى القانون لأصحاب هذه الأرض حق استرجاعها إذا عادوا إليها، وطلبوا جوان 1851[6] الذي ينص على تأكيده أن الملكية حق مصون للجميع، بدوم تمييز للملاك

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص28.

[2] ابراهيم مياسي ، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، الجزائر، دار هومة، 2007، ص123.

[3] رشيد فارح، المرجع السابق، ص، 100.

[4] المرجع نفسه، ص103.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص317-318.

[6] انظر الملحق رقم، 02، قانون 16 جوان 1851 باللغة الفرنسية، ص 139.

من الأهالي والمستوطنين، كما ينص على أن حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون العشائر، هذه الحقوق معترف بها قطعا على ما هي عليه أثناء فترة الاحتلال أو بعد انتهائها...، ولكن لم تمض بضع سنوات على صدور هذا القانون حتى اتخذ قرار تعسفي بحصر الأراضي وتحديدها وذلك من أجل تلبية متطلبات التوسع الاستعماري في البلاد[1]، كما نص هذا القانون أيضا على أن تحويل الملكيات بين الأهالي يبقى خاضعا للشريعة الإسلامية وفي الحالات الأخرى يخضع للقانون المدني الفرنسي، أي أنه إذا تمت المعاملات العقارية بين المعمرين فيما بينهم أو بين المعمرين والأهالي فإنها تخضع للقانون الفرنسي، أما كمعاملات الأهالي فيما بينهم فإنها تبقى تحت حكم الشرع الإسلامي[2]، وبحكم ما هو متعارف عليه عند الأوربيين أن أملاك المغلوب تصير بيد الغالب بهذا تصرفت سلطة الاحتلال بهذه الملكيات بإقامة مشاريع لصالح المعمرين.[3]كما أكد هذا القانون أن القبائل لا تملك أراضي العرش ولكنها تملك حق استغلالها وأنه يمكن أن تنزع عنهم الأراضي الزائدة، سنة 1851م[4].

وفي 22 أفريل 1863م، صدر قرار الاستشارة المشيخية[5] "**سينا تيس كونسيلت**"[6] "sénat use – consult"[1] حيث عقد مجلس الشيوخ الفرنسي في 09 مارس 1863،

---

[1] L' ache raf Mostafa **L'Algérie nation et société**.2éme edition S N E d'Alger.1978.p16

[2] رشيد فارح ، **المرجع السابق**، ص، 108

[3] أحميدة عميراوي، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى ، الجزائر، 2005م، ص114.

[4] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954)**، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2006م، ص 154.

[5] عقد مجلس الشيوخ الفرنسيين في 09 مارس 1863، جلسة لمناقشة مشروع القانون الإمبراطوري الذي وضعه الجنرال " آلار" "ALLARD"، وقد جاء في شرح الأسباب الداعية لتقديم هذا المشروع، أن العرب بعدما آلت أراضيهم إلى الدولة نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية، استعاد البعض منهم تلك الأراضي بالشراء من الأوروبيين، وأخذ البعض الآخر منهم يبذلون كل ما في وسعهم لشراء الأراضي التي انتزعت من عشيرتهم، أما الذين لم تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للشراء، فقد طلبوا من الأوربيين أن يسمحوا لهم بالبقاء في أراضيهم كمزارعين. للمزيد أنظر: سعيدة بن عون، **السياسة الاستعمارية الاقتصادية في الجزائر مصادرة الأراضي-أنموذجا-** ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، 2012م- 2013م، ص 50.

[6] أنظر الملحق رقم 03، النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 باللغة العربية، ص ص 140-143.

جلسة لمناقشة مشروع القانون الإمبراطوري الذي وضعه الجنرال آلار "Allard"، وقد جاء في شرح الأسباب الداعية لتقديم هذا المشروع، أن العرب بعدماّ آلت أراضيهم إلى الدولة نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية، استعاد البعض منهم تلك الأراضي بشرائها من الأوربيين، وأخذ البعض الآخر منهم يبذلون كل ما في وسعهم لشراء الأراضي التي انتزعت من عشيرتهم.

أمّا الذين لم تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للشراء، فقد طلبوا من الأوربيين أن يسمحوا لهم بالبقاء في أراضيهم كمزارعين[2]، وبالتالي جاء قانون 1863م بسياسة تفريق وتشتيت المجتمع الجزائري الموحد البيئة والهيكل الاجتماعي، وفي إطار القبيلة والعرش، وبتطبيق هذا القانون في الجزائر تمكن الاستعمار من توزيع ملكية القبيلة، المجتمعة المشتركة إلى ملكية فردية، يستطيعون الاستيلاء عليها قطعة تحت ستار القانون، ومن ثم تفكيك الروابط العريقة التي تربط الفرد الجزائري بالجماعة[3].

وكان هذا الأمر واضحا من رسالة "نابليون الثالث" إلى "بيليسيه" والتي جاء فيها أنه بعد أن تخرج الأرض من الملكية الجماعية يصبح الأهالي كأفراد قادرين على التصرف فيها حسب رغباتهم. وبذلك تنشأ بينهم وبين الكولون المبادلات والصفقات، وهذا يعني أن للجزائريين الفلاحة ويقومون بالزراعة لمهارتهم فيها، كما يربون الخيول والمواشي أما الأوربيون فمهمتهم العمل على تطوير المناجم والغابات... وجلب الصناعات التي هي ضرورية للتقدم الزراعي، وبهذه الرسالة يموه للجزائريين أن الجزائر ليست مستعمرة كبقية المستعمرات وإنما هي مملكة عربية يتقاسم فيها الأهالي و الكولون حق الحماية والرعاية من جانب نابليون[4]، كما تضمنت الرسالة أيضا العبارات التالية : "**يبدوا لي ضروريا من أجل راحة وازدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيدي متملكيها**" [5]، لكن يبدو أن هذا النص جاء لفرض ثلاثة أمور وهي: تحديد أراضي القبائل ثم توزيع هذه الأراضي المحددة

---

[1] أنظر الملحق رقم 04، النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 باللغة الفرنيسة، ص ص 144 145.

[2] L' ache raf Mostafa.op.cit.p.16-17.

[3] سيف الإسلام الزبير ، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص16.

[4] أبو القاسم، سعد الله، المرجع السابق، ص34.

[5] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص338.

إلى دوائر والعملية الثالثة هي تقسيم كل دوار إلى ملكيات فردية[1].وهذا هو الهدف الأساسي من هذا القانون، وهو إحلال الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية وهذا ما يلزمه البدء بتحديد الأراضي وتفتيت القبائل، وكما صرح مقرر نص القانون إلى مجلس الأعيان بقوله: "**إن الغرض الأساسي لقرار مجلس الأعيان هو تكوين الملكية الفردية**"[2].ويعتبر أمرا مبالغا فيه بالنظر إلى الأوضاع التي كانت عليها الملكية الجزائرية سالفا، حيث كانت أراضي مشتركة للزراعة، وأراضي مشتركة للرعي وأراضي ملك، وتم بموجب هذا القانون تحويل ما يقارب 800,000 هكتار من الأراضي العرشية إلى ملكية خاصة[3]، وتطبيقا لهذا القانون شهدت 372 قبيلة في آخر سنة 1870م، باعتباره التاريخ الذي علق في العمل بمقتضى القرار المشيخي، تحديدا لأراضيها فكانت النتيجة أن أقرت السلطات الاستعمارية أن قيمته 1,186,492هكتار، على أنها أملاك تابعة للبلديات ومصنفة ضمن أراضي العرش و 2,840,591 هكتار ضمن أراضي الملك[4] وخلافا لقانون 16 جوان 1851 فإن القرار المشيخي 1863 قد مكن الأوربيين من اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية، وذلك عندما سمح بشراء أراضي الملك الجماعية كما أنه لم يمنع سلطة الاحتلال من مصادرة أراضي جديدة للصالح العام "كإنشاء المدن والقرى، كما منحها أيضا قوة النفوذ أو الهيمنة[5]، ومهما كان الأمر فإن مرسوم 1863 قد توقف العمل به سنة 1870، وصدرت بدله قوانين أخرى أكثر عنفا لاغتصاب الأرض[6].

قانون وارني[7]"**Wornier**" 26 جويلية 1873 بناء على تقريره فإنه يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك الأرض تحت

---

[1] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر، جوزيف عبد الله، ط1،دار الحداثة، بيروت ، 1983، ص64 .

[2] المرجع نفسه، ص 65.

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1**، تر، حاج مسعود،دار الرائد للكتاب، 2007، الجزائر، ص143.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص42.

[5] المرجع نفسه، ص 343.

[6] أبو القاسم، المرجع السابق، ص42.

[7] أنظر الملحق رقم 05، قانون وارني 26 جويلية 1873 باللغة الفرنسية، ص ص 146 149.

صفة أو سند ملكية العرش أو الملك وإنما ملاك عقاريين لاغير، ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي ب22أفريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين وعن طريق هذا القانون سيوقع الفلاحون الجزائريون مجددا بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية إلى بيع أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين عن ذلك[1]الهدف إلى تحقيق غايتين هما:

الأولى: تمكين الجزائريين من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.

أمّا **الثانية:** تقضي بوضع حد لحالة اللاعدالة التي توجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية [2]، وحسب صالح عباد بأن وارنيي نظر بقانونه نظرة بعيدة شملت مصالح رؤوس الأموال الفرنسية التي بلغت درجة التراكم التي تدفعها نحو الخارج خارج الحدود الفرنسية وبالنسبة لرؤوس الأموال هذه وللصناعة الفرنسية التي أصبحت في حاجة إلى مواد أولية من الخارج خارج الحدود الفرنسية وبالنسبة لرؤوس الأموال هذه وللصناعة الفرنسية التي أصبحت في حاجة إلى مواد أولية من الخارج فإن القانون سوف يجعل مساحات الحلفاء التي لا مالك لها تعود ولن تعود إلا للدولة الفرنسية الشيء الذي يوفر لصناعة الورق أنواع مختلفة من الأقمشة موردا جديدا للمادة الأولية وهذا ما يلي رغبات الذين قدموا عروضا للحكومة بهدف إقامة خطوط للسكك الحديدية قصد استغلال هذا النبات[3] كما زاد هذا القانون الوضع لبسا مع ادعائه أنه يوضح الحالة السابقة لملكية الأهالي، والحقيقة أنه لا يفرق بين ملكية المسلمين الجزائريين وملكية الفرنسيين، وهكذا أصبح الكل خاضعا للقانون الفرنسي[4]، رغم أن قانون وارني أو كما يسمى بقانون المعمرين، جاء ليتجاوز العراقيل

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 148، 149.

[2] Charles Robert Agéron ,**les Algériens musulmans et la France 1871-1919,**tome première, presses universitaires de France, paris, 1968, p78.

[3]صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، د س، ص ص 148، 149.

[4]محمد الطيبي، **الجزائر عشية الغزو الإحتلالي**، ط1،ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2009، ص ص 194، 195.

التي نتجت عن مجلس الشيوخ من جهة وكرد على الجهاد القبلي ألطرقي من جهة أخرى، يقول وارني في هذا الصدد: "**إننا نفرق بين الحالة الشخصية والحالة المدنية لمسلمي الجزائر، إننا نحترم كل ما يتعلق بمسائل حرية التفكير والدين والحياة الخاصة للعائلة، لكننا نعتبر من واجبنا الاعتناء بالحالة المادية وخاصة بما يتعلق بالمصالح العقارية التي يجب إخضاعها إلى التشريع الفرنسي وإلى المبادئ العامة للقانون العام**"[1].

1-2 قانون الغابات

قانون 1874 وهو أول قانون غابي[2] صدر في جويلية جعلت السلطة الفرنسية بموجبه كل الغابات ملكا لها وطبقت مبدأ المسؤولية لمعاقبة كل من يتسبب في الحرائق الغابات.

قانون 1885 على إثر حرائق 1881 وشكاوى أصحاب الإقطاعات، صدر هذا القانون يوم 06 ديسمبر وهو القانون زاد من التشديد على السكان بانتزاع الأراضي الرعوية وإعطائها للكولون من أجل زراعة كما عوقبوا على الأشجار التالفة بدعوى أن السبب في ذلك هو الرعي فيها وقاموا فيها بترحيل الكثير من العائلات نتيجة ذلك[3].

قانون 22أفريل 1887 وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873 وتعديله وذلك خدمة لصالح الكولون بسن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش وأهم إجراءات هذا القانون ما يلي:

1- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل و الدواوير.

---

[1] محمد الطيبي، المرجع السابق، ص 195.

[2] أنظر الملحق رقم 06، النص الكامل لقانون الغابات 17 جويلية 1874 باللغة الفرنسية، ص ص 150 153.

[3] السعيد محمد عقيب، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، المؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمساءلة المؤجلة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 16-17 نوفمبر 2011، ص 09.

2- التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 22 أفريل 1887 في حالات التنازل وبيع الملك المشاع في المزاد العلني وتجزئة الميراث.

3- الدائنون الذين رهنوا عقاراتهم والأشخاص المدعون لحقهم العيني (الفعلي) في العقار بمقتضى المادة 19 من قانون 1873 وأصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

4- تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873 وكذلك وضع معالم حدود تمنح الممتلكات الأرضية ولجيرانه أمانا وطمأنينة واسعين.

5- السماح للأوربيين بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.

6- وقد صدرت شكليات خاصة بشأن ذلك تناولتها المواد من 07إلى 10 من هذا القانون[1].

قانون 16 فيفري 1897 حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق 1887 بسبب العقبات التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1897 وكانت ملامحه متمثلة في أنه أبطل بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 واستبدلها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم ومهما كان أصلهم وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء، وقد جاءت المادة 13 من قانون 1897 لتحتفظ بصلاحية الإدارة القضائية فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام وتم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، وعندها تصبح النزاعات المتعلقة بالملكية من صلاحيات المحاكم القضائية وهكذا يكون قانون 1897 قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873، 1887.

[1] عدة، بن داهة، المرجع السابق، ص 376.

نجد أن هذا القانون لم يعطي الاستعمار الأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية، لاعتباره اقتراح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراغبين في بيع أراضيهم التي من حقهم الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أو له حق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1863 الذي يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوربيين أو الجزائريين أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية[1].

1-3 المنتوجات الزراعية

الحبوب: قدرت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب التي يمتلكها البايلك في القطاع الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني بما يعادل 4800الف هكتار، وفي القطاع الغربي بما يناهز 3500الف هكتار [2].

كانت زراعة الحبوب من أهم موارد البلاد الجزائرية خصوصا القمح الذي كان ينتج بكثرة بالغة وكان مخصصا للإصدار[3].

الكروم: انتشرت زراعة الكروم على نحو 240.000هكتاروتنتج من الخمور ما يعادل عشرة ملايين هكتولتر في السنة.حيث أنهم استغلوا الأراضي الأكثر خصبا وريا لزراعتها، [4]حيث أنهم اتجهوا إلى التوسع في زراعة.

---

[1] عدة، بن داهة، **أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانون 1887/04/28 و1897/02/16**، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20-21 ماي 2006، ص ص 229، 230.

[2] زوليخة المولودة علواش اسماعيلي ، **تاريخ الجزائر من الفترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير أنفو الجزائر 2013، ص 288.

[3] يحيى بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830_1954**، دار البصائر الجزائر، 2009، ص 73.

[4] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، الجزائر 1948، ص 53.

الأشجار الغابية: شكلت الغابات بالجزائر أهم مصادر العيش بالنسبة للجزائريين حيث استغلت لتلبية عدة حاجيات كانت تجمعات السكانية والقبائل الجزائرية في أمس الحاجة إليها كالحطب المستعمل بأغراض التدفئة والطبخ والبناء وثمار الأشجار والأعشاب والفطريات،حيث كانت مساحات كثيرة داخلة الغابات وبجوارها تستغل للفلاحة الموسمية أضف إلى ذلك أن الغابة تشكل مراعي خصبة بالنسبة لمربي المواشي وملجأ لقطان الأغنام والبقر والماعز والدواب خلال فترات البرد القارص والحر الشديد[1].

كانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي قبل أن تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في إقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة، والغابات الجزائرية كانت ضيقة المساحة إلا أنها تشمل جل أنواع الأشجار التي توجد في الغابات الكبرى في مختلف البلاد[2]، ونجد قسما هاما من الأراضي الشمالية كان في الفترة التركية مغطاة بالغابات وقد أزيل قسم كبير من هذه الغابات في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية، كمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل على غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية، وحتى منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها[3] 1789، فقد عمل الاستعمار الفرنسي على تغيير وضعية القطاع الفلاحي للجزائر، ليصبح في خدمة المستهلك والاقتصاد الفرنسي[4]، ولإنجاح السياسة الزراعية التي انتهجها الفرنسيون تم تقديم المساعدات للمزارعين الأوربيين لاقتناء

---

[1] بوعلام بلقاسمي، **مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية خلال النصف الثاني من القرن 19**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962 ، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص27.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص59.

[3] ناصر الدين سعوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص31.

[4] أسامة مساعد، صاحب منعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة في الجزائر في ظل الإدارات الاستعمارية 1830-1972**، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد4، العدد3، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، ص223.

الآلات الحديثة، وأجريت تجارب على التربة لتحسين الإنتاج وزيادة كميته[1]، وذلك بناءا على توصيات" أوربان" بضرورة تهيئة الأرض للفلاحة والعمل على زيادة المساحة الصالحة للزراعة، وأيدت الحكومة في تجفيف المستنقعات وهد سفوح الجبال " **وأشار إلى أن الإدارة الفرنسية تحدث تغيرات جديدة في استغلال الغابات واستخراج المياه بناء السدود وإقامة السكك الحديدية....**".

وعليه تم استصلاح العديد من الأراضي (سهل متيحة، مناطق في بوفاريك (حوش بغليزان، مستنقع كوساكي، مستنقع عين البيضاء بوهران....)[2]، فقد استحوذ على الأراضي الخصبة وقام بتمليكها للمستعمرين وغيرهم من الأوربيين على حساب بعض الجزائريين إلى أراضي قاحلة وسفوح الجبال والمنحدرات وكان هدفهم تغير بنية إنتاج الزراعي و تفقير وتجويع الشعب حتى تسهل عملية إخضاعه ليس هذا فقط بل تحول القطاع الزراعي إلى إنتاج الزراعات التي تخدم السوق الفرنسية على حساب الزراعات الموجهة للسوق المحلية[3]، فقد اشتهر القطر الجزائري بإنتاج الحبوب بحيث ينتج سنويا 20 مليون قنطار إلا أن السنوات تختلف اختلافا كبيرا في الإنتاج، نظرا لخضوع هذه الزراعة للمؤثرات الطبيعية وفي مقدمتها الجفاف[4]، فزراعة الشعير تشمل على نحو 1300000 هكتار، والقمح الصلب 100000 هكتار، والأهالي ينتجون سنويا نحو 6500000 قنطارا من الشعير 4000000 قنطار قمح، في حين ينتج الأوربيون في الصنف الأول مليون قنطار ومن الثاني مليونين، أما القمح الين فيستغل الأوربيون مساحة 280000 هكتار و ينتجون منه ملوني قنطار مقابل نصف مليون قنطار للجزائريين، وكذلك القصبة أو ما يعرف بالخرطار فيبذر على مساحة 250000 هكتار كل سنة

---

[1] ناصر الدين سعوني، **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 200، ص 35.

[2] مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانسيموني بمصر والجزائر 1833-1870**، دار المعارف الدولية، الجزائر، 2013، ص ص160 ، 161.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي1830-1962**، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص187.

[4] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**..، المرجع السابق، ص113.

1500000 قنطار، وتصدر الجزائر من الحبوب نحو 1200000 قنطار قمح، و800000 قنطار شعير..الخ[1].

البقول والخضار: بمختلف أنواعها كالطماطم والخيار والبصل والبطاطس والفلفل والبطيخ[2].

النخيل: ثروة واحات الجنوب الجزائرية وهو يتربع على 65، 000 هكتار من الأراضي، وينتج أنواعا من أجود الثمرات، ففي السنة تنتج 1.800.000 قنطار حيث أنها تتميز بتعدد أنواعها تقسم إلى قسمين بعض منها للاستهلاك المحلي والأخر في الأسواق العالمية.

الحلفاء: كانت الحلفاء تصدر إلى الخارج حيث أنها بلغ محصولها السنوي 150الف طن تستخدم لصناعة الأقمشة والورق [3].كانت تغطي كامل البلاد تنتشر نحو 4 ملايين من الهكتارات التي قضى عليها الإهمال الاستعماري، إنتاجها السنوي يبلغ 150 ألف طن يسلم كله لشركة واحدة ويأخذ العمال مقابل عملهم الشاق ثمنا زهيدا اعتبرت منطقة الأطلس التلي الموطن الرئيسي لنمو الحلفاء[4].

الدخان و الطباك: الشيء الوحيد الذي يكاد ينفرد به أهل الجبال تحت مراقبة صارمة وهو يحجب نحو 30 ألف هكتار، تنتج 300 ألف قنطار في السنة [5].

التين: له غابات كثيفة بالبلاد خاصة المدن الجبلية مثل القبائل، يعتمدون عليه كثيرا في معيشتهم يغطي نحو 70 ألف هكتار تدخل فيه الاستعمار، كما أسست شركات عديدة لاستثمار مجففا على الطريقة التركية والاتجار به في شتى الأسواق[6].

القطن: أولاه الكولون اهتماما، أول تجربة إنتاجه سنة 1833،غرب وهران، قدر إنتاجه سنة 1852 ب 851065كغ وقدر ثمن الكيلوغرام ب11 فرنكا، تم تقدير عدد

---

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**،....، المرجع السابق، ص 476.

[2] زوليخة المولودة علواش اسماعيلي، المرجع السابق، ص 289.

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**...، ص ص118، 120.

[4] عبد الحكيم روا حنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، د س، ص 110.

[5] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**...، المرجع السابق، ص 124.

[6] المرجع نفسه، ص121.

المنتجين للقطن ب309منتج وقدرت المساحة الزراعية ب5.10 هكتار، وبعد الحرب العالمية الأولى بلغت المساحة الموزعة قطنا 5.894 هكتار [1].

التبغ: زراعته في الجزائر تعود لفترة الوجود العثماني فالتبغ رغم وجوده إلا أن المحصول يحتل مساحة قليلة في كل من القالة وعنابه ومتيحة واهتمت به الحكومة الفرنسية بداية من 1843 وجاء ذلك تصريح من الوزارة المالية الفرنسية في محضر 20جلنفي 1844 ينص أن الجزائر مؤهلة لإنتاج محاصيل جديدة من التبغ شرط استغلال التربة والمناخ فكان ذلك إذنا بميلاد عصر جديد لبعث زراعة التبغ بالجزائر[2].

إن هذه الثورة التي تمتعت بها الجزائر كانت زراعتها في ازدياد إذ كان يمارسها قرابة 8000 من الأهالي و200من الأوربيين في(1875 -1876)[3].

2 الأوضاع الصناعية

2-1 التنظيمات الصناعية

لقد عمد الاستعمار إلى إعدام أي حركة صناعية في الجزائر، فاستيلاؤه على الأرض وما تحتها يجعله يعيش في نعيم وترف، مما يغنيه عن التصنيع الذي قد يزاحم معامل فرنسا وصناعاتها في الوطن الأم، كما أنه من ناحية أخرى يمكن القول أن التصنيع في الجزائر سيجلب اليد العاملة الجزائرية لارتفاع الأجور وهذا سوف ينعكس على سياسة فرنسا الفلاحية والتي تقضي بعمل الجزائريين لدى المعمرين بأجور زهيدة[4] فلقد عمدت فرنسا من وراء هذا إلى إعدام ومحق الحركة الصناعية في الجزائر لتجعل هاته الأخيرة مطمورة للمواد الأولية التي تحتاجها فرنسا في حركتها التصنيعية، فكانت سياسة الاستعمار أخذ مواد أولية من الجزائر بكل بساطة وبأ زهد الأثمان ثم تصنيعها في

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص245.

[2] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص162.

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 280.

[4] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**..، المرجع السابق، ص 126.

فرنسا وبيعها في الجزائر بأثمان باهظة، وبالتالي تصبح الجزائر سوقا استهلاكية للمنتوجات الفرنسية لاغير[1].

كل هذا جعل من القطر الجزائري دون صناعة تذكر اللهم بعض معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر والتبغ، علاوة على الصناعات التقليدية المحلية كحياكة الأصواف ونسج الزرابي، كما كانت المناطق الصحراوية تمارس هذا النوع من الصناعات فكانت الصناعات منتشرة في القصور والشوارع وأحياء كثيرة فوجد فيها الحدادون وباعة الأسلحة والصباغون والنجارون من شلالة في بوسعادة، وفي سنة 1890 كان بالميزاب 600 من صناع الزرابي[2]، والصناعة الأوروبية كانت تقوم على رأس المال، وعلى الصناعة التحويلية وفائض الإنتاج و الو رشات الصناعية الأسرية دون وجود مصانع، فقامت باستثمار مواردها في الجزائر برأس مال حر وبفلاحة شبه تحويلية صناعية كالقطن، وكذلك صناعة المطاحن وعددها نحو 150 عامل تستخدم حوالي 4600 عامل، ومعاصر الزيت وعددها 5000معصرة منها 264 على النمط الأوربي تستخدم 1500 عامل و4735 معصرة أهلية...[3].

فنجد أنّ السياسة الازدواجية الاقتصادية التي اتبعها الاستعمار في الجزائر بهدف ترك القطاع التقليدي كاحتياطي لتوسعاته الاستغلالية ومصدر لليد العاملة، وسوق للمنتجات المصنعة الفرنسية كانت لها آثار سيئة لا على القطاع التقليدي فقط بل على اقتصاد الجزائر ككل[4]، ولقد هدف الاستعمار منذ الوهلة الأولى إلى استغلال خيرات البلاد وثوراتها ومواردها المعدنية ليستثمرها في الصناعة، فالاستعمار الفرنسي عمد الاستحواذ على خيرات الجزائر وثرواتها المعدنية لتسخيرها لخدمة الصناعة الفرنسية فهو أيقن أن

---

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 126.

[2] أحميدة عميراوي وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844-1916**، د ط، عين ميلة، الجزائر، 2009، ص 153.

[3] أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 486.

[4] عبد الرحمان رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**، المكتبة الوطنية، الجزائر، 2007، ص ص 12، 13.

الجزائر غنية بالمعادن والمناجم والتي استغل منها ما أمكن استغلاله، وترك الكثير دون استثمار لأجياله المقبلة وذلك لعجزه عن استثمارها كلها[1].

تمثلت أهم معادن القطر الجزائري، ومناجمه التي استحوذ عليها الاستعمار وشركاته الضخمة فيما يلي :

1. **السماد (الفوسفات):** ويستخرج أكثر من مناجم الكويف قرب تبسة، ويباع منه سنويا نحو 800.000طن.

2. الحديد: يستخرج أكثره من الونزة، وبن صاف، وجبال ذكار، وينتج سنويا ثلاثة ملايين طن.

3. الرصاص: ويستخرج منه سنويا 20ألف طن.

4. الزنك: ويستخرج منه سنويا 50ألف طن.

5. النحاس: ويستخرج منه سنويا 1500الف طن.

6. الزئبق: ويستخرج منه سنويا 1200 ألف طن.

7. الفحم الحجري: ويستخرج منه سنويا 300 ألف طن ولكنه لا يستغل.

8 . النفط: [2] وهو ما سيسيل لعاب فرنسا في آخر عهدها في الجزائر.

والإشارة فقد بدأت أبحاث فرنسا عن المناجم في الخمسينيات من القرن التاسع عشر في الجهة الشرقية عن طريق أونفونتين والمهندس المنجمي فرونال، وقد شرع في نشر نتائج أبحاثه ابتداء من 1850، وتم العثور حوالي 45 منجما، وشرع في استغلالها قبل نهاية الستينيات، وبالنسبة للحديد كانت هناك مناجم عين مقرة (عنابة)، ووادي علال(تنس)، ولمبوحة والعلايق (عنابة)، أما بالنسبة للنحاس كانت هناك مناجم موازية(المدية)، وكاف أم الطبول (القالة)، ورأس تنس، وبالنسبة للرصاص منجم كاف أم الطبول، وودي تافيلاس (تنس)، وغار وبان(مغنية)، وكانت محاجز البلاط مستغلة بشكل أوسع، حيث بلغ عددها 327، استعمل في استغلالها ألفي عامل، مع هذا ظل الاستغلال

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 142.

[2] المرجع نفسه، ص 125.

المنجمي ضعيفا[1]، كل هذا يورد حقيقة واحدة مفادها استيلاء المستعمر على البلاد وكنوزها وتسخيرها لخدمة هودون سواه ما يبعد الجزائري المسلم عن خيرات بلاده[2]، وقد لفتت الإدارة انتباه المندوبيات منذ سنة 1898إلى التطور الذي عرفته الصناعة المنجمية في المستعمرة خلال السنوات الأخيرة[3]، لقد اشتمل الاقتصاد الأهلي كذلك على قطاع صناعي صغير، يشمل نسيج القطن والبرانس، وصناعة الفخار والأسلحة ودباغة الجلود كما سبقت الإشارة وقد اتسمت الصناعة التقليدية بالهشاشة أمام مناقشة المصنوعات الأوربية، كما أن الطوائف الحرفي التقليدية اندثرت تقريبا سنة 1870 إلا في تلمسان وقسنطينة عند بعض العروش وهذا ما أدى إلى انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن وما بقي منها من صناعات عالية تقوم بها النساء ولا يمكن اعتبار ها نشاطا صناعيا، لم تكن أولى المؤسسات الصناعية الأوربية تشغل اليد العاملة الجزائرية إلا في بعض مؤسسات صناعة الكتان في قسنطينة والتي سمحت بتشغيلهم بأجرة 2 فرنك في اليوم، كما أنهم وصفو بالمهارة[4]، ويذكر محمد العربي الزبيري في أحد دراساته أن الصناعة قبل الاحتلال الفرنسي كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما وبعد الغزو أهملت الصناعة في الجزائر لتصبح البلاد تصدر المواد الأولية فحسب، وتستورد كل شيء تقريبا، واختلفت مصانع الأسلحة و البارود ورشات الصناعة البحرية الخاصة بصناعة السفن وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المستخرجة فوجب القول هنا أن المستعمر أنهك الصناعة في الجزائر واستنزف ثرواتها المعدنية [5]، لقد اعتبرت الجزائر بالنسبة للرأسماليين مصدر المنتوجات الغربية حيث صدرت إلى فرنسا ما يقارب 3200.00طن من الحديد الخام من أصل 3300.000 طن استخرجت، وما يقارب 560.000 طن من الفوسفات من أصل 6000.000 طن، بمعنى أن الجزائر تعتمد على الصناعة ولا

---

[1] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930م**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ص 98.

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 125.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 98.

[4] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون ج2...**، المرجع السابق ، ص ص 683، 686.

[5] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، ج1**، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ب ن، 1999، ص 20.

تملك صناعة تحولية أساسية، وبهذا فهي لا تقلق الصناعة الفرنسية بأي شكل من الأشكال[1]، ومن ناحية أخرى لقد لاحظت المكاتب العربية ما أصاب الحرف الصناعية من تدهور سريع فحاولت إنقاذها، ولكن مساعيها لم تتحقق فرغم إنشاء مدرسة للفنون الحرفية غير أنها لم تدم طويلا [2].

2-2 أسباب تدهور الصناعات الجزائرية

ومن أسباب تدهور الصناعة الجزائرية هو رغبة المستوطنين على الحفاظ على مصالحهم المالية وذلك عن طريق جمع ثرواتهم في الجزائر من المساحات الواسعة المتمثلة في الكروم والحشائش الرقيقة، معادن الخام واستثمارها في صناعات متعددة في فرنسا.او بنقل أموالها إلى فرنسا تخوفا من المستقبل أو توظيفها محليا في قطاعات غير القطاع الصناعي مثل القطاع التجاري [3].

عرف القطاع الصناعي ركودا في السنوات الأولى للاحتلال فقد تم تدمير الصناعات التقليدية[4] بسبب منافسة الصناعات الأوربية إلى جانب أن الاستعمار الفرنسي قام بهدم الأحياء الشعبية وبناء منازل أوربية على أنقاضها مما أدى بالحرفيين إلى مغادرة المدن بحثا عن موارد أخرى للرزق[5]، ضيف إلى أنه على مستوى المواد الأولية، أصبح إنتاج الأصواف والجلود والأخشاب أكثر توجها نحو التصدير تحت ضغط التجارة والضريبة، وارتفع سعر المادة الأولية بالنسبة للحرفيين وانتزعت بذلك المواد الأولية بسرعة

---

[1] صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، في تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، عبر منشورات قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 24، 25.

[2] شارل روبير أجيرن، **الجزائريون المسلمون ج2** ...، المرجع السابق، ص 684.

[3] حورية ومان، **الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 . 1962 المغرب وتونس نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة خميس مليانة، 2016-2017، ص 134.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 63.

[5] حنيفي هلا يلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 158.

لصالح الصناعة الأوربية التي شرعت ترسل منتجاتها المصنعة وتقدمها للاستهلاك المحلي والأوربي [1].

ومن بين أسباب تراجع الصناعة الجزائرية أن في سنة 1868، صدر أمر من الإدارة الفرنسية بإلغاء الأمانات والنقابات الحرفية والعمالية[2] وبذلك تم تفكيك الرابط الذي يجمع الحرفيين الصناع، من هنا نجد بأن، الصناعة الجزائرية في السنوات الأولى للاحتلال لم تشهد تطورا كبيرا، فقد أثر عليها الاستعمار سلبا وكان سببا في تدهورها، فقد تم تدمير الصناعة التقليدية كالدباغة والنسيج بفعل غزو المنتجات الأوربية المعدنية للسوق الأوربية، ومن جهة أخرى اتجه الاستعمار الفرنسي إلى استغلال الثورة المعدنية الجزائرية ونما بذلك قطاع المناجم وتطورت الصناعة الإستخراجية لفائدة الاقتصاد الفرنسي[3].

والاستعمار قد تعمد التقليل من الحركة الصناعية في البلاد لأنه لم يرى فائدة من التصنيع، فكل ما اهتمت بيه السلطات هو الأراضي وما تجنيه لفائدتها، حيث بقيت فقط بعض الصناعات كمعامل الزيت والصابون وصناعة السجائر، وما بقي بأيدي المسلمين من الصناعات المحلية مثل نسيج الزرابي وحياكة الأصواف للاستهلاك المحلي[4]، وبسبب فتح الأبواب للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة أدت بالصناعة الجزائرية إلى موتها البطيء وبقاء البضائع المحتكرة للسوق الجزائرية، كما أن الإدارة الاستعمارية أولت أهميتها الكبرى للأراضي الزراعية واعتبرتها الركيزة الأساسية وأهملت الصناعات[5].

قام كلوز يل بهدم محلات كانت تدعى سوق المقاييس تصنع فيها الأساور حيث كانت تشكل فرعا رئيسيا من فروع الصناعة في مدينة الجزائر وكذلك هدم محلات سوق

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عاميي 1830-1962**، ترجمة نخبة من الأساتذة، ش.و.ن.ت، الجزائر،1979، ص، 244.

[2] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط 3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م، ص103.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 249.

[4] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 126.

[5] الغالي الغربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص 219.

الصباغين، وكان العرب والبدو يعمدون المجيء إلى مدينة الجزائر ليصبغوا فيها كل ما لديهم من قماش فعلى سبيل المثال تراجع عدد صناع الزرابي في منطقة الميزاب من6000 صانع إلى حوالي 1500 صانع[1].

3 الأوضاع التجارية

3-1 أنواع التجارة

لقد أثبتت المصادر بأن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا جنوب الصحراء، ومع البلاد العربية وأوربا الغربية خاصة، وبأن تجارتها تلك مخططة وتدر على البلاد أرباحا كثيرة، تستثمر في سائر الميادين[2]، حيث كانت فرنسا تحتكر التجارة الجزائرية، فالجزائريون لا وجود لهم في الحركة التجارية إذ كانت فرنسا تصدر خيرات الجزائر ومنتجاتها لتبيعها لمصانعها ثم ترجع في الجزائر مصنعة بأرباح طائلة، كما أن الميزان التجاري الجزائري في عجز مستمر فادح لأن وارداته أكثر من صادراته[3]، إذ أن الإنتاج المحلي لا يسد حاجات الناس لذلك يتم اللجوء بنسبة كبيرة إلى الأسواق الخارجية[4]، كما أن القانون الفرنسي يحتم على الجزائريين عدم ممارسة أي عملية تجارية على غير السفن الفرنسية، فقد كان الجزائريون يبيعون ما يزيد عن حاجاتهم المحلية من أصواف وتمر وتبغ وحبوب وزيت ليشتروا بالثمن ما يلزمهم وهذا ما جعلهم يتخبطون في الفقر ذلك لأنهم يشترون أكثر مما يبيعون علما أنهم لا يشاركون إلا بنسبة قليلة في حركات التصدير والاستيراد[5].

وكان هناك نوعين من التجارة الجزائرية هما:

---

[1] أحميدة اعميراوي، المرجع السابق، ص 138.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 20.

[3] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 128.

[4] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر، جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص 93.

[5] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر** ، المرجع السابق، ص 128.

التجارة الداخلية: كانت من مهام سكان الجزائر حيث تتم على مستوى القرى و المداشر العمرانية الكبيرة والمتوسطة، تعقد أسواق أسبوعية خاصة بها، فتنشط التجارة خلال فصل الربيع والصيف وتنكمش في فصل الشتاء بسبب البرودة وقلة البضائع والمنتجات[1]، حيث أنها تتم داخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف، وقد تعزز هذا التبادل التجاري لعاملين هما[2]:

1- تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الأرياف.

2- مرور القوافل عبر الأرض الجزائرية نحو المشرق العربي وبلاد السودان.

كان التبادل التجاري يتم بالسلع أو بالنقود بحيث ينقل أهل الريف منتجاتهم الفلاحية كالخضر والفواكه والزيتون والعسل والجلود وغيرها ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل...الخ[3]، تطلبت التجارة الداخلية مواصلات فكانت البلاد الجزائرية لاعتراف من الفرنسيين أنها بلد مزودة بالطرق وكانت طرقها واضحة المسافة مثل المسافة بين الجزائر ووهران تستغرق 10 أيام وبين الجزائر وقسنطينة تستغرق 09 أيام[4]، لكن بدخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر سيطر على التجارة الداخلية وأصبح الفلاحون تحت حكم الفرنسيين وهكذا لم يكن حال الفلاح تحت الحكم الفرنسي بأحسن منه تحت الحكم العثماني، وإذا كانت الجزائر العثمانية قد وجدت طبقة من الجزائريين الحضر الذين كانوا يشتغلون بالتجارة ولهم بعض رؤوس الأموال فإن هذه الطبقة قد اختفت أثناء الحكم الفرنسي وقد أصبح المسيطرون على رأس المال المحلي هم المستوطنون[5].

التجارة الخارجية: شهدت التجارة الخارجية احتكار الدول لتجارة المواد الأولية خاصة بعد إزاحة اليهود للتجار الفرنسيين في أواخر القرن الثامن عشر، فالسكان

---

[1] يحيى بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 332.

[2] ناصر الدين سعيد وني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، ص 156.

[3] محمد الميلي، **الجزائر في مرآة التاريخ**، مكتبة البعث للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، ماي، 1975، ص 160.

[4] المرجع نفسه، ص 163.

[5] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989، ص 158.

المحليين لم يكن لهم دور في التجارة الخارجية، ففي إقليم قسنطينة كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب، وكانت مرسيليا هي أهم المناطق التي تستقبل المنتوجات الجزائرية[1]، فقد أخذت التجارة طابعا ظل يميزها يقتضي بتهميش الجزائريين وإقصائهم من كل نشاط تجاري خارجي وبهذا أصبح الاستعمار الفرنسي يسيطر على دواليب التجارة الخارجية[2]، فقد كان هدف الاستعمار هو السيطرة على الأسواق التجارية حيث عملت على إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا 1851-1867 لعزل الجزائر تجاريا، إضافة إلى تصدير رؤوس الأموال واحتكار فرنسا للسوق الجزائرية لجعل الجزائر مقاطعة فرنسية حيث أنها لم تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي فيها[3].

3-2 الصادرات والواردات

تمثلت صادرات الجزائر في الخمور والغنم والصوف وأوراق الدخان إلى غير ذلك[4] وقد تطورت صادرات الجزائر خلال 1870 ويعود هذا لتطور إنتاج القطاع الاقتصادي الأوروبي والتشجيع الذي حضي به المعمرون من الإدارة الفرنسية بعد تثبيت أقدامها في الجزائر، فبرز قطاع الاقتصاد الأوروبي في الإنتاج على سطح الحياة الاقتصادية والذي يخدم الأقلية الأوروبية الاستعمارية، في ظل هذا التطور نجد القطاع الاقتصادي التقليدي الجزائري في ركود وتراجع، حيث أنه لم يجد من السلطات إلا الاستنزاف والإهمال[5]، ومن ناحية أخرى سجلت سنوات 1871-1876 ارتفاعا في تصدير القمح والشعير والغنم، وهذا يبين أن الجزائر في فترة رخاء، لكن تجدر الإشارة إلى أن السلطة الاستعمارية كانت تصدر رأسمال أبناء الجزائر من أرزاقهم ومقومات عيشهم[6].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ص 154.

[2] عبد الكريم بو صفصاف، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، **ج2**، دار الهدى للنشر والتوزيع، ، د ط، الجزائر، 2013، ص 116،117.

[3] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مشورات عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، باريس، ط1، 1982، ص 135.

[4] عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 104.

[5] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 12.

[6] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 129.

أما الواردات فقد كانت البضائع تأتي من موانئ الشمال إلى الصحراء عبر طرق معروفة ليلتقي معظمها في مدينة تمبكتو[1](مالي حاليا)[2]، من بين وارداتها نجد الآلات والسيارات والمنسوجات والسكر والقهوة، والأعشاب والأواني والوقود وكميات من العطور ومواد التجميل وغيرها[3]، وتتم داخل الأسواق المحلية أو الجهوية والمعارض، وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، وتجارة خارجية تتم مع أوربا عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وحدهم[4].

ولقد كانت طرق القوافل تربط الجزائر الشمالية بالسودان القديم عبر الصحراء، فكانت البضائع الجزائرية تصل باستمرار إلى إفريقيا وتعود القوافل محملة بالإنتاج السوداني الذي يستهلك اغلبه محليا ويصدر فائضة خارجا، وكان التعامل مع أوربا يتضمن تصدير الحبوب غالبا. وكانت الجزائر تصدر إلى جانب ذلك الأخشاب والحوامض والريش العسل والحديد الصوف والجلود والشمع، كما أنها تستورد الأقمشة والمجوهرات والسكر والأسلحة، إذن كانت التجارة الخارجية الجزائرية مزدهرة، ولكي يحقق الاستعمار الفرنسي غاياته وأطماعه في الجزائر كان يتبع عدة طرق ووسائل للسيطرة والهيمنة الاستعماريتين والتي تمثلت في الإدارة والقانون والشرطة والضريبة[5].

قبل احتلال فرنسا الجزائر كانت هذه الأخيرة تعاني من النقص في الطرق وشبكة المواصلات، ولكن مع دخول فرنسا أعطت أهمية كبيرة للطرق والمواصلات من اجل التوسع وتسهيل عملية نقل قواتهم العسكرية والى ربط مستعمراتهم المختلفة بـ بعضها

---

[1] وقد كانت تومبوكتو مركزا اقتصاديا وتجاريا وثقافيا خلال العصر الحديث وقد حافظت على هذه المكانة إلى أواخر القرن التاسع عشر. أنظر: يحيى بوعزيز، **طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن 19، مجلة الثقافة**، العدد59، الجزائر، سبتمبر أكتوبر، 1980، ص203 .

[2] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 129.

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا ج2...**، المرجع السابق، ص 687، 688.

[4] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، سلسلة الدراسات الكبرى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ص 58.

[5] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر في الملتقيات الوطنية والدولية**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عقون، الجزائر، 1999، ص 20.

البعض في الشمال والغرب والوسط، حيث أنشأت شبكة من السكك الحديدية في شمال وغرب وشرق وجنوب الجزائر تربط المناطق بعضها ببعض من اجل استخراج المعادن والمنتجات[1].

نستنتج مما سبق:

1. أن الاستعمار الفرنسي هو استعمار استيطاني ينتزع الأرض ويلحقها به بعد أن أخذها من أصحابها الأصلين، فقد طبق سياسة الحجز والمصادرة في ممتلكات الجزائريين معتمدة على جملة من القرارات والمراسيم التي أصدرتها في تلك الفترة.
2. كما ركزت فرنسا على القطاع الزراعي التقليدي وسخرت جميع إمكانيات الجزائر الفلاحية لخدمة الاقتصاد الفرنسي وهذا عن طريق سن ترسانة من المراسيم الخاصة بمصادرة الأراضي وإثقال الفلاحين بالضرائب بغية التحكم والاستيلاء.
3. بالإضافة إلى إرسائها لدعائم الصناعة الأوربية في الجزائر نتيجة تدهور الحرف الجزائرية أمام الأجهزة والشركات الأجنبية كما قامت السلطات الاستعمارية لعمليات استبداد تجاه الحرفيين فشكلت البلاد مصدرا لتمويل المصانع الفرنسية.
4. ازدهار التجارة الخارجية للجزائر المحتكرة من قبل الاستعمار وإعطاء دفع جديد للعملية الاستعمارية.وتكون بهذا فرنسا قد ربطت اقتصادها كليا بالاقتصاد الجزائري، الأمر الذي انعكس على الشعب الجزائري حيث تدهورت أوضاعه الاجتماعية وانتشرت العديد من الأمراض والأوبئة.

[1] حورية ومان، المرجع السابق، ص 133.

الفصل الأول:

المشاريع الاستثمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري 1900م-1962م

الفصل الأول: المشاريع الاستثمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري 1900-1962

1 التعريف بالصحراء الجزائرية:

1-1 الموقع

1-2 التضاريس

1-3 جيولوجيا الصحراء

1-4 المناخ

2 مشاريع إنشاء الطرق:

2-1 الطرق البرية

2-2 مشروع شبكة السكة الحديدية

2-2-2 الدور الاقتصادي لسكة الحديد

2-2-3 فشل المشروع

2-3 الطرق الجوية

3 الاستثمار الفرنسي في القطاع التجاري:

3- 1 السياسة التجارية الفرنسية عير الصحراء الجزائرية

3-2 المعاهدات والاتفاقيات التجارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

3-3 وسائل التبادل التجاري

4 الاستثمار الفرنسي في القطاع الفلاحي:

4-1 زراعة النخيل

4-2 زراعة القطن

4-3 دعم الثروة الحيوانية

لقد اهتمت فرنسا بجنوب إفريقيا عامة والصحراء الجزائرية خاصة، حيث عملت على توظيف إمكانياتها من أجل السيطرة الكاملة واستكشاف أسرارها لهذا اتبعت جملة من المشاريع الاستعمارية، المتمثلة في مجموعة من البرامج الاقتصادية من بينها نذكر: التركيز على المحاصيل الزراعية الصناعية والتجارية للسيطرة عليها التي تخدم مصالح الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى والمستوطنين بالدرجة الثانية ومن هذا المنطلق نتساءل: فيما تمثلت المستثمرات الفرنسية في الصحراء الجزائرية؟

1 التعريف بالصحراء الجزائرية

1-1 الموقع

تعتبر الصحراء الإفريقية الكبرى بما فيها الصحراء الجزائرية قلب العالم لموقعها الاستراتيجي، تعد جسر عالمي يربط الأجزاء المختلفة شمالا وجنوبا، شرقا وغربا. لهذا اهتم بها الأوروبيون منذ أن خرجوا من قارتهم في العصر الحديث بغية الكشوف الجغرافية ومن ثم التوسع الاستعماري فيما وراء البحار، فتعتبر الصحراء الجزائرية جزءا كبيرا من الصحراء الكبرى الإفريقية بـ01 نسبة 90% من إجمالي مساحة الدولة الجزائرية والتي تقدر بـ 1987600[1].

1-2 تضاريس الصحراء الجزائرية

هي إقليم شاسع، أغلب تكويناته صخور قديمة بركانية، تمتاز بالرتابة والانبساط[2]، فسطح الصحراء الجزائرية غير معقد لكنه متنوع في أشكاله، وتنقسم الصحراء إلى قسمين رئيسين هما:

إقليم الجنوب الغربي و إقليم الجنوب الشرقي[3]، يتميز بتعقيد تضاريس مقارنة بالقسم الغربي يتميز بانخفاضه على مستوى البحر بـ31 متر ولهذه الأراضي أهمية اقتصادية لانتشار الواحات فيها والمياه الجوفية وغيرها من الثروات[1].

---

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص19.

[2] محمد الهادي لعروق ، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1998، ص 12.

[3] أنظر الملحق رقم 07، تضاريس صحراء الجزائر، ص 154.

وأهم التشكيلات التضاريسية للصحراء هي :

- **نطاق المنخفضات:** في الشمال الشرقي، حيث منخفض ملغيغ 32م، تحت مستوى سطح البحر، وتنتشر هنا أهم واحات الجزائر: في وادي ريغ، ووادي سوف، و الزيبان.

- **نطاق الهضاب الصخرية:** ويحتل مناطق وسط الصحراء، أهمها هضبة تادميت 836 متر فوق سطح البحر، وحمادة تيهرت قرب الحدود الليبية وحمادة الذراع غرب تندوف، تكويناته صلبة تغطيها صخور جيرية رملية على شكل صفائح طبقية تسمى الحامدة[2].

- **نطاق المرتفعات في الجنوب الغربي في الصحراء:**

المتمثل في الصخور الصلبة إضافة إلى بقايا سلاسل جبلية قديمة على جانبي وادي الساورة كسلسلة بشار و العبادلة يبلغ ارتفاعها 1500 متر بجبل بشار[3]، أغلب تكويناته الجبلية ناتجة عن اضطرابات بركانية، لا تزال فوهاتها بارزة وهي شاهقة الارتفاع : 2254م، وفي منطقة الهقار الشاسعة، حوالي 0.5 مليون كلم^2 المكونة من الصخور البركانية أعلى قمة في كتلة الاتاكور، شمال تمنراست في تاهات : 2918م، وهي أعلى ارتفاع في الجزائر[4].

نطاق الرمال: تغطي السهول الرملية مساحات كبيرة من الصحراء من بين أشكالها نجد: العرق والرق.

العرق: يعتبر سطح واسع الأطراف تغطيه كثبان رملية يتراوح ارتفاعها ما بين 260و500م[5]، و التي تتمثل في العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير، إضافة إلى عروق أخرى كعرق الشاش وإيقدي[6].

---

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث ح.و.ث.أ.ن.1954، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، سلسلة الملتقيات، الجزائر، 1996، ص 22، 23.

[2] م حمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 12.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث ح.و.ث.أ.ن.1954، المرجع السابق، ص 22.

[4] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 12.

[5] المرجع نفسه، ص12.

[6] المركز الوطني للدراسات والبحث ح.و.ث.أ.ن.1954، المرجع السابق، ص23.

الرق: عبارة عن أحواض منخفضة ملأتها السيول الجارفة للرواسب الصخرية، تشكل مسارات العديد من الطرق الصحراوية[1]، أو صحراء حصوية تغطيها الرمال الخشنة[2].

1-3 جيولوجيا الصحراء

هي جزء من القاعدة الإفريقية الكبرى، تغطي قاعدتها الريكامبرية المتبلورة تكوينات قديمة تعود للزمن الآركي، بشكل أساسي من الغرانيت والغنايس، وصخور متحولة، وأخرى رسوبية وغير رسوبية، والصحراء إقليم منخفض شمال شرق الصحراء، فهي إقليم منخفض، لأنه عبارة عن حوض واسع، تتخلله منخفضات بنائية أهمها:

منخفض شمال شرق الصحراء:

تحيط به كتل جبلية كبيرة وهي جبال الأطلس الصحراوي شمالا وكتلة الهقار جنوبا، حيث أنه يمتاز بسماكة تشكيلاته الصخرية، وبسيطرة الأراضي المنخفضة التي تغطي القاعدة القديمة بتشكيلاتها الصخرية والجيرية والقارية، والكثبان الرملية.

المنخفض الصحراوي الغربي:

تغطيه التوضعات القارية الرباعية.

تفصل بين المنخفضين سلسلة من الصد وع[3].

1-4 مناخ الصحراء الجزائرية

لقد كان للوضع الجغرافي انعكاس مباشر على مناخ الصحراء، حيث يسودها مناخ قاري قارص في فصل الصيف حيث ترتفع درجة الحرارة إلى +50° في الظل، وقد تصل بمدينة أدرار أو عين صالح إلى +45°، كما تنخفض في الشتاء إلى درجة الصفر، بهذا يكون المدى الحراري السنوي كبيرا جدا[4].

ويزيد من قسوة المناخ الصحراوي وعدم استقراره أيضا شدة الرياح التي قد تبلغ درجة عالية من السرعة بحيث تفتت الصخور وتعري سطح الأرض وتعرقل مجرى الحياة

[1] محمد الهادي لعروق ، المرجع السابق، ص12.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث ح.و.ث.أ.ن.1954، المرجع السابق، ص 23.

[3] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 14.

[4] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 12.

اليومية، الأمر الذي يفرض قيودا ويشكل ضغوطا على الإنسان والحيوان، وتحمل الرياح الصحراوية أسماء تختلف باختلاف المناطق الصحراوية فهي تسمى (الشهيلي) في وسط الصحراء وفي الصحراء الجزائرية معناه الريح الجنوبية، وأما الرياح الخطيرة والزوابع المثقلة بالرمال والغبار، والتي يسميها الفرنسيون "سيروكو" "sirocco"، فهي الرياح الجنوبية الشرقية الحارة[1].

ويغطي أوسع أنحاء الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة، تقل عن 200ملم/سنة، والجو جاف والحرارة عالية والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة، باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري، حيث الأمطار تسقط صيفا والحرارة أكثر اعتدالا[2]، حيث يتدرج هذا المناخ تدريجيا ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الذي يقدم صورة مناخية فريدة، حيث السفوح الشمالية تكسوها الغابات وقممها تغطيها الثلوج بسبب وصول التأثيرات البحرية الرطبة الباردة وبمعدل مطري يتراوح ما بين 800و900 ملم/سنة، والسفوح الجنوبية المواجهة للصحراء التي تتأثر بالمناخ الصحراوي القاحل وهكذا تتعايش غابات الصنوبر و السدر مع واحات النخيل على بعد 30 كلم [3].

2 مشاريع إنشاء الطرق

يعد قطاع النقل الشريان الحيوي الذي يمد الاقتصاد بأسباب الديمومة والحياة كما يعتبر ركيزة أي اقتصاد يقتفي منهجا علميا لبلوغ تنمية حقيقية. فالنقل البري من أقدم أنماط النقل الذي عرفه الإنسان، إذ تنقل الإنسان ونقله للحمولات تعد في الواقع بداية للنقل البري البدائي، لكن اليوم أصبح الشكل المهيمن في العالم ويتكون نظامه من عنصرين رئيسيين الطريق و المركبة[4].

---

[1] إسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى وشواطئها**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 14.

[2] محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص 20.

[4] خالد ليتيم صفية درويش، **تقييم إستراتيجية تطويل النقل البري في الجزائر في إطار رؤية تنموية مستدامة**، العدد الخامس، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ص ص 221، 225.

ويعتبر قطاع النقل من المشاريع واسعة النطاق التي تأتي في إطار دعم التحرك السريع نحو التنمية المستدامة وأهميته من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية التنموية وآثاره على الاقتصاد الوطني، حيث أن الاستعمار أولى أهمية كبيرة لهذا القطاع وذلك لأنه يعد شريان الحياة الاقتصادية و نظرا للدور الهام الذي يلعبه في التطور الاقتصادي لكل دولة ويقيس مستوى تطور هذه الدولة أو تلك بمدى تطور قطاع النقل المحوريين في التنمية وذلك من خلال تسهيل عمليه التبادل[1].

فقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بهذا الجانب من خلال تخطيط وتشييد شبكة من الطرق البرية في منطقة الجنوب الجزائري لكي تمد جذورها بالمنطقة حيث أن الطرق في تلك الفترة كانت غير معبدة باستثناء التي تحيط بالمدن الأساسية وهذا ما عطل الجانب الاقتصادي، لأنه قلص من المعاملات التجارية وحركة المسافرين كما انه أقام عقبة في وجه توسعات الجيش الفرنسي، الذي لقى صعوبة في التحرك لكنه كان داعما للثورة الجزائرية التي كانت تتحرك دون القلق بشان القوات الفرنسية لان حالة الطرق لا تسمح لها بالتحرك ومجارات الثوار[2].

ولقد أولت الاهتمامات الرئيسية خلال غزوهم وتوسعهم إلى الجنوب وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تسهيل عمليات تنقل قواتهم العسكرية وتسيير ظروف استقرارها.
- نشر الحضارة الأوروبية في المناطق الصحراوية.
- ربط مستعمرات المختلفة بـ بعضها البعض بين الشمال والجنوب.
- خدمة أغراض التجارة الفرنسية وفتح الأبواب والسبل لها في كل أسواق القارة الإفريقية.[3]

---

[1] سميرة بوختالة وآخرون، **واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جوان، 2017، ص 47.

[2] خيرة شهرزاد بونافي، **المشاريع الفرنسية الاقتصادية في الجنوب الشرقي الجزائري 1844-1962**، مذكرة ماستر تاريخ، الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، 2019، ص 56.

[3] كلثوم قسوم، **السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب الشرقي الجزائري منطقة وادي ريغ أنموذجا 1844-1947**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، 2015، ص 67.

2-1 الطرق البرية

من خلال التصور العام الذي تبنته الإدارة الفرنسية حتى تتمكن من التحكم في جغرافية الجنوب الجزائري واستغلاله بشكل سريع وكلي انطلقت بعثات علمية استكشافية تهتم بمسح الأراضي وتصميم الخرائط الطبوغرافية وذلك للاطلاع على ثروات الجزائر من خلال تقسيم الجزائر إلى شبكة طبوغرافية ربطت بنقاط تجمع السكان الأوروبيين التي اقتضت الحصول على الأراضي التي تمت مصادرتها وتوفير ضمانات أمنية[1].

لقد كانت المواصلات البرية والطرق تحديدا حتى نهاية الحرب الكونية الثانية تمتد عبر ثلاثة محاور من الشمال حتى أبواب الصحراء فنجد في الشرق طريق قسنطينة – بسكرة المعبد الذي تم في أواخر الحرب العالمية الأخيرة ليصل إلى ورقلة[2] عبر تقرت وغداة اكتشاف المحروقات في حاسي مسعود، وقد هبت مديرية الأشغال العمومية بالحكومة العامة بإنجاز شبكة طرق يبلغ طولها 1200كلم لتسهيل عملية التنقل والاستثمار[3].

كما أنها أنجزت الطريق الذي يربط بين باتنة –القنطرة –بسكرة و الذي تم انجازه عام 1906، كانت تربط بين منطقة وأخرى لتسهيل قضاء مصالحها دون مواجهة عوائق[4].

لقد اهتمت السلطة الاستعمارية اهتماما كبيرا بصيانة وتشييد طرق المواصلات قصد الربط بين ورقلة والمناطق المجاورة لها وقد تجسد هذا الاهتمام سنة 1915 حيث أنشأت

---

1 صالح كليل ، **التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830- 1871**، اطروحه مقدمه لنيل درجه الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر كليه الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2017- 2018، ص 329.

2 يقول دوماس في تعريفه لمنطقة ورقلة : أنها تقع على خط عرض 31 درجة شمالا و25 درجة على خط طول غربا وهي على بعد 796 كلم من الجزائر العاصمة و 208 من بني مزاب وهي محمية بهوة موازية لسورها لها ست أبواب هي: باب الربيعة، باب بابا احمد، باب الرياح، باب بو إسحاق، باب عزي، كل واحدة من هذه الأبواب تتفتح على قنطرة مبنية تطل من جهة الهوة، أنظر: عبد الرحمان حاجي، **ورقلة تاريخ وحضارة**، ج1، دار قانة، الجزائر، 2010، ص 100.

3 حورية طبعه، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، ل.م.د، تاريخ معاصر، جامعة دراية أدرار، 2019- 2020، ص، 126.

4 خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 57.

السلطة الاستعمارية أول طريق بين ورقلة وعين صالح بعد ظهور أول سيارة عسكرية متحركة ذاتية[1]، حيث أن النشاط الحيوي للتجارة بـ ورقلة مما جعلها تقوي علاقاتها ببلدان عديدة عبر طرق ومسالك متنوعة بين سنتي 1915- 1920 يمكن تحديدها فيما يلي :

- طريق ورقلة تقرت: وتبلغ مسافته 180كلم ويمر عبر تماسين وبلدة عمر و الحجيرة وصولا إلى واحات ورقلة، وتم انجازه بـ مبلغ قدره 60000 فرنك فرنسي.
- طريق ورقلة القولية (المنيعة): وتبلغ مسافته ب330كلم تم انجازه سنة 1920 مبلغ قدره بـ 14.089 فرنك فرنسي.
- طريق ورقلة غرداية: وتبلغ مسافته بـ180كلم ورقلة وتم انجازه بمبلغ قدره 50000 فرنك فرنسي.
- طريق ورقلة تماسينين: وتبلغ مسافته بـ 600 كلم ويمر عبر برج لألمان وبرج فلا ترس ومرورا بـ حاسي الطويل.
- طريق ورقلة عين صالح : وتبلغ مسافته بـ 500كلم[2]، مع تجدد اهتمام السلطة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية واكتشاف البترول سارعت إلى وضع برنامج لانجاز شبكة جديدة للطرق والمواصلات والنقل الحضري سنة 1958 بإشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بهدف تسريع وتيرة البحث والتنقيب عن البترول في المناطق الصحراوية واستطاعت المنظمة انجاز ما يلي:

- انجاز الطريق المز فت يربط بين ورقلة وحاسي مسعود.
- انجاز الطريق المز فت يربط بين ورقلة وغرداية.
- إنشاء محطة للنقل البري بمساحة 4 هكتارات.
- انطلاق أول شبكة للنقل الحضري.

---

[1] رضوان شافوا، **قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957-1962 المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية – o.c.r.s أنموذجا**، جامعة الوادي (الجزائر) مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الحادي عشر جوان 2013 ص 244.

[2] رضوان شافوا، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا 1844-1962**، ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر 2 بوزريعة، 2011-2012 ص 217.

- ربط الشبكة الحضارية لورقلة بمحطة حوض الحمراء بحاسي مسعود[1].

2-2 مشروع شبكة السكة الحديدية

تعتبر الطرق البرية عصب الحياة الاقتصادية في قطاع التجارة ولا شك أن فرنسا كانت على إدراك تام بذلك قبل احتلال الجزائر، فعملت على تشييد العديد من الطرق اقتناعا منها أنها تعد من العوامل الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها[2].

إن مشروع السكة الحديدية في الصحراء الجزائرية [3] من المشاريع الاقتصادية التي اعتمدت السلطة الفرنسية على إقامته للتوغل والهيمنة، و يعكس ظهور فكرة إنشاء السكة الحديدية في الصحراء الجزائرية من خلال الاهتمام المفرط للإدارة الاستعمارية بهذه المستعمرة حيث تعتبر الجزائر مفتاح السياسة الفرنسية في إفريقيا كما مثلت السكك الحديدية للإدارة الاستعمارية سياسة ناجعة في استيطان المعمرين وانتشار نفوذهم في الجنوب، الشرق والغرب، فقد اعتبر خط الحديد بمثابة أداة للتوغل به نحو الصحراء[4].

ولتسهيل استنزاف الثروات الموجودة في الجنوب الجزائري أنشأت السلطات الاستعمارية شبكة من السكك الحديدية في شمال وغرب وشرق وجنوب الجزائر تربط مناطق استخراج المعادن و المنتوجات الفلاحية بموانئ التصدير[5]. فقد كانت شبكة السكك الحديدية وسيلة هامة لجلب المستوطنين وترسيخ أركان الاستيطان في هذه المناطق[6].

---

[1] رضوان شافوا، **قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة ...**، المرجع السابق، ص 244.

[2] حورية طبعه، المرجع السابق، ص 122.

[3] أنظر الملحق رقم 08، امتداد السكة الحديدية نحو الصحراء الجزائرية، ص 155.

[4] رضا حوحو، **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر ، من خلال المصادرة الفرنسية 1833-1857**، المجلة التاريخية الجزائرية ، المجلد، 05، العدد، 02، الجزائر، 2021، ص 655.

[5] عمار عموره ، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002، ص 187.

[6] مريم إبراهيم، **شبكة السكة الحديدية وأبعادها في الجنوب الغربي الجزائري 1874م محطة جنين بورزق 1900 أنموذجا**، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد04، معسكر، ديسمبر 2018، السنة العاشرة، ص 202.

كان مشكل السكة الحديدية في الصحراء من ابرز اهتمامات الفرنسيين وذلك لتحقيق جملة من الأهداف:

- وضع حد لتجارة القوافل المغربية و الطرابلسية والمالية العابرة للصحراء الإفريقية والمحملة بكل أنواع الزينة ومنافستها في الوصول إلى مصادرة هذه الثروة واستغلالها لصالح الشعوب الأوروبية[1].
- تيسير عمليات النقل لقواتهم العسكرية.
- ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها البعض بين الشمال والجنوب[2].

كما يعد تخطيط مشاريع السكة الحديدية ليس بفكرة جديدة بل يعود تاريخ بدايتها وتاريخ تخطيطها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد ألهمت عددا من المشاريع التقنية التي تمت دراستها بجدية، يعتبر "كاباني" "Cabanis" هو من طرح مد السكة الحديدية من الجزائر إلى بوسعادة و ورقلة على أن يتفرع فرعين رئيسيين هما:

الفرع الأول: باتجاه تونس وطرابلس.

الفرع الثاني: باتجاه عين صالح و الهقار إلا أن الظروف الدولية التي عرفتها فرنسا آنذاك ومشاركتها في حروب القرم حالة دون تنفيذه[3].

برز المهندس" أدولف دوبونشيل"، واهتم منذ بدراسة مشاريع المواصلات الحديدية بالصحراء وتأثر كثيرا بالتوسع الاستعماري الانجليزي في إفريقيا، وألح على ضرورة مقاومة المنافسة الانجليزية بمد هذه الخطوط الحديدية لربط المستعمرات الفرنسية بـ بعضها البعض.

كما قدم مشروع ربط حديدي يمتد من الجزائر العاصمة إلى ثبات و إيغار و غار و تمبكتو وقد وافق وزير الأشغال "دي فرا نسيه "على المشروع واعتبرا أن الاستحواذ على الصحراء من خلال الخط الانجليزي الرابط بين الرجاء الصالح و القاهرة عبر إفريقيا وتم الشروع في انجاز المشروع حيث وضع العديد من الخطوط الصحراوية المتمثلة في:

---

[1] يحيى بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر، 2009، ص 90.

[2] علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلى الثورة التحريرية**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة الجزائر، 2009، ص 30.

[3] يحيى بوعزيز ، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية** ، المرجع السابق، ص 94 .

- الخط الشرقي عبر غدامس ليصل إلى السودان.
- خط الوسط من ورقلة و أمقيد نحو مرفق النيجر أو نحو بحيرة تشاد[1].

واقترح المهندس "أدولف دوبونشيل" "doponchelle Adolphe" خطا يمتد حتى الترانسفال في أقصى جنوب القارة واستغرقت جهوده قرابة ثلاثة عقود واليه يرجع الفضل في إقناع البرلمان الفرنسي على اعتماد ثلاثة مشاريع لثلاثة خطوط[2]، و لقد تتابعت الدراسات والمهمات المتعلقة بدراسة الخط الحديدي العابر للصحراء ومن بينها مهمة "بويان" "bouyan" المسؤولة عن طريق وهران[3]، التي رسمت السكة الحديدية عابرة للصحراء من وهران نحو توات[4].

فقد كان" شوازي""Choisy" هو المشرف على البعثة حيث قام أحد أعضائها وهو" المهندس جورج رولان" "Georges Rolland" بدراسة جيولوجية شاملة لمنطقة "وادي ريغ"[5]، حيث رأت ضرورة اختيار الخط الرابط بين بسكرة و ورقلة والغوليا لفائدته التجارية[6].

---

[1] صالح كليل، المرجع السابق، ص 32.

[2] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 79.

[3] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين ، ج1**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د س ن، ص324.

[4] إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 103 .

[5] يقع وادي ريغ بين دائرتي عرض°34 و°09 شمالا، وبين خطي طول° 32 و54°.للمزيد أنظر: رضوان شافوا، **المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرت وضواحيها أنموذجا 1844- 1875**، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص 21، 23. أما جغرافيا فيحد إقليم وادي ريغ شمالا شط ملغيغ وجنوبا ورقلة وأما شرقا فيحده العرق الشرقي الكبير وغربا منحدر حصوي وهضبة وادي ميزاب يبتدئ الإقليم من منطقة عين الصفراء قرب بلدة أم الطيور شمالا وينتهي ببلدة قوق جنوبا يبلغ طول الإقليم حوالي 160 كلم أما عرضه فيتراوح بين 30إلى 40كلم يسود منطقة وادي ريغ المناخ الصحراوي وهو مناخ قاري جاف بارد في الشتاء وحار صيفا خاصة عندما تهب رياح السموم وقد يبلغ متوسط الحرارة 40° و30° ليلا ويسبب المناخ الحار والجاف الذي يتسم به وادي ريغ في ان أمطاره ضئيلة وغير منتظمة التساقط وغالبا ما تستنفذها الرمال إلى أعماقها ولكنها أحيانا تتسبب في فيضانات عارمة يأخذ كل ما في طريقها. للمزيد أنظر: بو غرارة هبة الله بو عافية السعيد، **العوامل المؤثرة في تصميم القصور الصحراوية في إقليم وادي ريغ**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 21، العدد1 ، 2021، ص 265.

[6] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 79.

بعد ذلك أنشأت بعثة قادها "المقدم فلأتزر" Flatters paul"[1] الرئيس السابق للمكتب العربي في الاغواط، وقد نجحت في دفع خط غدامس تيما سين الجو ليا الذي تم الوصول إليها سابقا من قبل المستكشفين في الجنوب لكن مع النتيجة التي وصلت إليها هذه المغامرة بعد محاولة اختراق مناطق أجير نحو السودان[2]، وقد كلفت هذه البعثة بإنشاء خط في جنوب قسنطينة يمتد من ورقلة إلى بلاد التوارق أزجر[3].

بعدها تم وضع مشروع تمهيدي لهذه البعثة المتمثل في خط سكة الحديد الذي يمتد بين ورجلة و أمجيد على مسافة 600كلم، لكن هذه البعثة تعرضت لبعض النقد فقام "فلاتز" برحلة أخرى، ولكنه لقي حتفه بها هو ومن رافقه ولم ينجو إلا البعض، وخلاصة هذه البعثة أنها كانت تطمح إلى خط حديدي يمتد إلى ما وراء البحار[4].

إن القضاء على حملة فلاترز كادت تقضي على طموح هؤلاء الاستعماريين، حيث شجع الكاردينال" لاف يجري"[5] "Lavigerie"على تدعيم ومناصرة إنشاء مشروع السكة

---

[1] ولد في 16 سبتمبر 1832م بباريس دخل ؟إلى مدرسة سانت سير في 08 نوفمبر من سنة 1851م، وتخرج منها برتبة ملازم في 01 أكتوبر 1853 في الفوج الثالث من الزواف، ثم ترقى لرتبة نقيب سنة 1864م ثم قائد كتيبة سنة 1871، قضى فلاترز معظم حياته في الشؤون العربية بالجزائر وتقلد خلالها العديد من المناصب، وذلك راجع لقدرته وذكائه وخبرته واستطاع تعلم اللغة العربية ليتمكن من تسيير مهامه بكل سهولة.للمزيد أنظر: فاطمة الزهراء بن يحيى بوبكر فوزية، **الرحلات الاستكشافية ودورها في احتلال الصحراء الجزائرية خلال القرن 19م رحلة جير هادر روهلفس نموذجا** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ مغرب عربي معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية-أدرار 2019-2020 ، ص 23.

[2] O.Meynier, pacification du sahara,op.cit,p17

[3] إسماعيل العربي ، المرجع السابق، ص 103.

[4] المرجع نفسه، ص ص 104، 105.

[5] هو شارل مارسيل ألمان لاف يجري ولد في 31أكتوبر 1825 بـ "وير" بالقرب من بايون، والديه من عائلة برجوازية أبوه مفتش لدى مصلحة الجمارك بالمدينة وأمه ذات أصل بايوني، كانت عائلته تتعامل مع الدين في إطاره الضيق على عكس لاف يجري الذي أظهر منذ صباه توجها دينيا خالصا، كنتيجة للتكوين الذي تلقاه من قبل فتاتين تقيتين كانتا في خدمة والديه، جعلتاه يتلو الصلوات الأولى، ويتعرف على الإنجيل وأخلاقياته للمزيد أنظر: حدة طيطوش ، **الكاردينال لاف يجري وأبعاد مهمته التبشيرية الجزائر 1867-1880م**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 2019، ص 521، 522.الذي صار مطرانا للجزائر وكبيرا لأساقفة إفريقيا، ومبعوثا للبابا في منطقتي الصحراء الكبرى والسودان، وكان هدف هذا الكاردينال هو تحويل إفريقيا إلى التعاليم الكاثوليكية، وفي سبيل هذا الغرض منحته فرنسا ما يشاء من الأموال ليواصل عمله المقدس.للمزيد أنظر: د. زلافي ابراهيم، **رسل الغزو الفرنسي إلى الجزائر التنصير أنموذجا**، جامعة محمد بوضياف- المسيلة/الجزائر، مجلة إشكالات في اللغة والأدب ، العدد الثامن، ديسمبر 2015، ص 315.

الحديدية، ولقد تمكن من إقناع الرجال الأوروبيين والفرنسيين المترددين حول نجاح هذا المشروع[1].

ولقد أثمرت هذه الأبحاث خلال النصف الأول من القرن العشرين بظهور ثلاثة خطوط حديدية رئيسية هي:

- الخط الأول: يمتد من مدينة قسنطينة إلى ورقلة عبر بسكرة و تقرت.
- الخط الثاني: يمتد من البليدة إلى الجلفة عبر المدية[2].
- الخط الثالث: يمتد من المحمدية إلى بني عباس عبر سعيدة وبشار[3].

والحقيقة أن الاهتمام الفرنسي زاد بعد نشر المهندس" دوين شال" كتابه حول مد خط حديدي صحراوي لربط أوربا بإفريقيا والذي شرع في التخطيط له بعد إصدار الكتاب فقامت فرنسا بإرسال البعثات الاستكشافية وأهمها بعثة" فلاتير" والتي أكد من خلالها أن المعطيات الطبوغرافية للمنطقة مؤهلة لإقامة خط حديدي، إلا أن الحظ لم يحالف فلاترز لإكمال مشروعه ودراسته بعد أن قام الطوارق بقتله[4].

من خلال دراسة اقتصادية وفنية لمختلف الخطوط المتوقعة منها خط من ورقلة إلى البيض وخط الجلفة إلى الاغواط وخط من الاغواط إلى غرداية وخط طولقة إلى أولاد جلال وخط جامعة إلى قمار وخط من تقرت إلى ورقلة[5]، في حين اقترح "فورين" و العقيد "برتون" انجاز خط يمتد من بسكرة إلى تقرت، وقد تم قبول هذا الاقتراح حيث صدر في 04أفريل 1910م قانون انجازه، كما أصدر المجلس العام للجسور قرارا وزاريا يؤكد فيه وزير الأشغال العامة على إخضاع مشروع سكة حديد بسكرة ورقلة إلى تحقيق إداري وقد بينت نتائج التحقيق، أنه في القسم الأول من المشروع هناك خط بسكرة تقرت على

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 81.

[2] المرجع نفسه، ص85.

[3] يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر**.....، المرجع السابق، ص 327 .

[4] شهرزاد شلبي، **الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية**، دورية كان التاريخية ، العدد11، مارس 2011، ص 84.

[5] مريم إبراهيم، المرجع السابق، ص 201.

مسافة 210كلم، ويمر على ستة محطات[1]، كما أنه كان اكبر حافز هو تصريف كميات التمور من وادي سوف نحو بسكرة عبر تقرت وبلغت نحو 1200طن سنة 1913، حيث كان تفكير الفرنسيين في الخط الحديدي مابين وادي سوف بسكرة منذ بداية العقد الأول من القرن العشرين، بعد امتداد الخط الصحراوي من خط من بسكرة إلى تقرت منذ 1914 رأوا أنها الوسيلة الوحيدة للازدهار الاقتصادي بالمنطقة[2].

- خط من تقرت إلى ورقلة الذي يحتوي على خمس محطات.

كما سعت فرنسا لإنجاز خط غربي وهو امتداد لخط الجنوب الشرقي بسكرة و ورقلة و تقرت، وقد اعتبر هذا الخط سهل التشييد لأنه كان على أرض منبسطة عكس المشاريع الأخرى، أما ما يعاب عليه أنه يمر على أرض جرداء، ولكنه يمر أيضا على واحات واد ريغ التي تعتبر من أجمل واحات الجنوب الشرقي، ثم ينحدر إلى واحات ورقلة، فقد كانت السلطات الاستعمارية تطمح لإنجازه لأنه يمثل أداة للسيطرة والتوغل بالأراضي الجنوبية، ويفتح أفاق جديدة أمامها[3].

حيث رأى العديد من المفكرين الفرنسيين أن امتداد الخط الحديدي من بسكرة إلى تقرت منذ 1914 أنها الوسيلة الوحيدة للازدهار الاقتصادي بالمنطقة وكان أكبر حافز هو تصريف كميات التمور من وادي سوف نحو بسكرة عبر تقرت وبلغت نحو 1200طن سنة 1913، وهذا ما شجعهم على التفكير في مشروع خط السكة الحديدية الوادي-قمار-جامعة، لكن وقف هذا المشروع في وجه الفرنسيين وذلك لتراكم الكثبان الرملية[4].

إضافة إلى الخطوط الموازية للسواحل كانت هناك خطوط متوغلة في الداخل باتجاه شمال جنوب مثل : وهران، بشار، الجزائر -الجلفة،قسنطينة -تقرت وخط أخر يمتد من وجدة إلى غاية منجم القنادسة في بشار من أجل نقل الفحم كما تم أيضا إنشاء خط الو

[1] M.GROLLAND, **la colonisation françaises au Sahara l'ouedrir'**le chemins de fer de Biskra Touggourt. Ouargla, 1888.p12

[2] علي غنابزية، **دور وادي سوف في معركة المقاربين 1954 وأثارها على المقاومة المسلحة في المنطقة الجنوبية الشرقية**، مجلة البحوث والدراسات، ع1، منشورات المركز الجامعي، الوادي ، 2010، ص 247.

[3] M.GROLLAND, Ibid., p 12

[4] كلثوم قسوم، المرجع السابق، ص 69.

كيف –عنابة لنقل خام الحديد والفوسفات وخط أخر يمتد من سطيل إلى بسكرة على مسافة 150كلم أنشئ عام 1946[1].

إضافة إلى خط يربط وادي سوف بـ سطيل، قرر الحاكم العام الفرنسي "ايف شتاينيو" في 04 فيفري 1946 بإنجاز مشروع حديدي حيث حددت مدة انجازه بأربعة أشهر، وشرع العمل في وضع الخط الحديدي بمعدل 3كلم يوميا، وبعد نهاية سريعة للأشغال أواخر أوت 1946 تحرك أول قطار فوق خط السكة بين سطيل والوادي ووضع الخط للاستثمار في أكتوبر 1946 وفي 07نوفمبر 1946 تم تدشينه من طرف الحاكم العام "ايف شتاينيو" و وصل أول قطار لوادي سوف نهار يوم الجمعة 06ديسمبر 1946[2].

قام سنة 1947 بإنشاء شبكة مواصلات السكة الحديدية الصحراوية لاستثمار واستغلال ميزات الصحراء وتعميمها من جهة...ونقل الجيش الفرنسي وعتاده الحربي إلى أعماق الجنوب كما تسهل عملية نقل البضائع من وإلى الشمال والجنوب فكانت بداية عملية مد خطوط السكك الحديدية الصحراوية كالتالي من وهران والمدن الشمالية الغربية والهضاب العليا نحو بشار، ومن إقليم الساورة غربا إلى أن يتصل بسكك حديد النيجر 3600كلم، ويرتبط بشبكة سكك حديدية السنغال وموريتانيا[3].

والمتتبع لاهتمامات الفرنسيين بالصحراء يجدهم بالرغم من بسط نفوذهم على مناطق الشمال إلا أنها أولت اهتماما كبيرا بالجنوب الجزائري، واتضح ذلك من خلال حاجة فرنسا الماسة لموقع الصحراء كنقطة إستراتيجية تفتح لها الأفاق على العالم الإفريقي وحتى الأوروبي، وقد أشار إلى ذلك "ديغول"[4] في إحدى خطبه خلال زيارته للجزائر يوم

---

[1] عبد الحكيم روا حنة، المرجع السابق، ص ص 78، 79.

[2] عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947** وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005-2006، ص 121.

[3] إيمان قرين، **السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية 1956-1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 -2014 ص 52.

[4] سليل أسرة فرنسية برجوازية مسيحية محافظة، جمع بين السياسة والجندية والفكر ولد يوم 22 نوفمبر 1890 بمدينة ليل الفرنسية تولى شؤون الدفاع في الحكومة الفرنسية قبيل الاحتلال الألماني، شكل عام 1947 حزبا معارضا كان له

08ديسمبر 1958 بقوله: "**أن الصحراء هي أرض المستقبل وشريط بين عالمين عالم البحر المتوسط وعالم إفريقيا وبين عالم المحيط الأطلسي وعالم النيل والبحر الأحمر**"[1].

كما انه وضح في كتابه مذكرات الأمل التجديد قيمة الصحراء الجزائرية لديهم حيث قال: " **لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا.فقد سبق أن غزوناها بعد أحداث طويلة قائمة في عهد البرابرة.....فقد تعزز كثيرا موقفنا في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء.....وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية** "[2].

2-2-1 تكاليف مشروع السكة الحديدية

فيما يتعلق بتكلفه المالية للمشروع فمن خلال جدول مصاريف المشروع في ما يتعلق في مصاريف الموظفين فان تكلفة الكيلو متر الواحد تقدر11،289فرنك أما بالنسبة لتكلفة مصاريف الكيلومتر الواحد المتعلقة بالوسائل المادية للمشروع فتقدر ب 31، 509 فرنك ومجموع المصاريف المادية هو 75، 621، 793 فرنك ويمكن استعراض مصاريف المشروع جزئيا وكليا من خلال ما يلي : [3]

حضور قوي في البداية "التجمع الفرنسي " تولى السلطة في جوان 1958 وأسس الجمهورية الخامسة عام 1959، اعتزل الحياة السياسية عام 1969 ليتفرغ لرحلاته وكتاباته الخاصة، إلى أن توفي لافي 09 نوفمبر 1970، للمزيد أنظر: لزهر بديدة، **الحركة الديغولية في الجزائر 1940-1945 من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية،** مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1431/1430هـ-2010/2009م، الحاشية رقم 1، ص 20.

[1] أحمد مريوش، **التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1954**، الجزائر، ع1، 2005، ص117.

[2] شارل ديغول، **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، تر، سموحي فوق العادة مج: أحمد عويدات، ط2، منشورات عويدات بيروت -باريس 1986، ص 49.

[3] عثمان زقب، المرجع السابق، ص 403.

مصاريف الموظفين	22.101.110 فرنك
المصاريف المادية	75.621.793فرنك
مجموع المصاريف	97.722.903 فرنك

كما قدر السيد "رولون" ثمن تكلفة انجاز كيلومتر الواحد في الخط الأوسط بـ : مائة ألف فرنك، بينما التكلفة في الخط الغربي من عين الصفراء إلى إيغلي بـ: ألف أو خمسين ألف فقط، وهي الأرقام التي قدمت من طرف مهندسي المشروع[1].

2-2-2 الدور الاقتصادي لسكة الحديد

لقد طرح رجل الاقتصاد "بيروا بولي" مشروع القيام بإحياء الأرض الفلاحية حول السكة الحديدية عبر الصحراء وخاصة الشط الشرقي والشط الغربي وقد بلغت تكاليف هذا المشروع ما بين 100و200 مليون فرنك ذهبي وكانت رؤية هذا الرجل تشمل استغلال حركة البضائع السودانية واستخراج الخيرات المعدنية من الصحراء الجزائرية[2].

لم يتحقق المشروع الفلاحي بين السكك الحديدية في الجهتين المذكورتين إذ أن ذلك لم يتجاوز في الفترة ما قبل الحرب العالمية منطقة تقرت شرقا ومنطقة قنادسة غربا، وقد وقع إنشاؤهما منذ بداية هذا القرن فكانت المنطقة الأولى مخصصة لجمع التمور في وادي ريغ والثانية أقيمت لأغراض عسكرية عند الغزو ولم يستغل فيهما إلا بعض المناجم[3].

بما أن الخط الحديدي العابر للصحراء قد يتعد ويتفاوت الحدود الحالية للصحراء الجزائرية، فإنه يمكن بهذا المشروع جلب كل التيارات التجارية الدولية إلى الصحراء الجزائرية، لأنها تخدم التنمية المحلية والتي هي في صالح الاستعمار الفرنسي في

[1] إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 444.

[2] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق ، ص 75.

[3] أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر، اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984، ص 400.

الجزائر، مع العلم أن هذا التبادل كان موجود ما بين الجزائر والسودان قبل الاحتلال الفرنسي للبلاد، بل أن المستكشف "دوفسريه" قد ألفت نظر السلطات الفرنسية إلى الحركة النشيطة للقوافل التجارية مابين دول المغرب العربي ودول الهوسة السودانية عن طريق سبخة و ورقلة وهو في الحقيقة الطريق الذي يجتازه الخط الحديدي الأوسط[1].

ونضرا لتزايد أهمية السكك الحديدية في تقدم الاستعمار فكرت السلطات الفرنسية في إنشاء مشروع يمتد من البحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء جنوبا، هدفه نقل الموارد المعدنية الخام وبعض المنتجات الزراعية وكان من المفروض أن يمتد من وهران إلى نيامي بالنيجر وهو ما تطلب 6 سنوات من العمل لربط المدينتين وقد تم إنفاق أكثر من 9ملايين فرنك فرنسي للنهوض بوتيرة الأشغال بهذا الخط[2].

فمن خلال دراسة حديثة نشرها الاقتصاديين الفرنسيين أنه قدم السيد رولند"Rolland" مهندس المناجم حسابات دقيقة حول الأرباح المتوقعة للخط الحديدي العابر للصحراء بـ: عشرة آلاف وخمسمائة فرنك، بينما مصاريف كل قطار يوميا بـ: خمسة آلاف وخمسمائة فرنك وحسب تقسيم السلع إلى أربعة أصناف برسوم متتالية : من صفر فرنك إلى ثمانية ومن صفر فرنك إلى خمسة وثلاثين –ومن صفر فرنك إلى خمسة وعشرين –ومن صفر فرنك إلى ثمانية عشر، فسنجد أن ثمن النقل إلى مرسيليا عبر خليج غينيا والمحيط المقدر بعشرة أضعاف منه من نقله من الجزائر والبحر الأبيض المتوسط[3]، كما نجد بأن خط السكة من تقرت إلى ورقلة يرى أصحاب هذا المشروع أنه سيعود بالفائدة على السلطات الفرنسية في العديد من النواحي المتمثلة في:

– أنه يسمح لفرنسا بمد نفوذها بالمناطق الداخلية، كما أنها تأكد على قوة فرنسا أمام المستعمرات الأفريقية.

– يساعد فرنسا على تسويق منتجاتها الصناعية داخل الأسواق التي في الجنوب.

---

[1] إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934**، ط 1 ، دار هومة، الجزائر ، 2007، ص 44.

[2] عبد الحكيم روا حنة، المرجع السابق، ص 80.

[3] ابراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء...**، المرجع السابق، ص ص 443، 444.

- تسهل على فرنسا إرسال قواتها العسكرية وكذا الإمدادات إلى المناطق التي تمر عليها السكة.
- يدعم المبادرة الفرنسية المتمثلة في حفر الآبار الارتوازية وإقامة واحات النخيل.

2-2-3 فشل المشروع

وفي الأخير حول هذا المشروع أنه واجهه العديد من الصعوبات مما حال دون تنفيذ ما كان مخطط له أبرزها:

- طبيعة الصحراء الجزائرية من خلال مناخها الطبيعي الغير مستقر مما أدى إلى عدم رسم خطوط سكة الحديد.
- تخوف رجل الآمال من المغامرة بأموالهم لانجاز هذه المشاريع[1].
- عدم إمكانية التوفيق بين تكاليف الانجاز والفوائد المتحصل عليها[2].

تناول"كساتري هنري دي لاكروا " " Castrie henry de la croix"، تفاصيل فشل انجاز هذا المشروع الضخم لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، في كتابه المسألة "الصحراوية والسكة العابرة للصحراء"، والمتر بول، من خلال قوله: " بأن السكة الجديدة بعد ما تم الاعتراف بها، كوسيلة حقيقية لتوغلنا الصحراوي، لم يتم إنشاؤها فهذه المسألة المتعلقة بالصالح العام فشلت أمام المنافسات، فكل من المقاطعات الثلاث الجزائرية لم تقبل التزحزح من مطالبتها امتلاك قيادة الخط العابر للصحراء المستقبلي[3].

من خلال مشروع شبكة السكة الحديدية في الجزائر تظهر الأهداف الاستيطانية الخفية والعميقة، وينكشف الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي القائم على أخطبوط الاستغلال الاستيطاني، لضمان وجود خطوط وسكك حديدية ومحطاتها قرب المناجم ووحدات الإنتاج[4]. إن اهتمام فرنسا بمد سكة الحديد عبر الصحراء ذلك من أجل استغلال ثرواتها لكن المشروع لم يصل إلى كامل ربوع الصحراء وتوقف عند تقرت وبشار وذلك

---

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 81.

[2] المرجع نفسه ، ص 82.

[3] عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة أساليب السياسة الإدارية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص 403.

[4] مريم إبراهيم، المرجع السابق، ص 206.

للتكاليف المالية الكبيرة وصعوبة التضاريس لوجود مشكلة الرمال[1]، فإن انجاز شبكة الخطوط الحديدية للجزائر والمقدر بـ : ثلاثة ألاف كيلومتر قد استغرقت أكثر من نصف قرن، ولهذا يتطلب انجاز مشروع الخط الحديدي العابر للصحراء نفس الفترة تقريبا، إلا أن هذا المشروع لم ير النور وبقي عبارة حبر على ورق إلى اليوم، وعرض في الجزائر المستقلة بطريق معبد على طول ألفي كيلومتر، ويطلق عليه اسم طريق الوحدة الإفريقية لربطه مع الدول الإفريقية عبر مالي والنيجر[2].

2-3 الخطوط الجوية

قامت بإصدار مرسوم في 20نوفمبر 1958م متعلق بإنشاء مطارات في المناطق الصحراوية، ولذلك خصصت قطعة أرضية من أجل بناء مطار في ورقلة، والتي قدرت مساحتها ب 114300م^2، وقد تم تقسيم هذه القطعة الأرضية إلى قطعتين :

الأولى: بمساحة 113180م^2 تم تخصيصها كأرضية للمطار.

الثانية: بمساحة 1120م^2، وهذه القطعة تم تخصيصها لكي يبنى عليها سكنات ومرافق للعاملين بالمطار[3].

في أول سبتمبر 1959م تم استكمال تهيئة المطار، حيث دشنت حظيرة للطائرات قرب برج المراقبة، وشهدت هذه الحظيرة نشاطا حيويا بسبب ذهاب وإياب عمال البترول القادمين من الشمال، فحسب إحصائيات المنظمة لسنة 1960م قد وصل عدد الركاب إلى 6003 راكب و5710 مغادر، كما قامت المنظمة من جانبها في نفس السنة من تهيئة مدرج الحظيرة كما دلت إحصائيات أخرى للمنظمة لسنة 1962م أن قيمة الاستثمار في مجال النقل الجوي وصلت إلى 6.5 مليار فرنك قديم[4].

---

[1] نواصر عبد الرحمان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري مابين 1873-1962 منطقة المنيعة نموذجا**، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد1، ديسمبر 2016، ص 113.

[2] ابراهيم مياسي، **السياسة الفرنسية ...**، المرجع السابق، ص 444.

[3] خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 63.

[4] رضوان شافوا، **قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957-1962 المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية o.c.r.s- أنموذجا**، المرجع السابق، ص ص 242، 243.

3 الاستثمار الفرنسي في القطاع التجاري

منذ الوهلة الأولى كانت فرنسا تضع نصب عينها السيطرة على الجزائر،من أجل التحكم في جميع الموارد والطرق التي تملكها وخاصة التجارة الصحراوية التي تعد مصدرا هاما يدر عليها أموالا طائلة وخاصة تلك البضائع التي تصدر وتستورد عبر القوافل الصحراوية، ولعبت التجارة دورا هاما في سيطرة فرنسا على ثروات الجزائر وجعلها في خدمة الاقتصاد الفرنسي،كما ساهم تطور كل من النظام الجمركي والمواصلات في استحواذ فرنسا على اغلب تجارة الجزائر الخارجية وتبين بنية الصادرات والواردات الجزائرية وأسعارها مدى الاستغلال الرأسمالي في الجزائر والسياسة التجارية الفرنسية التي جعلت من الجزائر سوق للصناعة الفرنسية ومصدر للتزويد بـ المنتوجات الصناعية والمواد الأولية الضرورية للصناعة والتجارة الفرنسية [1]، كما أن للتجارة الصحراوية الدور الهام في ربط الصلات والعلاقات الودية بين الممالك وسكان جنوب المغرب العربي طيلة القرون الوسطى والحديثة. لذلك استهوى هذا النشاط التجاري الواسع والمزدهر بالصحراء الدول الأوربية فعزمت على غزو الصحراء واستعمارها [2].

منذ أن سيطر الفرنسيون على الجزائر عامة والصحراء خاصة، أصبحت الجزائر عبارة عن معول هدام مخرب يحطم كل يوم شيئا من بقايا الكيان الجزائري، ويحكم على الأمة الجزائرية كل يوم حكما جديدا بالإفلاس والإملاق، ذلك أن فرنسا تحتكر التجارة الجزائرية فهي تبتاع نتائج القطر الجزائري،وتبيعه مقابلها ما يحتاجه ومالا تحتاجه مما تنتجه معاملها و مصانعها[3].

لقد سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائري وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأهلية وإنتاج الأهالي، وكانت اللجنة الأولى التي وضعت في هذا المجال صدور إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا أين تم احتكار

---

[1] رضوان شافوا، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد1، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، ص 2.

[2] إبراهيم مياسي ، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881- 1912**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص 40.

[3] احمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ، المرجع السابق، ص 131.

النقل البري والبحري بعد ذلك أخذت البضائع الفرنسية تغمر أسواق الجزائر بشكل واسع وتحطمت الصناعات الأهلية خاصة بعد طرد العمال والفلاحين من أراضيهم وتحطم رأسمال التجارة والحرفيين الجزائريين[1]، كما قامت فرنسا بدراسة مضبوطة للأسواق التجارية الصحراوية من اجل السيطرة، قام التجار الذين استقروا بقسنطينة بغزو سوق تقرت، كما تحصل" دوفيري" على معاهدة تجارية مع زعيم التو ارق والتي يلتزم بمقتضاها هؤلاء بأن يساعدوا مرور التجار الفرنسيين عبر أراضيهم مع الالتزام بحمايتهم حتى وصولهم إلى السودان[2].

3-1 السياسة التجارية الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية

لقد كان لفرنسا العديد من الأطماع تجاه الجزائر وذلك من اجل السيطرة وإحكام قبضتها على تجارة الصحراء،والتواصل مع مستعمراتها في إفريقيا مما خلق تنافسا بينها وبين بريطانيا حول التجارة الصحراوية،حيث شهدت المنطقة تحولا كبيرا وتراجع للتجارة التقليدية،بسبب بروز الصراع الفرنسي البريطاني على الصحراء الجزائرية مما أدى إلى تغير الطرق التجارية وذلك لعدة أسباب نذكر منها[3]:

- تعرض فرنسا لمضايقات من طرف "جورج وارنغتون" ممثل انجلترا بطرابلس لهدف طرد الفرنسيين من المنطقة والمنافسة التجارية عبر الصحراء ردت عليه فور احتلالها للجزائر فعملت على دراسة تجارة الصحراء لتحويل التجارة من غدامس وغات نحو الجزائر، حيث وضع "كاروت" CARETTE " دراستان بين فيهما الأهمية التجارية للصحراء الجزائرية في حين نشر "دوماس " كتاب بعنوان "**الصحراء الجزائرية** " أكد فيه على أهمية التجارة

---

[1] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830.1954**، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ص 49.

[2] عبد القادر بوباية، **دور الرحالة والمستكشفين في حركة التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية** ، مجلة عصور ، العدد5/4 ديسمبر ،2003، ص 8.

[3] خولة غطاس، **سياسة فرنسا في تحويل تجارة القوافل بين طرابلس وجنوب الصحراء نحو الجزائر وتونس 1844م .1920م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ، جامعة الشهيد حمه لحضر بالوادي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية 2017-2018 ص 35.

في الجنوب وأوضح أن بسكرة تعد مركزا تجاريا هاما للتجار العرب الوافدين من بوسعادة أولاد نايل....لهذا يقضي توسيع الاحتلال جنوبا لتوسيع تجارتهم [1].

– احتلال فرنسا لتمبكتو عام 1904 بسبب الحروب وهذا ما أدى إلى تشكل الحركة التجارية للقوافل المنافسة الانجليزية على تجارة طرابلس، بحيث انشآ خطوط سكة مما أدى إلى توجيه تجارة بلاد السودان إلى المحيط الأطلنطي بدلا من شمال إفريقيا .

– تدهور تجارة القوافل في ليبيا طرابلس وذلك بسبب نقص الطلب على بعض السلع من طرف الأوربيين مثل ريش النعام، الألبسة[2].

ولقد أشار فيروا " FERAUD" إلى أهمية ورقلة التجارية بقوله : "**انه باحتلال ورقلة يمكن إقامة إدارة فرنسية قوية أساسها السوق التجارية التي ستكون هامة للأوربيين والعرب والميزابيين والسود واليهود**"

إضافة إلى الدراسات المقدمة، ظهرت عدة مشاريع بهذا الخصوص أهمها ما قام به" بودي شون" الذي تصور أهمية مشروع الربط بين الجزائر و تنكبتوا، بالإضافة إلى إمكانية فتح طريق الصحراء بل وعبورها نحو بلاد السودان والتالي استئثار فرنسا على تجارة الصحراء ودو اغل إفريقيا،فهي بإمكانها آن تجعل من الموانئ الجزائرية منافذ لتجارة بلاد السودان ومن الواحات مراكز عبور لها،كما أن السودان تمثل قوة استهلاكية هائلة تقدر ب20مليون نسمة وستصبح سوقا ضخمة للمنتجات الصناعية الفرنسية

وكذا ما أشار إليه المارشال سولت" Soult" بقوله : "... **إن الصحراء في هذه الفترة يمكن اعتبارها أهم المراكز للبحث عن الأسواق التجارية الرابطة بين الصحراء والشمال الإفريقي من جهة،والصحراء الجزائرية وإفريقيا السودان من جهة ثانية...** " [3].

---

[1] سميرة دعاشي، مداخلة تحت عنوان، **التجارة الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية ودورها في تراجع التجارة التقليدية 1900م 1945م**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، ص 02.

[2] خولة غطاس، المرجع السابق ، ص 36.

[3] عبد الرزاق عطلاوي، **الصحراء الشرقية والسياسة الاستعمارية الفرنسية . قراءة في تاريخية الاحتلال من 1850-1875م**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 02 العدد04 ديسمبر 2016 ، جامعة سيدي بلعباس . الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 07.

فمنذ عام 1844 اصدر البرلمان الفرنسي قانونا يقضي بمد منطقة الاحتلال نحو الجنوب بإنشاء المراكز العسكرية في المدن التي تتحكم في المبادلات التجارية بين الشمال والجنوب : سبدو، سعيدة، تيارت، ثنية الحد وبوغار . كما تم في نفس السنة احتلال مدينة بسكرة والتي تمثل من جهتها مفتاح التجارة الصحراوية بالنسبة للمقاطعة الشرقية للبلاد [1].

إن المتتبع لمسار السياسة الفرنسية خلال فترة تواجدها بهذه المناطق ،يدرك مدى حرصها على منافسة بريطانيا في مجال التجارة عبر الصحراء الكبرى واعتبرت الصحراء الجزائرية بمثابة حجر الزاوية للتحكم في منافذها التجارية الأفقية والعمودية ففي سنة 1855 قدمت الجمعية الجغرافية بباريس مبلغا **بستة ألاف فرنك** لمن يقوم برحلة من الجزائر إلى السنغال وبالاتجاه المعاكس،بشرط أن يمر بـ تنكبتوا ويأتي بمعلومات دقيقة حول تنظيم القوافل،طرقها مواردها الطبيعية أهم المراكز التجارية وسلعها [2].

من بين الرحالين الذين وظفوا في ها المجال نذكر الرحالة "بونمان فرنسوا لويس "، الذي كلفه الحاكم العام للجزائر" **راندون**" للقيام برحلة إلى غدامس سنة 1856، لغرض معرفة أسعار منتجاتها ليقدموا أسعار منتجاتهم أثناء التبادل التجاري. ولقد اتت هذه الرحلة بنتائج قيمة،الأمر الذي حفز فرنسا على بعث رحالين أخريين الى غدامس[3].

كما أعطت بعثة الرحالة "براكس" "prax" نحو تقرت في شهر نوفمبر من عام 1947 م رفقة تجار من واد سوف دفعا جديدا للتوغل الفرنسي نحو الجنوب الشرقي الجزائري،وخدمة أغراض التجارة الفرنسية،حيث أشار" براكس" إلى أهمية سوق تقرت،وازدهار التجارة والصناعة بها وأهمية تربيتها ومياهها الجوفية.كما قدم في نفس الفترة كل من" ماريوس غارسين ودي شفري" برحلة إلى المنطقة لأهداف تجارية[4].

---

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المكتبة الوطنية الجزائرية، المتحف الوطني للمجاهد 1994، ص 141.

[2] سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 03.

[3] المرجع نفسه، ص 03.

[4] عطلاوي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 09.

كما تكشف لنا رحلة " فلاترز" عن مدى اهتمام فرنسا بالجانب التجاري، فبعد سلسلة من البعثات الاستكشافية نحو الصحراء والتي مثلها الضباط الفرنسيون ظهرت فكرة مد خط حديدي عبر الصحراء في ستينيات القرن التاسع عشر لهدف نقل البضائع واختصار الزمن الذي كانت تستغرقه القوافل. ولقد اسال هذا المشروع حبرا كثيرا بين مؤيد ومعارض،وختم بإرسال "فلاترز" رفقة طاقم من المهندسين لرسم الخطوط الأولى لطريق السكك الحديدية عبر ورقلة والهقار[1].

كما اتبعت فرنسا سياسة أخرى وهي وضع حواجز في وجه القوافل التجارية التي كانت بين الأقاليم في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء وكان ذلك خلال القرن 20.كما وضعت شبكات مراقبة للقوافل التجارية واتهام القوافل بتهريب الأسلحة بين المستعمرات الفرنسية بشمال وجنوب الصحراء وهذا ما أدى إلى منع القوافل القادمة من الشمال والجنوب،وأصبحت هذه القوافل غير منظمة[2].

إن السياسة التي انتهجتها فرنسا من اجل تغيير سير القوافل من طرابلس أدى إلى استحداث ثلاثة طرق جديدة وهي :

- الخط الشرقي عبر غدامس.
- الخط الأوسط من ورقلة إلى أمقيد ومنه نحو النيجر أو بحيرة التشاد.
- الخط الغربي عبر التوات[3] ولقد تم اختيار الخط الأوسط من اجل إعادة نشاط القوافل التجارية التي كانت تمر بين ورقلة وتمبكتو باتجاه مالي.
- طريق الجزائر الغربي المؤدي إلى غرب السودان، توات، تيكديلت[4] وكان هذا الطريق للخروج إلى ارض الزنوج ويستغرق عن ما لا يقل عن 100 ألف رجل أما

[1] سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص04.

[2] خولة غطاس، المرجع السابق، ص 39.

[3] إقليم توات هو عبارة عن إقليم جغرافي شاسع يقع في جنوب غرب الصحراء الجزائرية، ومصدر كلمة توات مختلف فيه، فيرونها البعض بمعنى وجع الرجل، والبعض الآخر فيورونها بمعنى أنها من قبيلة ممثلين الصحراء، 2007، أنظر، محمود فرج، **إقليم توات خلال القرنين ال18و19 الميلاديين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص، 13، 14.

[4] تقع هذه المنطقة في أقصى الجنوب الجزائري بين خطي 25و30 شمالا وخطي طول 01 غربا و06 شرقا تحدها هضبة تادميت من الشمال ومنطقة الهقار من الجنوب، وهي كلمة بربرية يقصد بها كف اليد وهي كناية عن انخفاض

بالنسبة للطرق السكك الحديدية الجزائرية والمعروفة باسم خطوط الاختراق متعامدة مع ساحل البحر الأبيض المتوسط والتي تخترق المناطق الداخلية[1].

لكن هذه الطرق كانت تواجه مشاكل عديدة منها الانحدارات،الإنزلاقات، سيلان مياه الأمطار،التضاريس الوعرة،خاصة المصنفة منها وطنيا والتي كانت مفروشة بطلاء سطحي من الزفت كثافتها تتعدى 40 متر في الكلم،في حين تفوق في فرنسا 150 متر في الكلم،كل هذا كان له تأثير على أسعار النقل في المناطق الداخلية[2].

3-2 المعاهدات والاتفاقيات التجارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

تعد سياسة إبرام المعاهدات الاتفاقية وسيلة لاحتكار التجارة والتحكم في المحاور التجارية الرئيسية وتوسيع مناطق النفوذ وإبعاد أي منافسة للطرف الأخر،لكي يتسنى لفرنسا تحقيق مصالحها في الصحراء وإفريقيا الغربية،ربطت بعض الجهات باتفاقيات حتى تتجنب مقاومتها وتصديها لها ومن بينها[3]:

معاهدة الحماية مع بني ميزاب في 19 أفريل 1853 : والتي نصت على حق الفرنسيين في التحكم وبسط نفوذها على الميزابيين، مع دفعهم ضريبة سنوية لفرنسا مقابل أن تعهد فرنسا حريتهم التجارية بين التل والصحراء والإبقاء على عاداتهم ومؤسساتهم القضائية.بذلك أصبح بنو ميزاب جزئا تابعا لفرنسا [4].

بعد رحلتي" دوفيري "و بوضربة" إلى بلاد الطوارق،انشغلت فرنسا في التحضير لتهيئة التجارة عبرا لصحراء لذلك بدا الحاكم العام بالجزائر في البحث عن طريقة لإبرام

المنطقة، وهو الأمر الذي يفسر قرب المياه الجوفية من السطح، كما أنها أحد المقاطعات الثلاثة المكونة لإقليم توات: أنظر، عبد القادر بوبة، **تيديكلت وثائق ومحفوظات**، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط1، الجزائر، 2015، ص 49.

[1] خولة غطاس، المرجع السابق، ص 39.

[2] عبد الحكيم روا حنة، المرجع السابق، ص 73.

[3] سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 06.

[4] خولة غطاس، المرجع السابق، ص 43.

علاقات مع زعيم قبائل الازجر" **ايخنوخن**"[1]،وتبعا لذلك نظمت مهمة كان هدفها إبرام اتفاقية تجارية ومع فرنسا ووكيل ازجر،واهم بنودها إقرار الصداقة والتبادل التجاري بين السلطات الفرنسية وزعماء قبائل الطوارق،مع التزام السلطات الفرنسية وزعماء الطوارق بفتح طرق التجارة للفرنسيين إلى السودان وإزالة كل العراقيل في وجه النشاط التجاري الفرنسي[2].

كان من نتائج هذه الاتفاقية توسيع عمليات التبادل التجاري بين فرنسا والجنوب الجزائري و الصحراء الإفريقية،وفتح مجالات واسعة لاستثمار واستغلال هذه المناطق البكر،والحصول على المنتوجات التي تنقص فرنسا ذلك أن الفرنسيين في بداية الاحتلال ظنوا أن الجزائر سوف تنتج لهم محاصيل المناطق الحارة على نمط المستعمرات الفرنسية الأخرى في البحر الكاريبي[3].

يمكن اعتبار نهاية الحروب النابليونية هي البداية الحقيقية لفرنسا في غرب إفريقيا،بحيث عملت فرنسا على الاستيلاء على مناطقها وتنشيط التجارة عن طريق عقد اتفاقيات مع حكام إفريقيا وإقامة علاقات طيبة مع بعض الدول الإفريقية [4].

3-3 وسائل التبادل التجاري

كان الفرنسيون على غرار الانجليز يقيمون مراكز او محطات تجارية من اجل التبادل التجاري وتعيين قناصلة من اجل الحصول على اتفاقيات مربحة،وابتداء من ستنيات القرن التاسع عشر حددت فرنسا كل من البيض " الأبيض سيدي الشيخ" و الاغواط وبسكرة[5] كمراكز انطلاق واستقبال للقوافل،ومن أهم المراكز التجارية التي

---

[1] **اخنوخن** هو أخر سلطان في القرن التاسع عشر، وصل الانجليز والفرنسيون إلى السلطة عن طريقه، وقد ذكر ذالك بعض الرحالة الذين وصلوا إلى غات تحت حمايته للمزيد أنظر: محمد القشاط ، **توارق عبر الصحراء الكبرى**، ط02 ، 1989 ص 39.

[2] سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 07.

[3] إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي...**، المرجع السابق، ص 83.

[4] سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 07.

[5] تقع مدينة بسكرة حسب ما حدده حمزة العاتي بتحديد دقيق : توجد بسكرة في وسط إقليم الزاب ، وهي تمتد في سهل واسع يحدها وادي بسكرة من الشرق ووادي الجدي من الجنوب وارتفاعها على مستوى سطح البحر يقدر بـ 118م، أما

أحدثتها: مركز عين الصفراء الذي أنشأته فرنسا ولاقى إقبالا كبيرا لأهميته التجارية مركزي بني ونيف وبشار حيث تقدمت التجارة بفضل إيصال المنطقة بخط السكك الحديدية، ومن ثم تحولت بشار إلى سوق هام يعج بالتجار والسلع من جميع الأنواع [1]. كما انه باحتلال فرنسا لعين صالح جعلها تتحكم في هذا السوق، لموقعه الاستراتيجي لأنها تقع على مسافة متساوية بين الجزائر شمالا وتنكبتوا جنوبا وموغادروا غربا وطرابلس شرقا وبالتالي فهي ملتقى الطرق الصحراوية التي تربط القارة ببلاد السودان فضلا على أنها مركز ممتاز لتمويل الطوارق[2].

نفس الأمر بالنسبة لإفريقيا الغربية كلما تصل فرنسا إلى منطقة إستراتيجية تعمل على بناء مراكز تجارية وأهمها مراكز السنغال وساح العاج، مركز باماكو، تنكبتوا، جني، كاو لاك أما في بحيرة التشاد تم إنشاء مركز زندر"Zinder" وهو مركز عبور بين طرابلس وكانوا، فمشروع الربط بين زندر و التشاد يتم عن إستراتيجية سياسية اقتصادية ولقد صاحب إنشاء المراكز التجارية إنشاء وكالات مثل الوكالات في بسام الكبير واسيني بكوت ديفوار وسانت لويس، واستعماله كمركز لحماية التجار الفرنسيين تدعيما للتجارة المشروعة [3].

ولاستنزاف موارد الصحراء التي كانت تصدر وتستورد بين الشمال والجنوب ومختلف الأقطار،أسست الإدارة الفرنسية العديد من الجمعيات والشركات الاحتكارية، لتسهيل عملية مهمة التغلغل فيها،وكذا البنوك التجارية منها :

الشركة الملكية الإفريقية : والتي تأسست في 22 فيفري 1741م،برزت من اجل التنافس التجاري، حيث قامت باحتكار تجارة الحبوب التي كانت تتنافس انجلترا عليها.

شركة الفلاحة والصناعة لصحراء الجنوب: وكانت تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب.

عن أصل التسمية فيقول هناك عدة أطروحات منها أصلها الروماني فيسيريا بمعنى المحسب ومنها سكرة تمرها.للمزيد أنظر: حمزة العاتي، **بسكرة عبر التاريخ**، مجلة الزيبان، العدد07، مجلة شهرية، تصدر عن ولاية بسكرة، بسكرة الجزائر، أفريل 1984، ص11.

[1] سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 07.

[2] ابراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي...**، المرجع السابق، ص 110.

[3] سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 08 .

شركة وادي ريغ: أنشاها الأوربيين القانطين في المنطقة التي تملك خمسين ألف نخلة [1].

غيرت فرنسا من طرق المعاملة بين التجار، وذلك بتغيير المكاييل والموازين التي تواجدت في المنطقة منذ فترات طويلة،وقبل دخولها للجزائر، وعوضوها بمكاييلهم وموازينهم مع فرضها على الجزائريين، مرجعيين ذلك أن الأحجار والأوزان تختلف باختلاف تختلف باختلاف المنطقة [2].

أما النظام النقدي الاستعماري قد ادخل في منتصف القرن التاسع عشر وقد كانت حكومات المستعمرات تشجع على استخدام النقود الحديثة، ذلك من خلال إصرارها على دفع أجور العمال بالنقود المعدنية والإصرار على تحصيل الضرائب نقدا،مع حرص الشركات الأوربية على تطوير التجارة النقدية نظرا للأرباح التي كانت تحصل عليها[3]، هذا ما يدل على استعمال الفرنك الفرنسي في الصحراء،فهناك بعض الاتفاقيات التي تنص على استعمال عملة الفرنك الفرنسي عند بني ميزاب، من خلال تقييدات مالية للقطب اطفيش1865،أنها تمت بالفرنك الفرنسي،وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت المناطق الواقعة في إفريقيا الغربية قد تزايد استخدام للنقود الأوربية في التجارة،وهذا ما أدى إلى استخدام وإدخال المؤسسات المصرفية الحديثة،وكان أول بنك ناجح في إفريقيا هو بنك السنغال الذي أنشا في سان لوي سنة 1854[4].

نستنتج أن فرنسا سعت بشتى الطرق والوسائل للسيطرة على التجارة الصحراوية، فلجأت إلى جملة من الإجراءات التي مهدت لها الطرق لتحقيق أهدافها، في شتى الجوانب، إذ تجسدت هذه السيطرة في بروز شركات واتفاقيات تفيد سكان المنطقة لتستحوذ على تجارتهم وبالفعل تمكنت فرنسا من تحقيق هدفها في الوصول إلى التجارة الصحراوية التي أصبحت فيما بعد تحت تصرفها.

كما أن التجارة الفرنسية عبر الصحراء كانت سببا في مباشرا في تراجع التجارة التقليدية التي كانت أساس التواصل الحضاري بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي،كما

[1] خولة غطاس، المرجع السابق، ص 40.

[2] خولة غطاس، المرجع السابق، ص 46.

[3] سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 09.

[4] خولة غطاس، المرجع السابق، ص 47.

أن فرض السياسة الفرنسية يبين أن حقيقة هذه الأخيرة قائمة على استنزاف خيرات الأرض والعباد وإبعاد كل تكامل اقتصادي كان يجمع بين بلدان ضفتي الصحراء.

4 الاستثمار الفرنسي في القطاع الفلاحي

لقد سخرت السلطات الاستعمارية جل الإمكانيات والوسائل لفائدتها، لكي تسيطر وتحكم قبضتها في جميع المستعمرات التابعة لها، ولم تغفل عن أي إقليم أو دولة وهذا هو حال الجزائر وجنوبها، فأطماعها

امتدت حتى الجنوب الشرقي الجزائري ولم يسلم هو الأخر من سياستها الاستعمارية، حيث تفطنت الإدارة الفرنسية إلى ما يزخر به هذا الإقليم فحاولت الاستفادة منه،حيث اهتمت هذه الأخيرة بزراعة المنتوجات الفلاحية المتنوعة التي كان مناخ المنطقة مناسبا لها.

4-1 زراعة النخيل

يعتبر قطاع الفلاحة العصب الحساس لاقتصاديات بلدان العام لأنه يوفر الموارد الضرورية للشعب،كما يعتبر موردا لتوفير العملة من خلال التصدير والاستيراد،وهو يمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعدها الاجتماعي والاقتصادي في جميع الدول،والسلطات الاستعمارية أحكمت قبضتها على هذا العصب في العديد من مستعمراتها،والجزائر خير دليل على ذلك بحيث نلحظ تركيز فرنسا على زراعة العديد من المنتوجات الزراعية المختلفة [1]، وبعد إدراك المعمرين لقيمة الثورة التي تتميز بها مناطق الجنوب الشرقي الجزائري،لم يتوافنوا في تسخير مختلف الطرق والوسائل لاستفادة من هذه الثورة،ونجد من أمثال ذلك تراي نائب قسنطينة والمعمر تسردان على شراء بساتين للنخيل في منطقة بسكرة ووادي ريغ.بالإضافة إلى خلق العديد من الواحات من قبل مختلف المعمرين منها : واحة شريعة السايح وواحة أوغيغ، سيدي يحي، وعياط، ليس هذا فقط فقد قامت السلطات الاستعمارية باستصلاح 400 هكتار من الأراضي الزراعية الباترة،وغرس 500 نخلة [2].

[1] خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 33.

[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 204 ، 205.

كما عمل المعمرون في ورقلة على توسيع زراعة النخيل قصد تصديره بعدما كان سكان ورقلة يملكون سنة 1877 حوالي 221.035 نخلة،وادخلوا عليها التقنيات الحديثة العلمية لتسريع الإنتاج،واعتمدوا في الإنتاج على نوع واحد وهو "**دقلة نور**" بعدما كانت هناك أنواع أخرى مثل الغرس والعولة، وقد شرع الفرنسيون في عملية التصدير نحو فرنسا بداية من سنة 1925، عن طريق تعليبه في صناديق صغيرة لنقله عن طريق السيارات، كما كانت الإدارة الفرنسية تخضع هذه المزارع لدورات مراقبة من اجل محاربة الأمراض التي تصيب النخيل، والجدول التالي يبين تطور عد د النخيل بورقلة من 1877 إلى 1921[1]:

الوحدة الإدارية	1914	1920	1921
ورقلة	917.200	961.418	965.470

لم تكن نفقات إقامة المستثمرات تقتصر على المعمرين والكولون فقط، فقد استفادوا من مساعدة السلطات الاستعمارية لإقامة واحات جديدة والتي قدرت ب30000 هكتار،أي مايعادل5 0/0 من المساحة الصالحة للزراعة الصحراوية، ونأخذ مثال ذلك الزيبان ووادي ريغ لتوفر هاتين الأخيرتين على أهم الشروط الأساسية لإنشاء الواحات وهي المياه والمنابع والآبار الارتوازية،وذلك في شكل مستثمرات فلاحيه على النمط الحديث مثل مستثمرة بشار ومستثمرة ليل وكذا مستثمرة أوسفال بـ فوغالة[2].

كما تم إقامة العديد من المستثمرات في طولقة، لكون هذه الأخيرة من اكبر الواحات في الزيبان بتعداد300000 نخلة، وتعتبر من اكبر واهم مستثمرات الكولون، يقول عنها الورتلاني: هذه المدينة من أعجب المدن واجمعها لمنافذ كثيرة مع توفر أسباب العمران فيها فقد جمعت بين التل والصحراء وذات نخيل كثير وزيتون وماء جار في

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 205.

[2] خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 35 .

نواحيها ومزارع الحناء وفواكه وكثرة اللحوم والسمن في أسواقها[1]، ولقد ازداد التوغل الرأسمالي في الجنوب الشرقي بفضل امتلاكهم للنخيل الذي وصل عام 1950 إلى أكثر من 160000نخلة موزعة على أهم الشركات الأوربية مثل: الشركة الفلاحية والصناعية للصحراء الجزائرية بـ 24200 نخلة والشركة الفلاحية للصحراء الجزائرية ب 13863 نخلة،وكذا الشركة الاستعمارية لإفريقيا الشمالية ب 9823 نخلة،وشركة واحات شمال إفريقيا ب24450 نخلة[2].

ولقد حاولت الإدارة الاستعمارية أن توفر جميع التسهيلات والإمكانيات من اجل الاستثمار، فضمنت الجمعيات الزراعية المستحدثة وعددها 103 عام 19487، إلى الشركات الأهلية للتعاون والادخار والمستغلات الخاصة. وفي عام 1954 كان هناك 133 جمعية زراعية للتعاون والادخار موزعة كالتالي : 81 في زراعة الحبوب و46 في غراسة الأشجارو6للواحات الصحراوية تغطي مساحة 258الف هكتار وتهتم كما هو مقرر بعدد201 ألف فلاح[3].

كما أسست صندوق التمليك والاستثمار الريفي "caper" سنة 1956،والذي يقضي باستصلاح الأراضي الزراعية،وتهيئتها ليتم توزيعها على الفلاحين،ولعل أهم جهود هذا الصندوق هي : إعادة إنعاش غابات النخيل بمنطقة بني ثور و المخادمة ورقلة . كما صدر مرسوم في 20نوفمبر 1958 م ينص على تجهيز الفلاحين وتقديم يد المساعدة لهم،بحيث استفادت ورقلة من العديد من المساعدات في هذا القطاع من قروض مالية وتجهيزات،وقد قدر عدد الفلاحين المستفيدين عام 1960 ب 3190 فلاح [4].

كما ساهمت السلطات الاستعمارية في علاج مشكلة ملوحة التربة التي يتسبب بها تبخر المياه،تاركة وراءها الأملاح التي تأثر بدورها على الأراضي الزراعية وعلى التربة

---

[1] جهينة قويدر بوخليفي، **تطور النظام الو احي وعلاقته بالقصور في الصحراء المنخفضة الزيبان . قصر طولقة نموذج** ، مجلة العلوم الإنسانية العدد44 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2016، ص 13.

[2] خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 36.

[3] رضوان شافو، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري** ...، المرجع السابق، ص ص 319، 320.

[4] رضوان شافوا، **قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة** ... ، المرجع السابق، ص ص 245، 246.

وخصوبتها، حيث قامت في 1925 م شركة فرنسية بحفر قناة في وادي ريغ للتقليل من هذه الظاهرة[1].

4-2 زراعة القطن

إلى جانب زراعة النخيل اهتمت فرنسا بزراعة القطن في الجزائر،حيث أولتها هي الأخرى اهتماما كبيرا بعد عام 1850[2]،وقد كان الحاكم العام "راندون" من بين المهتمين بزراعته،حيث قام بار سال قناطير من بذورا لقطن لتجربته في المناطق الحارة،كما أمر المسؤولين بتكرار المحاولة عدة مرات في السنة لمعرفة الأوقات لزراعته[3].

وكان للظروف السياسية دور كبير في بعث زراعة القطن،فالحرب العالمية الأولى بينت مدى ارتباط " الكولون" بفرنسا ولهذا فكروا في طريقة تجعلهم يستقلون عنها من خلال تكثيف زراعته. ولهذا فقد تم وضع مخطط فلاحي استعجالي يعتمد على الطرق العلمية الفلاحية المدروسة،وقد أعطت هذه الدراسة نتائج ايجابية بحث امتدت زراعته إلى مناطق أخرى مثل عين تيموشنت التي خصصت مئات الهكتارات لزراعته واعتمدت على الري من اجل إعطاء منتج جيد كما ونوعا[4].

وقد تم إدخال تجربة القطن إلى منطقة الجنوب الشرقي وبالضبط إلى طولقة، من طرف المعمر " bucher" عام 1920 بممارسة الزراعة الصناعية المتمثلة في القطن، في مستثمراته" normand" وأنشأ لذلك مؤسسة صغيرة للنسيج، إلا انه وجد صعوبة في إقناع السكان لزراعتها لاعتمادهم على الزراعة المعاشية[5].

---

[1] خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 37.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 52.

[3] عدة بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 250.

[4] خديجة بختاوي، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870 . 1939**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ وعلم الآثار 2011 -2012 ، ص 119.

[5] جهينة قويدر بوخليفي، **تطور النظام الو احي وعلاقته بالقصور في الصحراء**، المرجع السابق، ص 15.

بالإضافة إلى منطقة طولقة ثم القيام بتجربة أخرى في واد سوف[1] وبالضبط في منطقة قمار،ورغم أن نتيجة هذه التجربة كانت مرضية بحيث حققت نسبة لابأس بها من الإنتاج مقارنة بالمناطق الأخرى في الجنوب،إلا أنها لم تلقى التشجيع الكافي،بالإضافة إلى الوطاية التي أقيمت بها مزارع القطن وحقول الحبوب وذالك بمزرعة ديفور[2].

ولقد كان تفكير المستعمر يتجه لجعل هذا النوع من المزروعات تتبناه عائلات الفلاحين إذ يقول "ف.هيقونيت":" **أتصور بأن الأهم هو الوصول لجعل عائلات الفلاحين تتبنى هذه الزراعة الجديدة والتاك دان زراعة القطن ستأخذ بجدية من طرف الفلاحين الجزائريين....**"،وفي هذا الإطار صدر مرسوم في 16 أكتوبر 1853م، يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري عن طريق إشراك العنصر الأهلي باستخدام اليد العاملة الأهلية لصالح الأوربيين[3].

كما قدمت السلطات الاستعمارية مساعدات مالية قدرت ب10 ألاف فرنك في إطار مشروع تنموي لمدة خمس سنوات،وكان من وراع هذه المساعدات هو تطوير صناعة القطن والحصول على محاصيل جيدة كما ونوعا، وقد استغلت مناطق الواحات الجنوبية لإنجاح المشروع وزيادة الإنتاج كالأغواط، حيث توسعت المناطق المستغلة في زراعته وارتفع المحصول إلى 200 كلغ سنة 1857[4].

ولقد نجح السيد الملازم الأول مسرين رئيس المكتب العربي بدائرة قالمة في نشر زراعة القطن فكان في نظر السلطة العليا جدير بالشرف الكبير. تلك هي طموحات

---

[1] تقع منطقة وادي سوف في الجنوب الشرقي من القطر الجزائري وسط العرق الشرقي لصحرائنا المترامية الأطراف وهي تشكل الآن ولاية الوادي مع منطق وادي ريغ، يحدها شمالا كل من ولاية تبسة، خنشلة، بسكرة ودائرة لمغير غربا، كل من دائرتي تقرت وجامعة وجنوبا ولاية ورقلة وشرقا الجمهورية التونسية، تبلغ مساحة وادي سوف الإجمالية 80.000 كلم [2] للمزيد أنظر: سعد العمامرة، الجيلالي العوامر، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة، بوزريعة، د ت، ص 11.

[2] خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 38.

[3] بوعلام بن حمودة ، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية**، دار النعمان للنشر والتوزيع 2012 ، ص 344.

[4] خيرة شهرزاد بونافي ، المرجع السابق، ص 38.

السلطة الاستعمارية الهادفة إلى إحداث انقلاب شامل وتغيير كلي في الفلاحة التقليدية الجزائرية نحو فلاحة صناعية تستجيب والمصالح الاستعمارية [1].

4-3 دعم الثروة الحيوانية

بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي اهتمت السلطات الاستعمارية بالثروة الحيوانية،لما تمثله من الناحية الاقتصادية،حيث عملت على دعمها من اجل تسخير هذه الثورة خدمة للمستوطنين،وكذا لاستفادة منها [2]، وقد عملت الإدارة الفرنسية على تقديم المنح لأحسن المربيين لتشجيعهم،ووصلت قيمتها سنة 1915 إلى 1250 فرنك،وحاولت فرنسا على تركيزها على تشجيع المربيين الاهتمام أكثر بتربية المهار لكونها أكثر تحملا وقبولا لدى ضباط الفرق الصحراوية،بحيث وصل مجموع المنح المخصصة لمربي جمال المهارى في ملحقة الوادي عام 1913 إلى 1250 فرنك[3].

ومن جهة أخرى فقد أولت السلطات الاستعمارية في الجزائر عناية خاصة لتربية الخيول والمواشي،وهذا بهدف تكوين ثروة حيوانية ضخمة وذلك لتزويد الوطن الأم بما يحتاجه من موارد حيوانية كالصوف واللحوم،أما عن الاهتمام بتربية الخيول فكان الغرض منه تزويد الجيش الفرنسي بما يحتاجه منها[4].

كما قدمت عام 1928،منح للأغنام التي قدرت ب 750 فرنك،ثم ارتفعت عام 1938 م إلى 1440 فرنك،آما في عام 1948 م فقد قدرت المنح للأغنام والجمال معا ب 2500 فرنك،كما كانت هناك جوائز تحفيزية تقدم حينما يشارك مربوا الخيول في السباقات ويفوزون، ومن بين الأمثلة على ذلك السباق الذي أقيم عام1891حيث حاز

---

[1] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص 344.

[2] خيرة شهرزاد، المرجع السابق، ص 38.

[3] عثمان زقب، **الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة واد سوف 1918 . 1947و تاثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، المرجع السابق، ص 32.

[4] أمينة سحنون ، **السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر 1830 1914**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية 1830 . 1954 ، جامعة الجيلالي بونعامة . خميس مليانة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ 2018 . 2019 ، ص 103.

الفائز على قيمة مالية تقدر ب1000 فرنك فرنسي وذلك لأنه قطع مسافة 366 كلم من ورقلة إلى بسكرة في 36 ساعة و20 دقيقة فقط[1].

ولم يقتصر الدعم على تقديم المنح بل تعداه إلى إقامة المؤسسات والهيئات التي اختصت بتقديم الدعم والمساعدة لمن يمتلكون هذه الثروة، فهناك المؤسسة أهلية تستخدم حوالي 30 ألف شخص،وتربح حوالي 33 مليار فرنك فرنسي في العام، بينما هناك 65 مؤسسة أوربية تربح في العام 375 مليار فرنك[2].

بالإضافة إلى ذلك اهتم العديد من المعمرين بإقامة نماذج لمزارع تربية النحل، مثل" دي فور"[3].

من خلال ما تم عرضه نستنتج أن فرنسا سخرت مجموعة من الإمكانيات المادية والبشرية حتى تستطيع انجاز العديد من المشاريع التي تمس الجانب الاقتصادي وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تم استخلاصها المتمثلة في:

- الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المنطقة خاصة من الناحية الاقتصادية نظرا لما تزخر من موارد طبيعية ومعدنية والموقع الجغرافي بالإضافة إلى المميزات الطبيعية التي تنفرد بها من مناخ وتضاريس
- أن الرحلات الاستكشافية كان لها دورا كبيرا في حركة التوسعات التي قامت بها السياسة الاستعمارية
- كما أن فرنسا اهتمت بالجانب الفلاحي نظرا لما تتميز به المنطقة من خصائص طبيعية
- وقد لاقت رواجا كبيرا في الأسواق الأوروبية مثل النجيل والتمور التي حققت بفضلها أرباحا طائلة.
- كما أنها اهتمت بالتنقيب عن الماء والآبار الارتوازية لتستطيع تعديل جو المنطقة والتأقلم معه لتسهل لها تنفيذ مخططاتها والتحرك.

[1] خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 39.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص ، 56.

[3] خيرة شهرزاد، المرجع السابق، ص 39.

هذه المشاريع رغم أن ظاهرها لخدمة المنطقة إلا أن باطنها لأجل الاستعمار الفرنسي بالدرجة الأولى حرصا منه للوصول إلى السيطرة الكلية.

الفصل الثاني:

المشاريع الاستنزافية الفرنسية في الجنوب الجزائري

1900-1962م

الفصل الثاني: المشاريع الاستنزافية الفرنسية في الجنوب الجزائري 1900-1962م

1- مشروع البعثات الاستكشافية الفرنسية في الجنوب الجزائري

1-1 الرحلات العلمية الفرنسية في الجنوب الجزائري

1-2 اهتمام الفرنسيين بالجنوب الجزائري

2- مشروع التنقيب عن البترول واكتشافه

2-1 عمليات التنقيب عن البترول

3- الغاز الطبيعي في الجنوب الجزائري

3-1 اكتشاف فرنسا للغاز

4- استغلال المياه في الجنوب الجزائرية

4-1 حفر الآبار الارتوازية

4-2 أهمية السدود

أدركت فرنسا أهمية الصحراء الجزائرية من خلال ما كانت تحتويه هذه الأخيرة من ثروات طبيعية ومعدنية وطاقوية، ومدى أهمية مناطقها في تحقيق الاستثمارات الصناعية وهذا ما يبدو فيما نقله لنا الاقتصادي الفرنسي (ليروا بولp.leroy Beaulieu) في قوله : "**يتراءى لنا أن الصحراء الجزائرية على جانب كبير من الثروات المعدنية والمدخرات المنجمة المتنوعة** " فالصحراء الجزائرية شكلت أولوية اقتصادية في إقامة مشاريع استعمارية تعود بالنفع على السلطات الفرنسية وتكون في صالح اقتصادها لكي تبني نفسها وتقف على قدميها من جديد.

الإشكالية: ماهي أهم المشاريع الاستنزافية في الجنوب الجزائري؟

1 مشروع البعثات الفرنسية الاستكشافية للصحراء الجزائرية

1-1 الرحلات العلمية الفرنسية في الجنوب الجزائري

اختلفت دواعي وأهداف الرحلات باختلاف أصحابها والجهات التي تقف وراءها، فمنهم من كانت تدفعه المغامرة نحو المجهول واكتشافه ومنهم من كان يدفعه البحث عن مصادر الثروة والمال، ومنهم من كانت له دواعي دينية واضعا على عاتقه مهمة التبشير، ومنهم من كان يقوده الفضول المعرفي وخدمة علوم والجغرافيا، بالإضافة إلى من كانت تغريه نزعة سياسية استعمارية فيسعى إلى ارتياد مناطق جديدة لخدمة بلده ساعيا إلى جمع المعلومات المختلفة عن المناطق المزورة تمهيدا للسيطرة عليها وإخضاعها[1].

نجد أن أولى مراحل استكشاف الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية هي ترجمة وطبع أمهات كتب التاريخ والرحلات التي ألفها علماء ورحالة مسلمون خلال العصر الوسيط،وابرز هذه الكتب تاريخ ابن خلدون (732 .808 هـ /1332 . 1406 م)، حيث بادروا إلى طبعه سنة 1847 م بعد احتلال فرنسا للجزائر، بالإضافة إلى كتاب المسالك والممالك لابن عبيد الله البكري، كما اعتمدوا كتب أخرى من أهمها وصف إفريقيا للحسن

[1] محمد بن محمد، **الرحلات الاستكشافية الفرنسية إلى الصحراء الكبرى الدوافع والعراقيل**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد20، 20ديسمبر2003م، ص، 185.

الوزان، وترجموا رحلة الحسين بن محمد الورتلاني، ورحلة الأغواطي. ومن اجل تحديث مجمل هذه المعلومات، قام الفرنسيون بتسيير بعثات استكشافية[1].

بل الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت قد أرسلت بالعديد من الطلائع الاستكشافية للجزائر، تحت غطاءات مختلفة تارة باسم التجارة وتارة باسم السياحة، وخير دليل الدور الذي قام به الضابط " بوتان[2] "عندما كلفه وزير البحرية بالتوجه إلى مدينة الجزائر لجمع المعلومات حول إمكانياتها الدفاعية، وقد ظهر الموفد روني[3] كأي من حوالي سنة 1824 .1828 م بلقب أول مغامر فرنسي في عمق الصحراء الجزائرية، إذ عبرها انطلاقا من السنغال حتى تمبكتو، وكان يتطلع إلى اختراق الصحراء الإفريقية الكبرى من السنغال إلى مصر والحجاز في زى تاجر متظاهر بالإسلام [4].

وكانت أولى الاحتكاكات بالصحراء الجزائرية في بداية الاحتلال، حملة الجنرال كافينياك حسب ما يذكر الدكتور فليكس جاكوا في مذكراته حول البعثة الصحراوية، حيث

---

[1] فوزية بن طوشة، **المشاريع الاقتصادية التوسعية الفرنسية الكبرى في الصحراء الجزائرية في النصف الثاني من القرن 19مشروع البحر الصحراوي الداخلي 1874أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2015-2016، ص 12.

[2] ضابط فرنسي تم تعيينه في هذه المهمة الخطيرة بأمر من نابليون بونابرت الذي كان يتطلع لاحتلال الجزائر لولا الظروف الصعبة التي عرفتها فرنسا أنذالك، وصل إلى الجزائر يوم 24.05.1808 على متن سفينة تسمى لوركان وبعد أداء مهمته عزم على الرجوع إلى بلاده، إلا أنه وقع أسير من طرف الإنجليز وهو ما دفعه إلى إتلاف التقرير الذي أعده، فأخذ إلى مالطا إلا أنه تمكن من الفرار إلى بلده حيث ظلت ذاكرته محتفظة بما دونه في تقريره السالف، أنظر، أبو القاسم سعدا لله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، المرجع السابق، ص 21.

[3] ولد في فرنسا، وهو ابن أسرة فقيرة، تعلم في مدرسة خيرية، تدرب بعد ذاك على الأعمال التجارية، وفي سن 16، ترك تجارته وذهب إلى البحر في سفينة كانت متجهة إلى السنغال، وقد زارها للمرة الثانية سنة1824، محاولا اكتشافها فزوده الحاكم الفرنسي بالسلع والمؤن، ومكنه من البقاء في السنغال وقتا كافيا، وكانت فكرته أن يسافر بمفردته وهو متنكر في – زى رجل ورع مسلم، ودخل غرب إفريقيا وصولا إلا تمبكتو وقام بتدوين ملاحظاته عليها، أنظر، جوز فين كام، **المستكشفون في إفريقيا**، ترجمة، السيد يوسف نصر، محمد علي رقاد، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 143، 146.

[3] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 66.

[4] المرجع نفسه، ص 66.

ذكر بان رحلته، تمخض عنها دراسات علمية حول اكتشاف بوابة، موضحا مدى استفادته من الدراسات السابقة للمستكشفين الأوربيين الألمان ثم الفرنسيين[1].

بعد احتلال مدينة قسنطينة سارعت فرنسا إلى إرسال بعثات استطلاعية لاستكشاف خبايا هذه المناطق وكونت لجنة علمية فرنسية عام 1839 م، ضمت عددا من العلماء والضباط العسكريين للبحث في مختلف جوانب الحياة الصحراوية، وشرعت فرنسا من اجل مد نفوذها إلى أعماق الصحراء في تشجيع وإرسال البعثات الاستكشافية وتكثيفها، وبعد احتلال مدينة بسكرة في مارس 1844م، بدأت السلطات الاستعمارية في استغلال المعلومات ودعمها ببعثات ذات طابع تجاري في ظاهره [2].

مع مطلع الخمسينيات بدأت الرحلات الفرنسية تزداد نحو الجنوب الجزائري، فقام الدكتور الألماني " هنري بارث " henrlbarth برحلتين رئيسيتين الأولى في سنة 1849م والثانية في سنة 1855 من طرابلس عبر غدامس وغات بفزان والى لتشاد وتمبكتو عبر قيواررة وتوات وتيديكليت، وفي نفس الفترة قام ادوارد فوجيل برحلة انطلقت من طرابلس إلى أعماق الصحراء الجزائرية ولقي حتفه بمدينة الوادي سنة 1856 م، وفي نفس السنة تمكن المغامر "بونمان " من الوصول إلى غدامس عبر منطقة واد سوف[3].

بالإضافة إلى بعثة ران دون بين سنتي 1858 . 1859م لاستكشاف المنطقة الواقعة بين ورقلة وغات، وقد انتشرت وقائع رحلته سنة 1859م،وكان تمهيدا لرحلة "هنري دوفيري"[4] " henri duverie" في الصحراء سنة 1859 .1861 م[5]، والذي بدا رحلته من سكيكدة يوم 08 ماي 1859م، واتجه نحو بسكرة عبر قسنطينة باتنة، ووصل إلى قرارة بميزاب، ثم

---

[1] محمد بليل، **مقاومة الجزائريين لسياسة التوسع الاستعماري بالجنوب الشرقي للجزائر1850-1918**، من وثائق أرشيفية، مجلة روافد للبحوث والدراسات، العدد الثاني، 2017م، جامعة غرداية، ص 07.

[2] فوزية بن طبوش، المرجع السابق، ص 13.

[3] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 67.

[4] ولد في باريس في 28 فيفري 1840م، أرسله والده وهو لايتجاوز14 سنة إلى ألمانيا لدراسة التجارة ، ولكنه لم يلبث أن تفتح عن عقل علمي شديد الميل إلى ملاحظة في ذكاء نادر في مثل سنه، وتعلم اللغة الألمانية والفرنكية، وأخذ يسجل ملاحظات عن حياة الطيور والنباتات وقام ببعض الأرصاد الجوية في ولاية بافاريا، والتي كان يعيش فيها، أنظر، إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 82.

[5] أبو القاسم سعدا لله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج07، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 462.

انتقل إلى غرداية،ثم اتجه إلى متليلي وبعد ذلك رجع إلى غرداية ومنها إلى الاغواط[1] قصد التوجه إلى استكشاف قصور توات وبلاد الطوارق، كما دخل دوفيرييه مدينة غدامس[2] سنة 1860م، ومكث بها مدة طويلة ثم اتجه إلى تمبكتو[3].

ولقد قام خلال حوالي خمسين سنة، عدة رجال فرنسيين بإدلاء جزائريين باستكشاف الصحراء، ومنها إلى إفريقيا، ومن أمثلة ذلك إسماعيل بوضربة[4] وموتيلانسكي واطانوا، وكان العلماء الفرنسيين مدنيين وعسكريين مسلحين بالعلم واللغة وحب المعرفة والإخلاص لوطنهم وكذالك حب السيطرة والاستعمار، والبعثات العلمية لم تكن نحو الصحراء وإفريقيا فقط، ولكن نحو تونس والسنغال ومصر، حيث ذهب رينيه باصييه وغيره إلى السنغال وتونس لدراسة المخطوطات واللهجات بهما، وأرسل الفرنسيين بعثات سرية وعلنية إلى المغرب الأقصى قبل احتلاله وبعده[5].

في نفس الفترة كان "جيراد روهلف" " الألماني يقوم برحلات متعددة عبر الصحراء، وكان أول أوربي يخترق الصحراء من الغرب إلى الشرق خلال الفترة الممتدة من (1862 . 1885م)، وقام الطبيب ناشيتقال برحلة من مصر إلى تيبستي، وسواحل إفريقيا الغربية وسجل معلومات عن المنطقة الممتدة بين طرابلس وتشاد. ونظم فيل رحلة إلى حوض الحضنة، والصحراء، ووصل إلى عين صالح[6]، ولقد أكثر الفرنسيون من إرسال الحملات العسكرية إلى منطقة الهقار والتو ارق بعنوان: الاستكشاف والاستعلام، وانكبوا على دراسة

---

[1] مدينة تقع جنوب الجزائر العاصمة عن بعد 400 كلم وهي تمتد عبر الضفة اليمنى لوادي " إمزي والجدي" تشتهر هذه المدينة بواحتها الكبيرة حدائقها الجميلة المنتشرة شمالا وجنوبا، وهي من أشهر قبائلها المعامرة الحجاج، أولاد صالح و قبيلة الحرازلة...، أنظر، ابراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية ...، المرجع السابق**، ص 85، 86.

[2] هي إحدى مدن ليبيا الإستراتيجية الواقعة على الحدود الليبية الجزائرية تمثل قاعدة تجارية وعسكرية هامة بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا عبر مراحل تاريخية طويلة، أنظر، إسماعيل العربي، **المرجع السابق**، ص 135، 136.

[3] إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري...، المرجع السابق**، ص 54.

[4] هو ابن احمد بوضربة الذي عينته السلطة الاستعمارية، أول رئيس لبلدية الجزائر العاصمة، وهو من عائلة تجنس اغلب أفرادها الجنسية الفرنسية، أنظر، أحميدة اعميراوي ، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، عين ميلة، 2005، ص 53.

[5] أبو القاسم سعدا لله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص ص 102، 103.

[6] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، المرجع السابق، ص ص 82،83.

المنطقة من جميع النواحي، وتوافد على المنطقة عدد من المغامرين من جنسيات مختلفة، ومن ضمن هذه البعثات الاستكشافية التي مهدت لاستعمار الفرنسي في منطقة توارق والهقار، وبعثة أيدين من جانيت إلى بيلما، وبعثة دو إلى عين صالح وتيديكلت، وبعثات فلاتز إلى التو ارق، وبعثه فيلات لاختراق الصحراء من تيديكلت إلى النيجر عبر الهقار وكذالك بعثة تاردتانوا إلى طرابلس وغدا مس[1].

قام ادوارد فوجيل، برحلة من طرابلس إلى أعماق الصحراء عام 1853، وقتل بالوادي بعد ثلاث سنوات وقام بونمان برحلة إلى غدامس عبر واد سوف عام 1857م، كما قام كل من كولومب ودوفيري برحلتين : الأولى إلى القصور الصحراوية جنوب عمالة وهران عام 1858م، للتعرف على الواحات، والطرق، ومعابر القوافل. والثانية إلى بلاد التو ارق ازجري لدراسة تقاليد السكان وأساليبهم بعدها توافدت العديد من الرحلات إلى مختلف مناطق الصحراء خاصة بلاد التو ارق ومزاب[2].

بالإضافة إلى رحلة جيرهارد روهلفس Gerhard roles، قام بالعديد من الرحلات الاستكشافية للصحراء، فقد نجح في اختراق الصحراء من المغرب الأقصى حتى ليبيا عبر الصحراء الجزائرية، وفي سنة 1868 طلبت الحكومة البريطانية من روهلفس أن يرافق الحملة التي أرسلتها إلى الحبشة ضد البريطانيين، بوصف هذا الأخير خبيرا في شؤون الصحراء. وفي سنة 1869 عاد روهلفس إلى الصحراء الإفريقية ليقوم برحلة استكشافية إلى جنوب برقة أفضت بيه إلى مصر، فسجل بذالك رقما قياسيا بحيث اخترق الصحراء طولا من المحيط الأطلسي إلى النيل، وعرضا من الشمال إلى الجنوب[3].

يعتبر روهلفس من كبار مستكشفي الصحراء، بدأت رحلته في إفريقيا متجها من مراكش متجها إلى فأس ثم توجه صوب الجنوب ليزور مناطق لم تطأها قدم أوربي منذ كشوف كاييه. واتخذ من النيجر طريقا إلى لاجوس وبذلك عبر إفريقيا من البحر الأبيض

[1] فوزية بن طوشة، المرجع السابق، ص 14.

[2] يحيى بوعزيز، **ثورات في القرنين التاسع عشر والعشرين...**، المرجع السابق، ص 312.

[3] إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص ص 91، 92.

المتوسط إلى ساحل غينيا، وبعد مرور بضع سنوات استطاع في رحلة أخرى أن يصل إلى واحة الكفرة وبذلك كان أول من زار هذه الواحة[1].

كما قام الضابط ميري" méry" برحلة إلى غدامس صحبة ميرشيرو بولينياك، كما قام ميري برحلة إلى بلاد التو ارق من اجل الحصول على حرية المرور للقوافل الفرنسية إلى السودان الأوسط، ونجد بان اهتمام كوفي انصب على دراسة فروع قبائل جنوب عين صالح، في حين ركز ديريكا فيكس على النتائج العلمية التي توصلت إليها بعثة فلاترز[2]، وذالك من خلال رسائل الفرنسيين الذين شاركوا فيها ولقد قام فيكتور لارقو برحلة إلى مناطق الزيبان وواد ريغ، والحمادة الصخرية، والعرق الكبير وغدا مس والتوارق، وسجل الضابط ميري تفصيلات واسعة عن التو ارق في رحلته الثالثة إلى غدامس [3].

ونجد بول صوليي[4]" paul soleillet " والذي بدا رحلته نحو عين صالح[5]، فزار الاغواط وغرداية، ثم دخل متيلي التي غادرها في سنة 1873، وكانت بعثته تتكون من 26 فردا وعشر جمال وثلاثة خيول وصل إلى مشارف عين صالح التي رفض أصحاب قصبتها أن يفتحوا الأبواب للبعثة، فاضطر صوليي إلى العودة ومع ذالك قدم معلومات هامة في كتابه

---

[1] عيسى علي إبراهيم ، **الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية**، كلية الاداب . جامعة الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ص 200،201.

[2] ولد بباريس في 16سبتمبر1832، دخل المؤسسة العسكرية بسانت سير" SAINT CYR" في 7 نوفمبر1851م، ثم بعث كضابط عسكري بقسنطينة بتاريخ 01 جانفي 1856، كما شغل منصب الحاكم العام لمنطقة الاغواط سنة1876م، حيث قام خلالها ببعض الجولات في الصحراء مدحه الوالي العام من أجلها " الماريشال بيليسي" ثم عين مقدم كولونال في 03 ماي 1879، أنظر:

NARCISSE FAUCOM**, Livre Dor l'Algérie**, éditeurs libraire algérienne et coloniale, paris, 1889, op-cit,p 247.

[3] فوزية بن طبوش، المرجع السابق، ص 15.

[4] ولد جون جوزيف ماري ميشال بول صولييه، بنيم (بفرنسا) في 29أفريل1842، قضى سنوات صغره ومراهقته وشبابه في أفنيون، ومنذ طفولته كانت له رغبة كبيرة في حب السفر والترحال والمغامرات إلى أماكن مجهولة خاصة إفريقيا، دخل الجيش الفرنسي سنة1870اختصاص مشاة توفي بأدن 10 سبتمبر1888، انظر:

Narcisse faucon. Op, cit p.280 .

[5] واحة شهيرة بجنوب الوسط الجزائري وتمر بها الطرق الصحراوية القادمة من الشمال والمتجهة إلى جنوب الصحراء، أنظر، محمد السعيد القشاط، ، **صحراء العرب الكبرى**، ط1، دار الرواد ، طرابلس، 1994، ص 30.

وخاصة عن هضبة تادمايت ومجاورها، والتي استفادت منها سلطات الاستعمار في توسعها في الجنوب[1].

فرنا ند فوروا من أهم مستكشفي الصحراء الجزائرية، من بين أهدافه اكتشاف منطقة تقرت والبحث عن إمكانية مد خط سكة حديدية فيما بين ورقلة وعين صالح، ونجد من أهم ما توصل إليه هو اكتشاف حاسي تين . سيغ، أبار البيوض إلى أن وصل حاسي المقسم، وتحديد الاتجاهات باستخدام البوصلة، وتسجيل معدل حرارة المناطق الصحراوية[2].

1-2 اهتمام الفرنسيين بالجنوب الجزائري

أخذت السلطات الفرنسية تشجع المراكز والشركات للقيام بدراسات عن الإمكانيات الاقتصادية للصحراء الكبرى[3]، فأسست بها عدة مكاتب ومنظمات بهدف البحث عن المعادن والتنقيب عن البترول. لتبدأ فرنسا بعدها في بناء إمبراطوريتها الإفريقية المتعددة بالدرجة الأولى على صحراء الجزائر وما جاورها من البلدان الإفريقية. وقد أثمر تشجيع الحكومة الفرنسية لعمليات التنقيب عن البترول والمعادن بشكل جيد إذ وجدت فرنسا ما كانت تبحث عنه[4]

قام بعض الجيولوجيين والمختصين أمثال كيليا نوموسكوف بدراسات وملاحظات تدل على احتواء الصحراء الجزائرية للنفط. لكن في تلك الفترة لم تعر السلطات الفرنسية ذلك اهتماما، لكن بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت أنظارهم لها وابدوا مزيدا من الاهتمام بها، بعد أن جهزت فرنسا نفسها جيدا لأن أملها في الصحراء كان كبير[5]. خاصة أن فرنسا كانت تدرك أنها متخلفة صناعيا في تلك الفترة وفي هذا الصدد يقول الاقتصادي الفرنسي بول ليروا" يتراءى لنا أن الصحراء الجزائرية على جانب كبير من الثروة المعدنية والمدخرات

---

[1] عبد القادر بوباية، **دور الرحالة والمستكشفين في حركة التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية**، مجلة عصور، العدد4-5، ديسمبر2003م، 1425، ص 159.

[2] عبد القادر مرجاني، **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي، ليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية2019-2020، ص 53,

[3] أنظر الملحق رقم 09، الإمكانيات الاقتصادية في الصحراء الجزائرية، ص 156.

[4] صفاء عريق، المرجع السابق، ص 39.

[5] خيرة شهرزاد بونافي، المرجع السابق، ص 74.

المنجمية المتنوعة" ويصف التقرير الذي أرسله الوالي العام بيجوا إلى المارشال، سولت في نفس الاتجاه يقول "... **وبسيطرتنا على هذه المناطق تنفتح لنا أفاق واسعة لازدهار تجارتنا وربطها بإفريقيا الداخلية** "[1].

كما صرح وزير الصحراء الفرنسي ماكس لوجان[2] بضرورة تسخير جميع الوسائل للشروع في عملية البحث والتنقيب عن البترول [3]، فقد كانت الحكومة الفرنسية ترغب في ضمان مستقبلها الاقتصادي من خلال ضمان استقلالها في مجال الطاقة وهذا ما أكد عليه ماكس في قوله"...**وإذا كافحت ليبقى البترول الصحراوي في يدي فرنسا وان تبقى الجزائر في الجمهورية فاني كنت اعتقد أن امة كبيرة مثل امتنا أو مثل ما كانت امتنا لم يكن في استطاعتها أن تضمن مستقبلها دون أن تكون مستقلة طاقويا...**"[4].

بدا البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1941، ولقد قامت بهذه المهمة عدة شركات ومكاتب منها: [5] مكتب البحوث البترولية : تم إنشاؤه عام 1945 م، وكلف بمراقبة جميع البرامج التصميمات المالية والفنية، وبمراقبة جميع الشركات القائمة بمختلف البحوث والنقيبات.الشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر:أسست عام 1946، لعبت دورا كبيرا في استنزاف خيرات وثروات الصحراء الجزائرية[6].مكتب البحوث المنجمية: والذي انشأ عام 1948، ليضمن مواصلة التفتيش عن الموارد الطبيعية الموجودة بالجزائر وضمان استغلالها، ولقد قام هذا المكتب بعدة بحوث في نواحي كل من : كولومب بشار،تندوف والهقار[7].

---

[1] رضوان شافوا، **المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة...**، المرجع السابق، ص73، 74.

[2] تولى وزارة الصحراء بين عامي1957-1959، وكان قبل ذالك عضو الفرع الفرنسي ألأممي الاشتراكي، كما تولى منصب الدولة لقوات المسلحة المكلفة بالشؤون الجزائرية، عرف عنه عداؤه الشديد للثورة الجزائرية ولكل من وقف معها، أنظر، م و د ب، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة أيام 15-16-17 أفريل1996، سلسلة الملتقيات، الجزائر، منشورات م و د ب ، 1996، ص 100.

[3] صفاء عريق، المرجع السابق، ص 41 .

[4] حورية ومان، المرجع السابق، ص ص 442، 443.

[5] منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 42.

[6] رضوان شافوا، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا1844-1962**، المرجع السابق، ص 42.

[7] م و د ح ث أ ن، المرجع السابق، ص 43.

لجنة دراسة مناطق التنظيم الصناعي للاتحاد الفرنسي: وقد تم تأسيسها في 24 جوان 1950، بهدف التنسيق الصناعي بين مختلف أجزاء الاتحاد الفرنسي، والنظر في إمكانية تحقيق برامج اقتصادية تراعي فيها المنابع الطبيعية الموجودة والمصالح الفرنسية مع تحديد أماكن للتجهيز الصناعي[1].

المكتب الصناعي الإفريقي: انشأ هذا المكتب في 1951، وهو تابع لرئاسة الوزارة الفرنسية له ميزانيته الخاصة، ويتلخص دوره في تنفيذ القرارات الاقتصادية والصناعية المتعلقة بإفريقيا وفي توسيع المنظمات الصناعية، واستثمار الموارد الطبيعية الإفريقية المختلفة وتشجيع كل محاولة لاستغلال الصحراء.وقد تراوحت ميزانية هذا الأخير بين مليار فرنك سنة 1954وثلاثمائة مليون فرنك عام1956[2].

ومما يلاحظ مما سبق تناوله، بان الحكومة الفرنسية بإنشائها لهاتين المنظمتين فأنها تولي عناية فائقة بالصحراء الجزائرية. من اجل الاستحواذ على مواردها المتنوعة والنهوض باقتصادها وتبني نفسها وتقف على قدميها من جديد.

وعليه استطاعت فرنسا عن طريق هذه المؤسسات الصناعية تكشف الكثير من الثروات الطبيعية بالصحراء الجزائرية،وفي مقدمتها اكتشاف الغاز سنة 1954م، في جبل برغة قرب عين صالح وفي مارس 1956م[3]، وفي 12جوان 1954م، توجت الأبحاث الجارية في حاسي مسعود على بعد 100 كلم شرق ورقلة بالنجاح حيث اكتشف عل عمق 3300م، حقل هام للبترول تبلغ كثافته 140م2، الأمر الذي دفع بالإدارة الفرنسية إلى التشبث بفكرة تثمين واستغلال الصحراء الجزائرية من أي وقت مضى[4].

إذا لا يمكن فصل مسالة البترول في الصحراء عن الثورة الجزائرية، لان اكتشافه واستغلاله صادف اندلاع وتطور الثورة ذاتها. بل يمكن أن نرجع إلى عهد ما قبل الثورة، حين صادفت الأمانة العامة للمجلس الأوربي على مشروع ستراسبورغ سنة 1952، الذي

---

[1] رضوان شافوا، المرجع السابق، ص 457.

[2] م و د ح و ث أ، المرجع السابق ، ص 44.

[3] صالح بوسليم، **جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية الكبرى1956-1962**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد25، المجلد 2، جامعة غرداية، الجزائر، ص 13.

[4] رضوان شافوا، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري..**، المرجع السابق، ص 458.

يجسد سياسة الاورو. إفريقيا، بمعنى اعتبار القارة الإفريقية مصدرا استراتيجيا للموارد الأولية التي يحتاجها الاقتصاد الأوربي.

وفي ظل ارتفاع وتيرة الأبحاث الاستكشافية،ظلت الصحراء الجزائرية هاجس ديغول الذي ظل يورقه أمام اشتداد الثورة، حيث جاء في مذكراته: "**إن موقفنا تجاه قضية الصحراء إنما هو الذي يضمن مصالحنا[1] ويأخذ الواقع بعين الاعتبار، أما مصالحنا فتتمثل في الأتي : حرية استغلال البترول والغاز اللذين اكتشفناهما وحرية التصرف في المطارات، أما الواقع فيؤكد انه لا يوجد جزائري واحد لا يرى أن الصحراء يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الجزائر.**"[2]

يقول ديغول :" **يجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليا بالأموال الضخمة التي وضفتها لاستكشاف نفط الصحراء،واستثماره ونقله،وان تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة ويجب أن تستمر ما كان مقررا لسلسلة التجارب الذرية...**[3]

ومن خلال قول ديغول فهو يؤكد مساعي ورغبة فرنسا في فصل الصحراء عن الجزائر لاستغلال واستنزاف واستثمار خيراتها.

وعلى اثر النتائج الأولية للاكتشافات البترولية جذبت فرنسا منذ سنة 1955م، ثلث نفقاتها في كل مستعمراتها ومحمياتها للأبحاث التمهيدية والحفر في الصحراء، غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن فرنسا كانت قد فتحت باب الاستثمار البترولي لبعض الشركات الأجنبية لدعم الاقتصاد الفرنسي ولكن بشروط للحصول على الحفر والتنقيب والاستغلال[4]

---

[1] عبد الحق كركب، **الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ورد فعل الثورة الجزائرية1956-1962**، مجلة العبر، للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد3، العدد1، يناير2020، جامعة تيارت، ص 383.

[2] بلال صديقي، **المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية1956-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2009-2010، ص 39.

[3] عبد القادر بلجة، **المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية و استراتيجية الثورة وإفشالها**، جامعة الجيلالي لياس، 2010، ص 39.

[4] رضوان شافوا، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري...**، المرجع السابق، ص 458.

وتعتبر سنة 1952 م بداية انطلاق البحث البترولي في صحراء الجزائر بعد أن تم توزيع أول التراخيص له، التي استفادت منها أربع شركات بترولية حيث غطت مساحة 600.000 كلم2، كانت أول شركة بترولية (sn.repal) التي تولت عملية الحفر بمنطقة بريان قرب غرداية تلتها شركة (cfpa) بمنطقة القليعة في المنيعة سنة1953، وفي نفس السنة انطلقت شركة (creps) في الحفر بجبل برقا جنوب عين صالح أما الشركة الرابعة التي تولت الحفر فهي (cpa) سنة 1954 بتيميون[1].

ولقد تمحورت اهتمامات الفرنسيين حول الصحراء الجزائرية في ثلاث محاور أساسية:

- الغزو الفرنسي الاستعماري بمحاولة التعرف على إمكانيات الصحراء الاقتصادية والبشرية لاستغلالها واستثمارها، وعلى اكتشاف المظاهر الجغرافية التضاريسية والمناخية والطبوغرافية والطاقة المائية الجوفية الكامنة، كما اقترن الغزو بدراسة المجموعات السكانية وعاداتها وتقاليدها وتاريخها السياسي والحضاري [2].

- تحقيق الأهداف التجارية للاستعمار الفرنسي: لقد وقع تنفيذ الأغراض التجارية التي بدت واضحة منذ بداية الاحتلال الفرنسي بعدد ضخم من المهمات التي كانت تسبق الوحدات العسكرية وذالك للقيام بمعاينة المكان وتسهيل الغزو، وبدراسات مضبوطة للأسواق التجارية، فمنذ سنة 1848 قام التجار الذين استقروا بقسنطينة بغزو سوق تقرت، كما تحصل دوفيري على معاهدة تجارية مع زعيم التو ارق والتي تنص هذه الأخيرة بمساعدة مرور التجار الفرنسيين أو الأهالي عبر أراضيهم مع الالتزام بحمايتهم[3].

- أما المحور الثالث فبرز كنتيجة للاهتمامين السابقين لخدمتها وتدعيمها ويتمثل في محاولة خلق بحر داخلي صحراوي من اجل إحداث تغيير جذري في الظروف الطبيعية والمناخية القاسية في للصحراء[4].

---

[1] صفاء عريق، المرجع السابق، ص 42.

[2] يحي بوعزيز، **الثورات في القرنين التاسع عشر والعشرين...**، المرجع السابق، ص 309.

[3] عبد القادر بوباية، **دور الرحالة والمستكشفين في حركة التوسع الفرنسي...**، المرجع السابق، ص 160.

[4] يحيي بوعزيز، **الثورات في القرنين التاسع عشر والعشرين...**، المرجع السابق، ص 309.

والظاهر أن الانشغالات الفرنسية بالصحراء الجزائرية لم تكن وليدة مرحلة البعثات الاستكشافية بل كانت سابقة لها وقد تمثل ذلك في المحاولات الفرنسية الأولى بغرض استمالة أعيان الصحراء والتعرف على البنية الاجتماعية والدينية والنفسية للصحراويين[1].

2 مشروع التنقيب عن البترول واكتشافه

بعد تفطن فرنسا للقيمة الكبيرة للموارد الجزائرية المتنوعة، خاصة لإقليم الصحراء زادت من إصرارها على التمسك بها. وأصبحت تولي أهمية بالغة للجنوب الصحراوي من جميع النواحي بعد أن كان مهملا لفترة طويلة من الزمن، وهذا بعد تأكدها لما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات بترولية ومعدنية. اخذ يراودها حلم إنقاذ اقتصادها وتطويره والمنافسة به مع اقتصاديات الدول الكبرى.

2-1 عمليات النقيب عن البترول

اكتشفت فرنسا آبار البترول في الصحراء الجزائر الشرقية وعلى مسافة سبعمائة كيلو متر من البحر الأبيض المتوسط وقد تم تقدير احتياطي هذه الآبار بأكثر من خمسمائة مليون طن. كما تم اكتشاف بئر هام في صحراء الجزائر الشمالية أي في منطقة الورقة الخضراء، وهذا البئر هو بئر حاسي مسعود الواقع على مسافة ستمائة كيلو متر من البحر، وتتجاوز مقادير احتياطه بحسب الاختصاصيين المليار من الأطنان [2].

وفي مطلع سنة 1956 تم اكتشاف حقول بترولية في منطقة إيجي قرب الحدود الليبية على بعد 280 كلم شرق برج فلاترز، ثم حقل ثاني في زرزايتيين ثم حقول أخرى في نفس الإقليم، ولقد قدرت احتياطات هذه الحقول ب150 طن، وللإشارة فقد تم هذا الاكتشاف على يد كريبس (creps) المجموعة نفسها التي عثرت على حقل الغاز في جبل برقا. وفي نفس السنة قامت هذه المجموعة بالاشتراك مع المجموعة الفرنسية للبترول في الجزائر c.f.p.a باكتشاف البترول في حاسي مسعود على عمق 3300م[3].

---

[1] فوزية بن طوش، المرجع السابق، ص 15.

[2] بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، 2013، ص 558.

[3] الحاج موسى بن عمر، **السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر1952-1962**، أيفي ميديا للنشر والتوزيع، الاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر، 2012-2013، ص ص 84،.85.

كما دلت عمليات التنقيب على وجود البترول [1] في عين الفرن بين أدرار وعين صالح على مسافة 1100 كيلو متر من البحر الأبيض المتوسط [2].

وباكتشاف حقل حاسي القاسي سنة 1959على بعد 80 كلم جنوب حاسي مسعود، يرتفع احتياطي هذا الحقل ب 150الف طن. وأثناء تحقق هذه الاكتشافات كانت الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلال البترول في الجزائر تجري أبحاثا في منطقة حاسي الرمل على بعد مسافة 450 كلم جنوب مدينة الجزائر والتي خلصت في نهاية الأمر إلى اكتشاف حقل هام من الغاز الرطب على عمق متوسط يساوي 2400 م، بالإضافة إلى اكتشاف حقل وادي القطران في الإنتاج إذ قدر إنتاجه في سنة 1959 مثلا ب 3735 طن من النفط [3]

أمام هذه الاستكشافات قررت الحكومة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول سنة 1958، رفع نسبة الإعتمادات المتخصصة للبحث والتنقيب عن البترول والغاز في صحراء الجزائر لتصل إلى حدود الثمانين مليار الفرنك الفرنسي. ولكي تستفيد فرنسا لما تدره الصحراء باطنا وتحافظ عليها فرنسا قرر الجنرال ديغول إبرام عقود بحث وتنقيب مع العديد من الشركات المتعددة الجنسية وعلى هذا الأساس منح في جانفي سنة 1959 لشركة من الولايات المتحدة الأمريكية وهي **بترول نيوجيرزي**، حق التنقيب عن البترول في الصحراء هذا ما يعني أن المصالح الاقتصادية موجودة على ارض الجزائر[4].

ومن هنا انطلقت المشاريع الخاصة بالنقل والتهيئة القاعدية بخلق مناخ مناسب للمستثمرين وأيضا لجذب المستوطنين لهذه المنطقة المهمشة سابقا وللتخفيف من الصعوبات الطبيعية الموجودة بالصحراء مثل الحرارة المرتفعة وندرة المياه وبعد المسافات[5].

---

[1] أنظر الملحق رقم 10، خريطة إستغلال ونقل البترول في الجنوب الجزائري، ص 157.

[2] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 559.

[3] الحاج موسى بن عمر، السابق، ص ص 85، 86.

[4] لزهر بديدة، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، الجزائر**، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 200.

[5] الحاج موسى بن عمر ، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة، د ط ، د ب، 2008، ص 87.

3 الغاز الطبيعي في الجنوب الجزائري

إن الصحراء الجزائرية تزخر بالمواد الأولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص والقز دير واليورانيوم، إضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول اللذان يعتبران رهانا لفرنسا، وقد عبر عن ذلك ديغول بقوله : "أن البترول هو فرنسا، ولاشى غيرها، فالرهان البترولي معناه الرهان الاقتصادي الديغولي، ويتمثل في تغطية حاجة الاقتصاد الفرنسي من الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة لأوروبا، وبهدف الحصول على استثمارات والاستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية في صناعة النفط والدخول إلى الأسواق البترولية العالمية، وقدمت مجموعة من التسهيلات المالية والجمركية لتحقيق ذلك [1].

تتميز الصحراء الجزائرية بموقع استراتيجي هام، فامتدادها الواسع ومحاذاتها للكثير من البلدان والشعوب يمكن أي طامح أو طامع في الغاز من التغلغل في أعماق إفريقيا ومن ثمة بسط السيطرة عليها، كما أن باطن هذه الصحراء اكتشف أنه يزخر بالكثير من المعادن والكنوز النفيسة [2].

كانت فرنسا تقدر ومنذ استكمال احتلالها للجزائر، الأهمية القصوى لموقع الصحراء الذي مكنها فعلا من التوغل داخل القارة السمراء، وبث سيطرتها على الكثير من أراضيها وشعوبها، فان تقديرها للأهمية الاقتصادية التي تحظى بها الصحراء لم تظهر إلا مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين وبالضبط بعد اكتشاف الغاز والبترول.

3-1 اكتشاف فرنسا للغاز

تم اكتشاف الغاز بداية في جبل برغة جنوب مدينة عين صالح سنة 1954.[3] من طرف شركة الأبحاث كريس،ويعتبر هذا الغاز ذا جودة عالية حسب المقاييس العالمية لكن

---

[1] محمد قنطاري، **إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية** ، دار هومة، الجزائر، ، 2001، ص، 159.

[2] لزهر بديدة، المرجع السابق، ص ص 195، 197، للمزيد ينظر: الزبيري محمد العربي ، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية"1954.1962"، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، **منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر**، طبعة خاصة، دون سنة النشر، ص 226 و مايليها.

[3] **جريدة المجاهد**، في 1961/04/10، العدد 93، وفي هذا الصدد يقول السياسي وأحد أبرز المفوضين في الوفد الجزائري في مفوضات افيان مع السلطات الفرنسية "رضا مالك" أن اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية في أواسط سنة 1956

بعد المسافة بين حقل جبل برقا وأقرب ميناء كبيرة جدا، مما أدى إلى تأجيل استغلاله لفترة من الزمن [1].

وأيضا وجدت حقول الغاز أخرى في القليعة، أما عن أهم ما اكتشف من منابع الغاز هو حقل حاسي الرمل وبهذا حققت شركة كريس نتائج معتبرة في هذا المجال[2].

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للغاز الطبيعي، فإننا نجد الحقول المنتجة له تتركز بالجنوب الشرقي مثل حقل "العابد لراشن " حقل "عين اميناس" أما أهم الحقول فهو حاسي الرمل القريب من الاغواط والذي قدر احتياطه بألفي مليار متر، وهو الذي جعل من الجزائر رابع دولة عالمية في إنتاج الغاز الطبيعي [3].

ومن أهم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي نجد الذي يربط بين حاسي الرمل وميناء ارزيو والجزائر العاصمة وهو الذي تم إنشاؤه سنة 1961، من طرف جمعية نقل الغاز الطبيعي لحاسي الرمل[4].

وبفضل المسوح الأولية تيقنت السلطات الاستعمارية بوجود حقول البترول والغاز في الصحراء الجزائرية ولهذا نلحظ تزايد عدد الشركات المختصة في البحث والتنقيب وقد جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها للأبحاث التمهيدية وللتنقيب في الصحراء، كما تولت دعم وتمويل هذه الأشغال[5].

فنجد أن الجنوب الشرقي الجزائري لا يزخر فقط بالبترول وإنما بالغاز الطبيعي أيضا الذي يشكل ثاني مصدر من مصادر الطاقة في الدول العربية بعد البترول، [6] فخلال التنقيب عن الثروات الطبيعية وبمعنى أدق عن البترول تم اكتشاف الغاز الطبيعي في حاسي الرمل

قد أثر في مجرى القضية والثورة بين الجزائر وفرنسا إلى درجة انه ساهم في تمديده، للمزيد ينظر : مالك رضا ، **مفاوضات أيفيان وقضية الصحراء الجزائرية**، مجلة أول نوفمبر ، العدد 103 مارس أفريل 1989، ص 06، 08.

[1] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، المرجع السابق، ص88،89.

[2] جريدة المجاهد، **الصحراء الكبرى** ع 14، ص 12.

[3] حليمي عبد القادر، **جغرافية القطر الجزائري طبيعية بشرية اقتصادية**، المطبعة العربية، الجزائر،1968، ص 277.

[4] المرجع نفسه ص 272.

[5] الحاج موسى بن عمر ، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر** ، المرجع السابق، ص 49.

[6] مصطفى بلقدم ، **الغاز الطبيعي في الجزائر آفاق واعدة وتحديات**، مجلة التنظيم والعمل ، ع4، دس، ص 2.

عام 1956، ويعتبر أول اكتشاف للغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية[1] على مسافة أربعمائة وخمسين كلم من جنوب مدينة الجزائر، وقد قدرت طاقته حسب إنتاج الأخصائيين بمقدار ألف مليار متر من الغاز [2].

4 استغلال المياه في الصحراء الجزائرية

يرجع اهتمام الفرنسيين بالصحراء ضمن الاهتمام الأوروبي بها، ويعتبر سقوط واحة الزعاطشة في يد السلطة الفرنسية اثر الحملة العسكرية يوم 24 سبتمبر 1849 بداية الدخول الفرنسي القوي إلى الصحراء بعد احتلال باتنة وبسكرة عام 1844،وقد ميزت السياسة الاستعمارية الإستطانية الأوروبية في الجزائر لونا مغايرا هو سياسة الإخضاع [3].

عملت فرنسا على إتباع سياسة اقتصادية تخدم الاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى والمعمرين بالدرجة الثانية ومن الوهلة الأولى تبين لها أن مدينة المنيعة تتوفر على إمكانيات اقتصادية هائلة، بما فيها الموقع الاستراتيجي كونها تتوسط الصحراء، وطبيعة مناخها الذي يساعد على إنتاج البواكر من المنتجات الفلاحية خاصة الفاكهة، وتتوفر على مياه جوفية باطنية عذبة على طول مجرى وادي صغر الذي ينطلق من جهة جبال الأطلس الصحراوي ومنطقة البيض حتى المنيعة التي تعد مصبا له [4].

ومع نهاية 1893 تم تنفيذ 427 عملية تنقيب عن المياه في الصحراء الجزائرية، حيث تم اكتشاف 519 طبقة مائية جوفي صاعدة "nappes deau ascendan" 529 طبقة مائية متدفقة "jaillissantes " بمنسوب يقدر ب 32649لتر قي الدقيقة بإقليم قسنطينة و20374لتر في الدقيقة بإقليم الجزائر و 90 لتر فقط في الدقيقة بإقليم وهران [5].

ولقد بينت الدراسات المناخية والهدروغرافية للجزائر بان المناخ السائد في الصحراء والذي يشكل اغلب مساحة البلاد أنه مناخ صحراوي جاف، وان الجزائر الشمالية يسودها

---

[1] أحميدة عميراوي، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...**، المرجع السابق، ص 23.

[2] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 559.

[3] عبد الحق كركب، **الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ولرد فعل الثورة الجزائرية 1956-1962** المجلد 3 العدد 1 يناير 2020، ص، 382.

[4] Geneviève capot-Rey, **l'eau et le sol a El-Goléa** , **revue travaux de l'institut de recherches sahariennes**, université Alger, tome XVII, 1er.2mesemester, 1958, pp83-126.

[5] Paul-Leroy Beaulieu, **l'algérienne la Tunisie**, libraire Guillaumin, paris, 1887, p137

مناخ شبه جاف، وخاصة في الجهات الغربية. كما بينت أن مياه الأمطار التي تتلقاها الجزائر كل عام والمقدرة بعدة مليارات من الأمتار المكعبة، لا تتوزع بشكل منتظم على جهات البلاد المختلفة[1] بالإضافة إلى تذبذبها من سنة إلى أخرى [2].

4-1 حفر الآبار الارتوازية

قبل أ ن نستعرض الاستغلال الفرنسي للمياه الجوفية في المنيعة، نتعرض للطرق المتبعة من طرف السكان في استخراج المياه الجوفية لاستعمالها للشرب وفي الزراعة، ففي البداية اعتمدوا على طريقة الفقاقير التي لعبت دورا كبيرا في فترة المملكة الزناتية فقد وجدت بالقرب من العرق الغربي تستعمل مياهها في ري حقول منخفضة الأرضية الموجودة في الحمادة لكن الفقاقير اندثرت بسبب مجيء القبائل العربية للمنيعة واستقرت بها فحفرت الآبار بالقرب منها فضعف منسوب مياهها، وتم التخلي عنها بسبب حفر الفرنسيين للآبار الارتوازية، ومن بين الفقرات التي كانت موجودة بالقرب من منطقة سانت جوزاف بمنطقة بالبشير وتمر عبر حقول الأخوات البيض، لذلك تقول بعض الدراسات الفرنسية أن الفقرات اندثرت قبل مجيء الفرنسيين الذين وجدوا آثارها، وهذا ما أقرته بعثة شوازي سنة 1898 [3].

قامت فرنسا بدراسة معمقة للشبكة الهدروغرافية للمنيعة، متتبعة في البداية بوادي صغر من الأطلس الصحراوي حتى مصبه بمدينة المنيعة، فوجدت بأنها تتوفر على مخزون هائل و خيرة المياه العذبة الجوفية، وهذه المياه الجوفية تتوفر على ضغط باطني يمكنها من الصعود إلى السطح دون آلة، و عليها مصاريف الطاقة، فشرعت في وضع مخطط لحفر الآبار الارتوازية بداية من سنة 1891 في منطقة بالعيد وبالبشير وحاسي القارة في عهد الحاكم العسكري (لامي) واستمرت في الحفر بين الحين والآخر حتى سنة 1955م فبلغ عدد الآبار المحفورة23 بئر من بينهما بئر بالعيد القديم وبئر بالبشير و بئر حاسي القارة سنة

[1] أنظر الملحق رقم 11، الأسمطة المائية في الصحراء الجزائرية، ص 158.

[2] هامل عبد المنعم ، **مسألة المياه في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1954** ، محاضرة، سيدي بلعباس ص 01.

[3] نواصر عبد الرحمن، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري مابين 1873- 1962ممنطقة المنيعة نموذجا**، مجلة روافد البحوث والدراسات، جامعة غر داية ، العدد الأول ، ديسمبر، 2016م، ص 117.

1891م وبئر الطلحاية سنة 1893م، وبئر الآبار البيض سنة 1894م، وبئر الحاجة حليمة سنة 1896، وبئر باطوش 1907 [1].

نجد أن الإدارة الاستعمارية بعد إنشائها السدود في شمال الجزائر قصد تخزين مياه الفيضانات لسقي الأراضي الزراعية خلال موسم الجفاف، فان إدارة الاحتلال فكرت في مد نظامها المائي إلى الجنوب الجزائري وذلك بحفر آبار ارتوازية وخلق واحات جديدة 26وخلال الفقرة الممتدة مابين 1856و1878 تم القيام بحفر 155بئرا ارتوازية في دائرة باتنة [2].

زاد اهتمام المعمرين والرأسماليين الفرنسيين بالتنقيب عن المياه الجوفية في المناطق الجافة، وكانت الشركة الفلاحية والصناعية" société agricole et industrielle du sud algérien"هي إحدى الشركات التي اهتمت خاصة بخلق واحات في المنطقة المحصورة بين بسكرة وتقرت. وغرس مساحة واسعة من أشجار النخيل، وشجعت زراعة النخيل الكولون أمثال تراي treille نائب قسنطينة والمعمر سرادان" sa radin"على شراء بساتين النخيل في منطقة بسكرة، ووادي ريغ [3].

[1] Geneviève capot, op.cit, p125.

[2] Paul-Leroy Beaulieu, op.cit, p141.

[3] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 183.

البئر الارتوازي	سنة الحفر	العمق (المتر)	البئر الارتوازي	سنة الحفر	العمق (المتر)
بالعيد (قديمة)	1891	55.15(انسدا د)	حفرة العباس	1930	88.39
بالبشير	1891	68	تين بوزيد		102.17
حاسي القارة	1891	81.10	سانت جوزاف	1931	126.62
باد ريان	1893	78	الحاجة حليمة (جديدة)	1948	151
فوآتي	1893	83.6	بالعيد(جديد)	1949	126.70
طلحاية	1893	83	حاسي القارة(جديد)	1950	141
الآباء البيض	1894	77.5	شارل دوفوكو(الكنسية)	1953	151.50
الحاجة حليمة	1896	81(انسداد)	بوخشة(دوار الخشب)	1954	160
الجيني	1898	65.30	مول قندوز	1954	155.4
باطروشي	1907	70.5	المطار	1955	100.2
تاغيت(قديمة)	1908		تاغيت(جديدة)	1955	123.4

يعكس لنا الجدول التوزيع الجغرافي المحكم لهذه الآبار، بحيث تتوزع على حسب الأراضي المراد استصلاحها، وفي نفس الوقت يستفيد منها السكان في الشرب، إضافة إلى ذلك أن عمق الجيب المائي في مدينة المنيعة قريب من السطح فهو يتراوح مابين 55م و155م، ويعطي هذا العمق كمية ضخ للماء عالية خاصة في البداية التي وصلت حتى 8500ل/دقيقة في دوار الخشب، و6500ل/دقيقة في حاسي القارة، و2900ل/دقيقة في

بالبشير واستقرت كمية الضخ لهذه العيون المائية حتى سنة 1955 مابين 250ل/دقيقة كحد أدنى إلى 6500ل/دقيقة كحد أقصى وذلك على حسب موقع كل عين من العيون وتعطي في مجموعها كمية ضخ للمياه 29530ل/في الدقيقة حسب الدراسة التي أجريت سنة 1955 م، مما يوحي بالكمية الهائلة للمخزون المائي الذي تتوفر عليه مدينة المنيعة والذي يتغذى من مياه الأطلس الصحراوي [1].

يجب أن نوضح أن الإدارة الاستعمارية في إطار بناء السدود الكبيرة الحجم واصلت انجاز مشروع الماء الكبير وذلك بانجاز أبار جوفية كبرى بلغ منسوبها حوالي 1500ل/ثا أهمها أبار وادي ريغ بحوالي 5350ل/ثا، وأبار ألبيبان بحوالي 5000ل/ثا، وأبار جبال قسنطينة بمنسوب 1760ل/ثا منها 900ل/ثا في الحامة و400ل/ثا في الفور شيبام البواقي و250ل/ثا في بومرزوق وعين السخونة في الشط الشرقي بمنسوب 500ل/ثا وأبار القرارة بمنسوج 238ل/ثا، وأبار زلفانة 117ل/ثا، وأبار عين دلالة بمسكينة بمنسوب يتراوح بين 80و250ل/ثا وأبار مرجة سيدي عابد بمنسوب 200ل/ثا[2].

يعود الاهتمام بالآبار الارتوازية بالصحراء الجزائرية إلى سنة 1856م، حين أمر "الجنرال ديفو des veaux" بحفر بعض الآبار الارتوازية في منطقة وادي ريغ، حيث تفجر الماء في بئر ارتوازي يوم 09 جوان بواحة تمرنة بمنسوب قدر ب 4010 لتر /د[1]، ومن هناك امتدت حملت الحفر باتجاه تملاحت نواحي بلدة تماسين وحفروا بئر ثاني بلغ منسوبها من المياه 60لتر/د، بعدها آخذو في الاتجاه نحو الشمال وبالضبط إلى قرية سيدي راشد على مسافة 20كلم من تقرت وحفروا بئر ثالث على عمق 40م بلغ منسوبها من المياه 4300لتر/د ثم تواصلت عمليات الحفر إلى قرية أم الطيور، الشقة إلى غاية منطقة الزيبان[3].

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص 118.

[2] أحميدة عميراوي، **السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، دار القصبة الجزائر، 2007، ص65، 66.

[3] جريدة المبشر، ع254، 15نوفمبر، 1857.

في إطار استكمال المنظمة لبرنامجها الاقتصادي، عمل فرع الري والتجهيز الريفي التابع للمنظمة، بالتنسيق مع مكتب البحث والتنقيب عن البترول على القيام بمجموعة من الأبحاث العلمية على مستوى الطبقات الأرضية بور قلة، وذلك لمعرفة كميات الثروة المائية الجوفية من أجل استغلالها واستخدامها فيما يخدم المصالح الاستعمارية، فقد شرعت المنظمة مابين1959م و1960م في حملة لحفر 13 بئر على طبقة ميوبليوسان مجهزة بمضخات[1] بالإضافة إلى أنه تم في شهر ماي 1961م انجاز بئرين: الأول كان على مستوى منطقة الحدب على طبقة الأبيان عمقه 1340م وضغطه لدى الخروج21كلغ/سم^2، وطاقة إنتاجه 4000ل/ث، أما الثاني فكان على مستوى حاسي بن عبد الله على عمق 1380م وبضغط 21كلغ/سم^{2}وبطاقة إنتاجه تصل إلى 400ل/ثا^2، زيادة على تشييد خزان لمياه الأبيان بقدرة تخزين 1500م^3.

قد أقر جاك سوستال قانون جديدا أكثر مرونة نظرا للمشاكل المعقدة التي نجمت عن النظام القريب لتقربه من النظام الفرنسي، كما يرى بأن النمو الديموغرافي الكبير صعب من عملية الحصول على أراضي جديدة لإسكان العائلات الجديدة فيها، والمتوافدة من المناطق التي تعاني من اللاإستقرار.فبادر بعملية توزيع الأراضي التي تؤخذ سواء من الممتلكات الخاصة أو العامة وإعادة إسكان الفلاحين وتزويدهم بالوسائل الزراعية الضرورية وحل مشكل الري بتزويد الأراضي بالمياه الصالحة للسقي وهذا بتحميل الملاك جزءا من الأعباء ووضع مخطط مدروس يتركز على:

_ تسوية الأراضي ووضع قنوات الري.

_ وضع برنامج لإنشاء سدود جديدة.

_ استبدال نظام الخماسة بنظام المؤاكرة أي كراء الأراضي للفلاحين الصغار[4].

[1] M.RBrigol, le pays de Ouargla, publication du département géographie de l'université de paris –Sorbonne, paris, 1975.p149-150.

[2]Ibid., p131.

[3] Ibid., p149.

[4] SOUSTELLE (JACQUES), **Aimée ET Souffrante Algérie**, Librairie Plon, Paris ,1956p 776.

أهم السدود في الجزائر إلى غاية 1962[1]:

السد	الموقع	طاقة التجنيد الإجمالية (مليون متر ^{3})	الطاقة الفعلية (مليون متر ^{3})
فم ألقيس	بسكرة	05	02
فم الخرزة	بسكرة	43	17
جرف التربة	بشار	355	150
بالخضرة	تيارت	56	43

وقد بدأ حفر الآبار في جنوب قسنطينة من جوان 1856 وحتى 18 سبتمبر 1859م، وبصرف النظر عن هذه الآبار تم تنظيف عدد كبير من الآبار القديمة التي قام بها السكان الأصليون الجزائريون، يقول المؤلف : "يمكننا التنبؤ بأن هذه المصادر المائية ستساهم في تنمية وازدهار البلاد " [2].

ووفرت المياه أدت إلى توسيع مساحة الأراضي الزراعية فلما جاء الفرنسيون إلى المنيعة وجدو عدد قليل من النخيل يعتمد على السقي التقليدي عن طريق بئر القرقاز، ونصف هذا النخيل مهجور، في حين وصل عدد النخيل سنة 1956م إلى 128.80 نخلة، وبالتالي حولتها إلى مستثمرات بتكلفة قدرت 5000فرنك في المتوسط للهكتار الواحد بمعدل 100 نخلة في الهكتار الواحد [3]

[1] أحميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، المرجع السابق، ص 111.

[2] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر، أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية ، الجزائر ، 2006، ص 24.

[3] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص 119.

4-2 أهمية السدود

يقول احد ضباط المكاتب العربية "أن مستقبل الجزائر في نظري يكمن في مثل هذه الانجازات، أي السدود فلا يجوز أن تصل قطرة ماء إلى البحر، فبالماء والشمس تستطيع أن تخرج الحياة من الأحجار" [1].

رغم أن السدود الجزائرية كانت تواجه عدة مشاكل تمثلت في الأخطاء التقنية التي أدت إلى انهيار بعض السدود، فقد كانت مياه السدود الجزائرية قابلة لسقي أكثر من 190ألف هكتار [2].

بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على الفلاحين، فلسقي هكتار واحد من الأرض كان يتطلب دفع من 500 إلى 1500 فرنك سنويا.

من هنا يمكن القول أن سياسة الري أدت إلى نتائج عكسية أحيانا، بإتلاف الأراضي بدلا من تحسينها [3].

من خلال ما تم عرضه عن المشاريع الفرنسية المنجزة على الأراضي الصحراوية، فإننا نجد بأن السلطات الاستعمارية الفرنسية قد أولت اهتماما كبيرا بالصحراء وذالك لأن الصحراء الجزائرية تعتبر من أهم المناطق في العالم سواء على الصعيد الداخلي أو، على الصعيد الاقتصادي، هذا ما يفسر رغبة فرنسا في إحكام قبضتها على هذه المنطقة بأي طريقة،فالصحراء كانت لفرنسا العالم الجديد والمكان الأنسب لبناء إمبراطوريتها القوية، وخاصة بعد أن عثرت فرنسا على منابع النفط الجزائرية فضمنت مستقبلها الاقتصادي وانطلقت في بناء قاعدتها.

---

[1] الجيلالي صاري محفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954**، ترجمة عبد القادر بن حرات، الجزائر، 1987، ص 176.

[2] Luis le beau, **l'agriculture algérienne**, op, cit, p15.

[3] عبد اللطيف بن اشنهوا، المرجع السابق، ص107.

الفصل الثالث:

ملف الصحراء الجزائرية خلال المفاوضات الفرنسية الجزائرية

1962-1956

الفصل الثالث:ملف الصحراء الجزائرية خلال المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962

1- فصل الصحراء الجزائرية

1-1 الاعداد لفصل الصحراء الجزائرية

1-2 إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

1-2-1 دور المنظمة

1-2-2 ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

1 -3 إنشاء وزارة الصحراء

1-3-1 ميزانية وزارة الصحراء

1-3-2 مصادر التموين

2- الامتيازات الأوروبية في الصحراء الجزائرية

3- الصحراء الجزائرية من خلال المفاوضات الفرنسية

3-1 اتفاقية ايفيان الأولى 20 ماي 1961

3-2 مجال المفاوضات

3-3 ضمانات تقرير المصير

3-4 مشكلة الأوروبيين في الجزائر

3-5 مشكلة الصحراء

3-6 مفاوضات لي روس 11-19 فيفري 1962

4- الصحراء الجزائرية من خلال اتفياقيةايفيان الثانية 18 مارس 1962

4-1 مضمون اتفاقية ايفيان في الناحية الاقتصادية

4-2 بنود اتفاقية ايفيان الثانية 18 مارس 1962

لقد اعتبرت الإدارة الاستعمارية الصحراء الجزائرية رهانا كبيرا،فهي من القضايا الهامة في مسار نضال الشعب الجزائري، حيث أنها عددت وسائلها للاحتفاظ بها بما تحتويه من خيرات وما تمثله من أهمية بالنسبة لها فأرادت أن تجعل من الصحراء الجزائرية قاعدة لإرساء إمبراطورية استعمارية جديدة تكون الصحراء أهم حلقاتها خاصة بعد بروز أهمية الصحراء في بعدها الجغرافي و الطاقوي، وتم التوصيل إلى قناعة مفادها أن مالك الصحراء يكون بيده مفاتيح الشمال الإفريقي ومغاليق إفريقيا السوداء فبدأ التفكير في جعل الصحراء كعازل جغرافي ومجال خلفي للصراع وورقة رابحة تدعم الوتيرة التنموية ليس لفرنسا وحدها بل للقارة الأوروبية كاملة.

لماذا ركزت فرنسا على الصحراء الجزائرية وعمدت إلى مقاربات فصل الشمال عن الجنوب؟

1 فصل الصحراء الجزائرية

1-1 مرحلة الإعداد لفصل الصحراء الجزائرية 1956

لما شعر الاستعمار الفرنسي بدنو أجل استقلال الجزائر، أدرك القيمة الإستراتيجية والاقتصادية للصحراء الجزائرية فبدأ يعد المشاريع لبترها عن الوطن الأم، رغم أنها طيلة العهد الكولونيالي، لم تفصل عن جميع منظوماته السياسية والإدارية العسكرية[1].

إن إدراك السلطات الاستعمارية لأهمية الصحراء الاقتصادية، جعلها تلجأ إلى وضع استراتيجية أمنية وسياسات وقائية بغية صد كل محاولة من الثوار لزعزعتها أو التفكير في الاستيلاء عليها، فالثروات التي تكتنزها كفيلة بدفع العجلة الاقتصادية الفرنسية عشرات السنين بل عقودا من الزمن إلى الأمام، كما أنها قادرة على فك العزلة على تبعيتها في استيراد هذه الثروة من الولايات المتحدة فنزويلا و الاتحاد السوفييتي آنذاك فقد عمل الساسة الفرنسيون كل ما في وسعهم لإضفاء صبغة الشرعية على مشروعهم القاضي بفصل الصحراء عن الشمال، وارتكزت هذه الإستراتيجية [2] على نشر دعاية مزدوجة المعنى ولكنها موحدة في الهدف :

---

[1] محمد قن ، **فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962**، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع 29، ص 267.

[2] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا...**، المرجع السابق،ص ص 172، 173.

الشق الأول: موجه إلى الحكومات الأوروبية، بغية تجنيد الغرب وتدعيم فرنسا في مناوراتها للاحتفاظ بالصحراء التي تعتبر القاعدة الخلفية للأمن الأوروبي فالجزائر مفتاح لشمال إفريقيا وصحراؤها بوابة إفريقيا السوداء التفريط فيها ليس خسارة لفرنسا وحدها، بل للقارة الأوروبية قاطبة.

الشق الثاني: فهو موجه إلى الدول الإفريقية التي أبدت تعاطفا مع الثورة الجزائرية فقد اعترفت فرنسا بحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أنها اعتبرت الصحراء أرض خالية لا سكان فيها ولا يمكن تطبيق حق تقرير المصير عليها أما ثروات الصحراء فلا مانع من إشراك الأفارقة في استغلالها وبالتالي العمل على عزل الثورة الجزائرية من التأييد الإقليمي العربي والإفريقي وكذلك الدولي ليتسنى لها الاحتفاظ بالصحراء التي اعتبرها إستراتيجيو الاستعمار الفرنسي حلا لكل المصاعب ومخففا للعديد من الإكراهات [1].

حيث تعد الأهداف الاقتصادية في مقدمة الدوافع التي حركت الحكومة الفرنسية على العمل من أجل فصل الصحراء عن الجزائر، واتضح ذلك جليا بعد اكتشاف حجم الموارد الأولية التي تزخر بها باطن المنطقة [2].

جاءت فكرة فصل الصحراء منذ الحرب العالمية الثانية حيث تضاعفت أهميتها الإستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها إذ وجدت الدول الأوروبية الكبرى الاتحاد السوفياتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة إلى تطوير أسلحتها النووية ولم يبقى لفرنسا منذ 1956 سوى الجزائر وإمداداتها الصحراوية ومنه فلا يمكن الاستغناء عنها إذ أنها أرادت تطوير صناعاتها الحربية الإستراتيجية[3].

1-2 إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O. C. R. S)

لقد كانت الاكتشافات البترولية عاملا حاسما في توجيه السياسة الفرنسية بالصحراء الجزائرية، حيث اتخذت هذه السياسة منحا آخر،ويتمثل ذلك بصورة جلية في إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O. C. R. S)، حيث كان إنشاؤها يمثل مخاضا عسيرا

[1] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، المرجع السابق، ص 223.

[2] المرجع نفسه، ص 196.

[3] محمد قن، المرجع السابق، ص 267.

ونهاية مطاف لسلسلة من المشاريع البرلمانية المتعثرة والهادفة إلى جمع المناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية ضمن وحدة سياسية وإدارية موحدة، في إطار الاتحاد الفرنسي لذلك كان إنشاؤها يحمل أكثر من دلالة ويفيد أكثر من معنى[1].

لقد أنشئت **المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية** بموجب قانون JS7/27 في 1957/01/10 الذي اعتمده الفرنسي وتم تداوله الجمهورية الفرنسية بعد أن راجعه مجلس الاتحاد في المجلس الوطني ومجلس الجمهورية الفرنسي[2].

1-2-1 دور المنظمة

يتحدد دور هذه المنظمة في الاستغلال والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية للمناطق الصحراوية التابعة للسلطة الفرنسية بحكم الاستعمار، ويشترك في إدارتها كل من الحكومة العامة في الجزائر، وموريتانيا ومالي والنيجر و التشاد[3]، ويتجلى دور المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في إعطاء الدفع الكامل للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات التي كثفت حضورها منذ سنة 1952 وخاصة تلك المختصة في البحث والتنقيب والاستغلال هناك[4]بعض اقتراحات القوانين كانت ترمي إلى إقامة وحدة إقليمية باسم "إفريقيا الصحراوية الفرنسية " أو "الإقليم الوطني الفرنسي ". وقد صرح السيد هوفوات بواييني، وهو الذي احتضن على جرن العمار قانون 01/10 / 1957، الذي أنشا المنظمة قائلا : "عدنا عن أحداث دولة وطنية صحراوية " [5].

حيث تسعى إلى تحقيق تنظيم اقتصادي للصحراء ويحتوي القانون على ثلاثة عشر مادة وهي:

---

[1] بلال صديقي، المرجع السابق، ص 13.

[2] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر** ، المرجع السابق، ص 112.

[3] الحاج موسى بن عمر، **السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر...**، المرجع السابق، ص 115.

[4] الحاج موسى بن عمر ، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص 116.

[5] محمد البجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، دار اليقظة العربية للنشر والتوزيع ، ص 376.

المادة رقم 01: تهدف المنظمة إلى التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية والتي تساهم في تسييرها الجزائر، موريتانيا، السودان الفرنسي، النيجر، التشاد.

المادة رقم 02 : تضم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية كل من : البلدية المختلطة لملحقة كولومب بشار وجزء من ملحقة البيض، والبلديات الأهلية وملحقات الساورة وتين فوار وتوات، والأجزاء الصحراوية للبلديات المختلطة الاغواط والجلفة وملحقات غرداية والمنيعة ورقلة والبلديات المختلطة لتقرت والوادي وملحقات تيديكلت وأجار والهقار[1].

المادة رقم 05 : يمثل المنظمة مندوب عام يعين بمرسوم في مجلس الوزراء وهو المسؤول الأول على تطبيق البرامج المخططة ومراقبتها [2].

المادة رقم 08 : تتمتع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وبميزانية تسيير ملحقة مباشرة برئاسة مجلس الوزراء الفرنسي [3].

المادة رقم 12 : المنظمة ملزمة بتقديم تقرير سنوي عن نشاطها الر البرلمان، يتم إلحاقه بمشروع إلى ميزانية للمنظمة مع كل سنة مالية[4].

حيث كانت ميزانية هذه الوزارة كالتالي:

1-2-2 ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

لقد ارتفعت الميزانية الفرنسية من سنة 1958 إلى سنة 1961 بأكثر من خمسة أضعاف[5]، حيث كانت تبلغ 56 مليون فرنك جديد لترتفع مباشرة في العام الموالي إلى 208 مليون فرنك جديد، لتصل سنة 1961 إلى أكثر من 285 مليون فرنك جديد[6].

حيث أنها شددت قبضتها على الصحراء فأنشأت **وزارة خاصة بالصحراء.**

---

[1] الحاج موسى بن عمر ، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص 113.

[2] رضوان شافوا، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري...**، المرجع السابق، ص 460.

[3] الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص 116.

[4] رضوان شافوا ، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري...**، المرجع السابق، ص 460.

[5] أنظر الملحق رقم 12، ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية،159.

[6] بلال صديقي، المرجع السابق، ص 22.

1-3 وزارة الصحراء

أسندت إلى القائد العسكري ماكسن لوجن" Max Lejeune" بتاريخ 05 نوفمبر 1957 يلحق المقاطعات الصحراوية بفرنسا مباشرة[1].

1-3-1 ميزانية وزارة الصحراء

فقد انطلقت في سنة 1958 بمبلغ يقارب 105 مليون فرنك، وصعدت في السنة الموالية إلى ما يفوق عن 246 مليون فرنك جديد، لينخفض في السنتين التاليتين 1960-1961 حيث بلغ على التوالي نحو 112 مليون، ثم حوالي 123 مليون فرنك جديد[2].

1-3-2 مصادر التموين

أما عن مصادر التموين في وزارة الصحراء[3]، فقد تكلفت الميزانية الفرنسية بصفة أساسية في سنتي 1958 و 1959 حيث بلغ الغلاف المالي المخصص للصحراء على التوالي إلى 16437، مليون فرنك، و463 مليون، من ميزانية وانخفض هذا الدعم أو التموين في سنة 19601 وبرزت العائدات والموارد البترولية كمصدر يغطي جزءا وزارة الصحراء.وللتخفيف من حدة الانخفاض المتزايد للتموين المركزي ساهمت الموارد البترولية في هذه السنة بمبلغ 55 مليون فرنك، وفي سنة 1961 بـ125 مليون فرنك جديد [4]، هذا يعني أن الصحراء الجزائرية قد اعتبرت قسما من الجزائر، بدلالة اشتراكها في المنظمة والى جانب الاعتراف مرة أخرى بان الجزائر لا يمكن أن تنفصل عن صحرائها. فقد تقرر آن الصلاحيات التي يمارسها في هذا الإقليم حاكم الجزائر العام لا تنتقل إلى المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بل تفوض إليه فحسب[5].

حينما تأكد الفرنسيون من أن الصحراء تخزن احتياطات هائلة من النفط والغاز نجدهم انتقلوا في ليلة وضحاها من فكرة الضم إلى الانفصال عن الصحراء، لأنها تتوافق مع هاجس الخوف من الخروج من الجزائر صفر الدين ونية تعوض الغلة التي كانت تشكلها الجزائر

---

[1] محمد قن، المرجع السابق، ص 268.

[2] Treyer Claude, **Sahara 1956-1962**, Publication de l'université de Dijon, Paris, P87.

[3] أنظر الملحق رقم13 ، تمويل ميزانيات وزارة الصحراء ، ص160.

[4] الحاج موسى بن عمر، **السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 118.

[5] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 567.

على مدار قرن وربع من الزمن. لاسيما وإن فرنسا على قناعة تامة من إمكانيات التعويض كل شئ قد تخسره الجزائر من أرض وثروات في التل من خلال ما تتوفر عليه الصحراء إلى جاني ذلك كان الفرنسيون مقتنعين بالأهمية التي تشكلها مصادر الطاقة الغازية والنفطية في الصحراء وهي التي تعاني من مسألة ضعف قدراتها في امتلاك المنابع التي تجعلها قادرة على ديمومة اقتصادها، مثلما كانت عليه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

كان الهدف الظاهري العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية والتي تسهم في تسييرها " الجزائر، السودان، موريتانيا، النيجر و التشاد "، بينما الهدف الجوهري هو فصل صحراء الجزائر عن الشمال واعتبار الصحراء بحرا داخليا لا يخضع لأي سيادة فهو حق لجميع الدول المجاورة ولكن حكومات بلدان إفريقيا تفطنت لمستقبل هذه السياسة فلم تجاري فرنسا[2]، فمع تدفق أول برميل من النفط ازداد الاهتمام بالمنطقة وشرعت فرنسا في تهيئة الأرضية لفصلها عن الشمال ففي السابع من ابريل عام 1957 صدر مرسوم الذي قسم المنطقة إلى عمالتين هما الساورة والواحات[3].

- **عمالة الواحات**

عاصمتها الاغواط ثم ورقلة وتضم مناطق غرداية، تقرت، ومنطقة الواحات بالإضافة إلى منطقة البلدية المختلطة للبيض والكائنة شرق وادي أزرقون حتى حدود الغابة الكحلة وهي مقسمة إلى ثلاث دوائر:

- دائرة الاغواط: والتي تشمل على قسم من منطقة غرداية، وقسم من منطقة بلدية البيض، قصر الريحان، بني ونيف، أولاد يحيى بن سالم، تاجموت.
- دائرة ورقلة: والتي تشتمل على منطقة الواحات وقسم من البلدية المختلطة للوادي، والواقعة جنوب خط التوازي وهي: بني ثور، شعابنة بوسعيد، شعابنة قبالة، القصور، مخادمة، ورقلة، سيدي عقبة.

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 21.

[2] محمد قن، المرجع السابق، ص 269.

[3] المرجع نفسه، ص 269.

- دائرة تقرت: والتي تشتمل على عرب شراقة، جامعة، ، أولاد مولات، أولاد سياح، سيد أولاد أمور، تماسين تقرت، طيبات القبلية[1].

- **عمالة الساورة**

مقرها بشار وتضم:

- دائرة بشار: وتشمل على البلديات المختلطة لبشار وهي: برزينة، الأبيض سيدي الشيخ، دبدابة، بني ونيف، القصور الشمالية، دبادلة، كسيكسو، تاغيت، الساورة، بني عباس، العواطة، قرزيم، ايقلي، كرزاز، تبالبالة، تمتارت، رقيبة، تندوف.
- دائرة أدرار: والتي تشمل بلديات أوقروت، شروين، دلدول، الحاج، غلمان، تاغوزي، تميميون، تناركوك، أدرار، بوفاديف نوغيل، إنزقمير، رقان، تماست، تيمي، تسابيت، زوينات كونتا[2].

لقد تزعمت فرنسا بأن الصحراء خالية من السكان وهي مكتشفتها، حسب مقال للسيد: " ماكسن لوجون" **وزير الصحراء يحاول أن يثبت في هذه الحجة، ولكنها حجة واهية، لذلك أخرجت سيناريو جديدا أخطر من سابقه مفادها أن الصحراء لا تخضع لسيادة بل هي بحر داخلي تتشارك فيه جميع الدول المجاورة**" وقد نوقش مشروع التقسيم في المجلس الوطني الفرنسي خلال الدورة المنعقدة يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من حيزران عام 1958 حين عرض " لوي جوكس" هذا المشروع[3].

بمجئ الجنرال " **ديغول**" على رأس الجمهورية الخامسة 1958 ازداد تمسك فرنسا بالصحراء فأجرى في 02 جويلية 1959 تعديلا في حكومته إذ عين لويس جوكس " Luis Jox" كاتبا للدولة لدى الوزير الأول ميشال ديبري"Michel Debré "، ليختص بالقضية الجزائرية وفصل الصحراء الجزائرية وكلف قيشار اوليفي "Guichard Olivier " بملف

---

[1] ليلى تيتة، **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال الواقع، الرهانات والآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة باتنة، ع 2، ص 192.

[2] عبد المجيد شيخي، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص 82.

[3] أندري ماندوز، **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، تر، ميشال سقوط، مراجعة وإشراف سمير سطوق، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2007، ص 189.

الصحراء ويظهر من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها عدد من المسؤولين الحكوميين فقد اجتمع قيشار أوليفي ورئيس الوزراء ميشال ديبري" Michel Debré" مع الشيخ بيوضة 12 جوان 1959 بمكتب رئيس الدائرة العسكرية بغرداية الكولونيل كلان كلاش "Klein Klech" وفاوضاه على ملف الصحراء لكن بدون جدوى[1]، وفي نفس الفترة عين حمزة بوبكر[2] ممثلا لسكان الجنوب ومنفذا لفكرة الفصل بدعم من" ماكس لوجون "، وقد أوعز إلى السلطات الفرنسية بضرورة إيقاف وقمع كل من يعارض الفكرة وفي هذا الإطار تم إيقاف أحد أبناء الزاوية التيجانية الذي وقف في وجهه وعارض الفكرة بشدة [3]، كما زار المنطقة الوزير الأول ميشال ديبري "Michel Debré "، مرفقا بالكولونيل الجزائري علي مراد ممثل الواحات في مجلس الأمة في أكتوبر 1959 وعقدا جلسة عمل بمقر بلدية غرداية وبحضور نائب ميزاب في المجلس الجزائري بودي محمد بن سليمان ونواب المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات وادي ميزاب السبع وفشلت المناقشات حول فصل الصحراء[4].

وقد كثرت الزيارات واللقاءات خلال عام 1960 تمهيدا للإعلان عن الفصل الذي كان متوقعا التصريح به خلال عقد مجلس العمالة في خريف نفس العام، وحسب الشيخ بيوض وتحسبا لأي طارئ فقد اتصل بالقائد العيد واتفق معه على ضرورة عرقلة المشروع والوقف بحزم في وجه حمزة بوبكر والسلطات الإدارية، كما تم الاتصال بشيخ الزاوية التيجانية بتماسين الذي رحب بالفكرة وتعاهد الثلاثة على الوقوف في وجه الانفصاليين

---

[1] الحاج موسى بن عمر، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945- 1962**، المرجع السابق، ص ص 51، 52.

[2] هو أبو بكر بن حمزة بن قدور ولد يوم الخامسة عشر من حيزران عام 1912، درس بواحة بريزتينا ثم درس بثانوية وهران واشتغل في التعليم، أصبح نائبا في مجلس عمالة الواحات عام 1958، ثم رئيسا لهذا المجلس دافع على مشروع فكرة الانفصال بعد الاستقلال انتقل إلى فرنسا إلى عين أن عين مسؤولا على مسجد باريس، توفي عام 1995. للمزيد أنظر: محمد الأمين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة**، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 224.

[3] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر...**، المرجع السابق، ص 55.

[4] المرجع نفسه، ص 85.

وإفساد مناورتهم ولو كلفهم ذلك حياتهم وبذلك تشكل حلف ثلاثي ضم الشيخ بيوض ممثلا لميزاب والقائد العيد ممثلا لورقلة وشيخ الزاوية التجانية ممثلا لوادي ريغ[1].

مع وصول الجنرال ديغول للحكم إذا توالت المناورات وتزايد ففي 4 جوان 1958م، قام الأخير بزيارة إلى الجزائر وتكلم عن حق المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين وقال: "**عاشت الجزائر الفرنسية**". هذا التغير في الموقف الرسمي مرده بروز أهمية الصحراء التي تحوي على موارد هامة من الخطأ أن نتخلى عنها فرنسا، لأجل ذلك سخرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية كل الوسائل المادية والدعائية لإنجاح الاستفتاء حول الدستور الجديد خاصة في مناطق الجنوب وهو ما دعا إليه وزير الصحراء ماكس لوجان في مراسلته إلى والي عمالة الواحات بالقول: " **يجب أن تثبت هذه النتائج بأنه وبالرغم من معارضة الثوار لهذا الاستفتاء فقد حرصت الغالبية من السكان المسلمين على المشاركة فيه، وبأنهم قد عبروا من خلال تصويتهم بالأغلبية الساحقة على الدستور الجديد، على ثقتهم في حكومة الجمهورية...**"[2].

كما صرح الجنرال ديغول حيث قال أثناء زيارته لمدينة تقرت 1958: "... **ليفهم الذين انضموا أخيرا للحرب الأهلية، أن صفحة القتال قد طويت وتبدأ الآن صفحة التقدم... لتحيا صحراؤنا... لتحيا فرنسا**"[3].

فقد أصدر ديغول يوم السابع من كانون الأول 1960 مرسوما ليفصل فيه الصحراء عن الجزائر ويربطها بصورة مباشرة بفرنسا وتحولت آلة الإدارة الفرنسية لمباركة المشروع وتأييده وجر أعيان ونواب المنطقة إلى إرسال برقيات التأييد إلى باريس إلا أن الضغط والتهديد لم يؤت أكله، ورغم الفشل الذر يع ويأس السلطات الفرنسية من فكرة تحقيقه [4] فمنذ عام 1959 كلفت سلطات فرنسا نائب صحراء الواحات حمزة بو بكر بتقديم مشروعه الرامي لإقامة جمهورية صحراوية تضم ولاية الواحات و الساورة وتمكن حمزة بو بكر بدعم من

---

[1] صباح نوري هادي العبيدي، **مشاريع التقسيم الاستعمارية في الوطن العربي مشروع فصل الصحراء عن الجزائر ومحاولة تقسيم العراق مقاربة تاريخية**، المجلة المغاربية للمخطوطات، ع 5 ، جوان 2017، ص 287.

[2] رضوان شافوا، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري- ورقلة نموذجا 1844-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص ص 332، 333.

[3] الحاج موسى بن عمر، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945-1962...**، المرجع السابق، ص 85.

[4] صباح نوري هادي العبيدي، المرجع السابق، ص 288.

السلطات الفرنسية من الاتصال بعدة شخصيات من أعيان الصحراء فعقد ثلاثة اجتماعات الأول في الاغواط والثاني في سانت أوجين " Saint Eugène" بالجزائر والثالث في مدينة ورقلة إذ اجتمع بحوالي 54 شخصية من الأعيان في أفريل 1961 ولكن هذه الاجتماعات الثلاثة باءت بالفشل لتفطن الحاضرين لهذه المؤامرة وللدور الذي لعبه الشيخ ابراهيم بيوض في إجهاض هذه العملية حينما اتصل بالحكومة المؤقتة وأبلغها بتفاصيل المؤامرة[1].

في شهر تموز 1961 حاولت فرنسا مرة أخرى توريط التوارق في الموضوع إذ استدعى الحاج باي أخموك لحضور احتفالات الرابع عشر من تموز واستقبل من طرف ديغول وفي اليوم الموالي عرضت عليه الفكرة فرد عليها بقوله: " **قد لا أطالب باستقلال الجزائر، ولكن ما أطالب به هو عدم الاستقلال عن الجزائر**"[2].

كما حاول أيضا حمزة بو بكر أثناء قيامه بزيارة إلى النيجر التحدث باسم سكان الصحراء الجزائرية مع رئيس النيجر حماني ديور حيث استنفذ كل أوراقه من استمالة رئيس النيجر لمساندة مشروع الجمهورية المستقلة غير أن رد الرئيس كان حازما وصرما ورافضا تقديم أي عون [3].

أمام الفشل الذريع وتمسك سكان المنطقة بالوحدة ورفضهم الانسياق وراء هذه المؤامرات الهادفة إلى تمزيق وحدة الشعب لجأت الإدارة الفرنسية إلى أسلوب جديد تمثل في الضغط المالي ضد التجار الصحراويين بالشمال إذ هددهم مدير بنك الجزائر بالإفلاس إن رفضوا تأييد المشروع ومارس البنك ضغوطات مالية خطيرة على هؤلاء، إذ ضيق الخناق على معاملاتهم المالية، ثم أشهر إفلاسهم وقد أشرف على هذه العملية مدير بنك الجزائر الذي عرف باتصالاته بالمنطقة السرية وقد تكفلت هذه الأخيرة بتنفيذ الجزء الآخر من الفكرة إذ قامت بنسف متاجر الصحراويين في الشمال بالقنابل البلاستيكية ودمر على إثرها ذلك حوالي 90 متجرا بالعاصمة الجزائرية كان أصحابها من الجنوب[4].

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، **تقرير الملتقى الجهوي الثاني لتاريخ الثورة، الولاية السادسة**، المنعقد ببسكرة 1985، ص 41.

[2] الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، **أعمالي في الثورة**، باتنة، الزيتونة للإعلام والنشر، د.س، ص 35.

[3] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة....**، المرجع السابق، ص 215.

[4] عبد السلام بوشارب، **الهقار أمجاد و أنجاد**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، 1995، ص 143.

كما عمدت الإدارة الاستعمارية إلى القمع المباشر فقد نقل مالا يقل عن 1500 عامل من العمال في قطاع البترول في منطقة ورقلة للمحتشدات بالشمال الجزائري[1].

تعتبر هذه العمليات عربونا من العقاب المترتب على المسؤولية الجماعية التي انتهجتها السلطات الفرنسية ضد الجزائريين الذين وقفوا أمام سياستها الاستعمارية إلا أن هناك الذين أظهروا موقفهم من مسألة محاولة فصل الصحراء عن الشمال[2]، ومع ذلك ظلت المجموعة على نشاطها فترة المفاوضات وضغطت على الوفد الفرنسي المفاوض وأوهمته بأن المشروع مازال قائما، لذلك تقرر عقد اجتماع آخر بورقلة بحضور " لوي جوكس ليري" بنفسه تفاعل السكان مع المشروع ولو بالإكراه وتقرر يوم 27 فيفري 1962 كموعد له، إلا أن الثورة تصدت لها وبالتالي فشل مشروع التقسيم وذلك بفضل وقوف أبناء الشعب الجزائري صفا واحدا لمواجهة مخططات الاستعمار الفرنسي[3].

2 الامتيازات الأوربية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

بعد فشل محادثات بال سنة1961، وتراجع فرنسا عن فصل الصحراء وهذا لما صرح به ديغول يوم 05 سبتمبر 1961، قائلا"**ليس هناك أي جزائري لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون من الجزائر**" وبالتالي فإن أطروحة الصحراء قد بدأ الجنرال ديغول في العدول عنها وعن التمسك بها وفي المقابل فإن الحكومة الجزائرية المؤقتة لم تتنازل عن شبر واجد من التراب الوطني ولو ذرة واحدة من السيادة الجزائرية [4]كما قابلت الحكومة الجزائرية المؤقتة المبادرات الفرنسية بحذر شديد وتيقظ تام لإدراكها لدى خطورة مراوغات الجنرال ديغول وتقلبات مواقفه[5].

---

[1] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة...**، المرجع السابق، ص 218.

[2] محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر مليلا، الجزائر، ص .219

[3] صباح نوري هادي العبيدي، المرجع السابق، ص ص 290، 291.

[4] موسى سيدي ، محمد الشريف، **قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية**، م. و. د. ب. ح. و، ص، 298.

[5] مصطفى بن عمر، **الطريق الشاق إلى الحرية**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 239.

هذا ما تم بالفعل في مفاوضات ليروس في 10-02-1962، وهي مفاوضات وقعت على التراب الفرنسي بمرتفعات الجورا على الحدود السويسرية، حضره من الجانب الجزائري كل من: كريم بالقاسم، وأحمد يزيد، ورضا مالك[1]..، أما من الجانب الفرنسي فنجد لويس جوكس[2] وروبير برون...، وقد تكررت هذه اللقاءات ثلاثة أو أربعة أيام ناقش خلالها الوفدين كل المواضيع التي بقيت إلى وقت قريب محل خلاف كبير بما في ذالك الصحراء. وفي هذا اللقاء لم تدافع فرنسا عن الصحراء الفرنسية إلا أن جوكس كان قويا في انتزاع بعض الأشياء مثال الامتيازات الأوربية وفي مقدمتها الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية وعلى رأسها البترول والغاز وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا[3].

وقد عقدت أفرزت اتفاقيات أيفيان اتفاقية خاصة بكيفية استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء وشملت على عدة التزامات وامتيازات منها :

تعهد الجزائر بضمان الحقوق النفطية التي اكتسبت قبل استفتاء تقرير المصير، وبالتالي فان جميع امتيازات النفط وإنتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام البترول الصحراوي والذي منح العديد من الشركات حق الاستثمار في التنقيب من خلال تقديم التراخيص لاستغلال حوالي 149.200كلم مربع،بينما الباقي احتكر للشركات الفرنسية،كما ساعد القرب الجغرافي للجزائر من أوربا على مضاعفة البحث والتنقيب وتحسين وسائل المواصلات وتقديم مغريات للشركات شجعها على المغامرة بأموالها، وبعد النتائج الايجابية التي تم التوصل إليها في ميدان التنقيب رأى الفرنسيون أنهم توصلوا إلى الحل الجذري لمشاكلهم

---

[1] من مواليد 21-12-1931، بباتنة، متحصل على شهادة الباكلوريا، سجل بقسم الفلسفة بجامعة الجزائر، متحصل على شهادة ليسانس في الأدب والفلسفة بجامعة باريس، أحد مؤسسي اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني، أشرف على تسيير جريدة المجاهد، شارك في مفاوضات إيفيان، أنظر: رضا مالك، **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1965**، تر، فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2013، ص 367.

[2] ولد سنة 1901 سياسي فرنسي، عمل في الحقل الدبلوماسي في ظل الجمهورية الرابعة وتولى منصب مدير عام بالخارجية مابين 1956-1959، عين وزيرا للتربية، ثم وزيرا مكلف بالشؤون الجزائرية، وبعدها وزيرا للصحراء، ثم ترأس الوفد الفرنسي خلال مفاوضات ايفيان، أنظر: ، م، و، د، ب، ح، و، **فصل الصحراء....**، المرجع السابق، ص ص 154، 153.

[3] سيدي موسى، **محمد الشريف**، المرجع السابق، ص 299.

المالية والاقتصادية، وتحقيق أمنهم الطاقوي والاستراتيجي من خلال تفضيلهم الارتباط بالشركات السبع[1] النفطية الكبرى، التي تسيطر علي عمليات الاستثمار، النقل، التسويق والتحكم في الأسعار، ولقد أعلنت الحكومة الفرنسية[2] أن هدفها من استغلال النفط في الصحراء، هو تمويل منطقة الفرنك من احتياجاتها من الطاقة، وحماية مواردها من العملة الصعبة، وليس تنمية الصحراء ومراعاة المصالح الجزائرية.

كما أن الاستثمار في الغاز الطبيعي يضيف جرعة إلى الاقتصاد الفرنسي ويعزز من تواجده في الساحة الدولية، فهذا المورد الطاقوي الجديد، مورد يكتسي أهمية مستقبلية في تحديد ثقل الدول اقتصاديا ودورا مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية.

كما أن قانون البترول الصحراوي، مهد الطريق لتحويل الأرباح إلى البلد الأصلي وبعملته، كما أن للشركة صاحبة الامتياز الحق في مد خطوط النقل بالأنابيب بصفة فردية أو بالاشتراك مع الآخرين ولقد أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا التشريع، أن أحكامه مستوحاة من تجارب بلدان مصدرة للنفط تشترك معها في نفس ظروف الاستثمار بالصحراء الجزائرية.

ومنه فإن البترول الصحراوي قد أردح أحكاما ومبادئ جديدة في التشريع الفرنسي، وارتكز على نظام الامتيازات مع إقرار بعض التسهيلات للراغبين في الاستثمار، فالتشريع المتعلق بتنظيم عمليات النقل بالأنابيب استمدت من التشريع الفنزولي، أما تحديد السقف الأدنى والأقصى للإنتاج فهو مستوحى من النظام السائد في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

كما منحت اتفاقيات إيفيان موضوع البحث امتياز معنيا للشركات النفطية الفرنسية بحيث أعطت تلك الشركات حق الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات إبان الست السنوات الأولى من عمر نفاذ الاتفاقية، كما حددت الاتفاقية الخاصة بنفط الصحراء آن دفع أثمان البترول لفرنسا هو بالفرنك الفرنسي على أن يتم حسم الخلافات إذا ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية العامة في الصحراء بالرجوع إلى محكمة تحكيم الدول.

---

[1] وهي الشركات الأمريكية(استندا رد أويل نيو جرسي، شركة سوكوني موبيل، استندا رد أويل أوف كاليفورنيا، غولف أويل، تكساس أويل)، شركة روايال دوتش شال (أنجو هولندية)، شركة البترول الانجليزية(انجليزية ايرانية)، للمزيد أنظر: العربي العربي، محمد فراحي وآخرون، **الصحراء الجزائرية، اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد2، 2020، ص 151.

[2] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا**....، المرجع السابق، ص ص 156، 163.

[3] المرجع نفسه، ص ص 165، 167.

فرغم أن اتفاقيات ايفيان اعترفت بالسيادة الوطنية على كامل التراب الجزائري إلا أنها ألزمت الجزائر على الاستمرار بالعمل بقانون البترول الصحراوي الذي حد وبشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية وأهمها النفط[1].

ومن الامتيازات التي نصت عليها اتفاقية ايفيان في 18مارس 1962، والتي لها علاقة بقواعد الصحراء نذكر:

- تستعمل فرنسا لمدة 05 سنوات المواقع التي تتضمن منشآت عين اينكر ورقان وكولب بشار بحماقير.
- يوضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصالات الجوية بشرط تحويل مطارات بشار ورقان وعين امقل إلى مطارات مدينة تحافظ فرنسا بهم على تسهيلات تقنية وحق التوقف.

يستخدم الطيران الحربي الفرنسي مع مراعاة نظم الفلاحة الجوية الفضاء الجوي الذي يربط بين المطارات التي حق لفرنسا حرية تنقل القوات الفرنسية ومعداتهم بالطرق البرية واستخدام جميع السكك الحديدية والطرق البرية الموجودة في الجزائر.

- تصلح الدولة الفرنسية بما يعادل الخسائر التي قد تسببها القوات المسلحة وأفراد هذه القوات والمعاينة بدقة من الطرفين، وفي حالة الاختلاف يلجا الطرفين إلى التحكيم[2]

وفي ضوء الدعوات المتكررة للاستثمار والإعلان عن مختلف التحفيزات، أقبلت شركات كثيرة من هولندا، ايطاليا، وألمانيا و أمريكا و فاق عددها في المجموع العشرين، مثل شركة shell وشركة british pétroleum و شركة standard oil وعلقت في هذا الشأن مجلة التايمز أن قانون البترول الصحراوي من شأنه أن يساهم في تطور الصحراء التي تشكل مصدرا للثروة المتدفقة، ليس لفرنسا وحدها ولكن لكل حلفائها في العالم الحر[3].

---

[1] أسامة صاحب منعم، المرجع السابق، ص ص 240، 241.

[2] محمد بركمي، **الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2009، ص 88.

[3] جمال قندل، **الصحراء الجزائرية في صلب المفاوضات بين الجزائر وفرنسا 1960-1962**، جامعة الشلف، ص 37.

كما أن السيطرة المحكمة للاستثمار الفرنسي على الجزائر، جعلها تعتقد أنها من أكثر المناطق استقرارا، والاستثمار مربحا فيها، وهو ما تجسد في جنوب الصحراء، بعد الاستكشافات الهائلة سنة 1956، في كل من آبار عجيلة، حاسي مسعود و حاسي الرمل، هذه الاستكشافات إلى الاستثمار في الصحراء الجزائرية وإعلان أن فرنسا لها الحق في خيرات الصحراء الجزائرية .

وغدت الصحراء مدعاة لأن يصطف العديد من المستثمرين أمام البنوك المختلفة لشراء أسهم الشركات النفطية وانضمت أموال القطاع الخاص إلى أموال القطاع العام، بغية التنقيب والاستثمار في الصحراء، وكلها أمل في الحصول على عوائد مالية جذابة [1]

وإلى جانب استثمار البترول زادت الرغبة الفرنسية في تجسيد مشاريعها البحثية والاستثمارية المربحة في مجال المحروقات، حيث التقت المصالح الاحتكارية للشركات بالمصالح الاستعمارية وتزاوج الاستعمار القديم بالاستعمار الجديد، وقدمت تسهيلات في إجراءات الاستغلال للمستثمرين، ووفرت لهم مختلف الامتيازات والمساعدات والضمانات الأمنية، فكانت الرغبة الفرنسية عارمة لدفع الصناعات النفطية في الجزائر، بعيدا عن بؤر التوتر والنزاعات .

[1] Céline ragon delmond, **la politique économique du pétrole en Algérie**, revue l algérianisé, n : 107, Narbonne cedex, sept, 2004, p, 19.

مدرج تكراري يمثل حجم الاستثمارات في المحروقات 1952-1962[1].

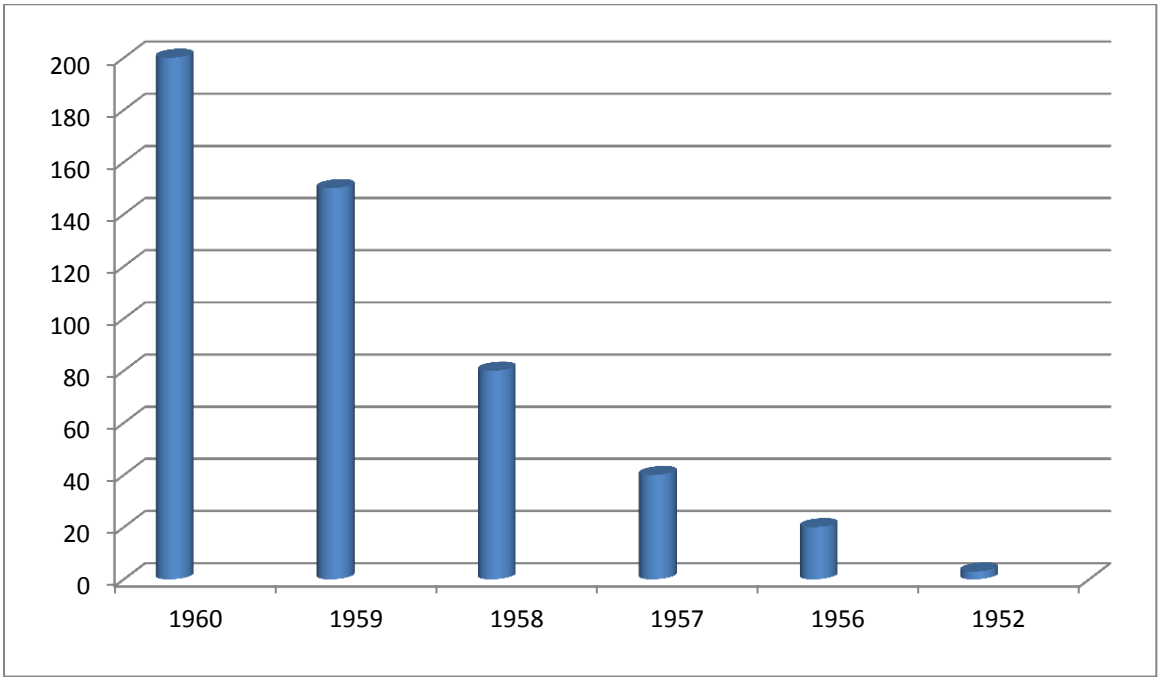

نجد أن المعضلة التي واجهت الاقتصاد الجزائري، قد تمثلت في السيطرة الفرنسية على قطاع الطاقة، واستفرادها بالاستفادة ولسنوات عديدة من الثروات الطبيعية، دون اشتراك القطاعات الاقتصادية الجزائرية أو جزء منها بغية دفعها للأمام، بل أن الشركات الفرنسية هي التي كانت تتولى التنقيب عن النفط وتسويقه، بدل أن يكون النفط الجزائري لصالح الجزائريين الذين أنهكم الاستعمار ومازال مستمر في النهب والسلب دون رادع أو وازع يحد من طمعها [2].

نجد أيضا من بين الامتيازات النفطية للشركات البترولية مايلي:

- منح امتياز لمدة خمسين سنة، تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض الضرائب.
- في استطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة أنابيب.
- إعطاء الشركات المستغلة نصف الأرباح، أي أكثر بكثير من نسبة الأرباح التي تقام على أساس اتفاقيات البترول.

---

[1] العربي العربي، **فراجي محمد، الصحراء الجزائرية، اتفاقيات إيفيان والتفاوض العسير**، المرجع السابق، ص 149، 150.

[2] بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 32.

- ترك الحرية للشركات البترولية لتتنافس مع الدولة الفرنسية، حول التجديد، وحقوق الجانبين.
- إذا حدث خلاف بين الشركات والسلطات العامة، يتولى مجلس الدولة أعلى منظمة قضائية لفض النزاع.

لم تتردد الشركات الأجنبية في الإقدام عن إيداع أموالها، خاصة بعد صدور القانون البترولي الصحراوي الذي يخفض نسبة الضرائب، ويمنح العديد من الامتيازات، وهذا بتعهد الحكومة الفرنسية[1].

لقد كانت مجموع هذه الامتيازات اللامشروطة والمغرية، في استثمار الصحراء بالنسبة للشركات الغربية الأمريكية، الانجليزية، الايطالية، الهولندية، سببا في مساهمة ه الشركات بأموالها من أجل البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، إلى جانب إعفاء هذه الشركات من الضرائب وإعطائها رخص لاستخراج البترول لمدة هذا مع العلم أن أرباح البترول في الدول الأخرى ظلت وتجاوزت 75%[2].

نجد بأن مجموع هذه الامتيازات والتسهيلات من طرف السلطات الفرنسية الاستعمارية للشركات الغربية، ليس نابعا من حب فرنسا للغرب، إنما هو جزء من المؤامرة الجزائرية على الصحراء، إذ تأتي هذه التسهيلات من أجل كسب الطرف الغربي لصالحها في عملية فصل الصحراء الجزائري عن شماله ومن الملاحظ أن الإدارة الفرنسية قد غيرت من سياستها الاقتصادية والاجتماعية في الصحراء بداية من سنة 1960، بحيث خفضت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية من نفقاتها على البناء القاعدي، من أجل التركيز على الاستثمار في ميادين الترقية للسكان [3].

[1] بلال صديقي، المرجع السابق، ص 90.

[2] جريدة المجاهد، **مؤامرة الاستعمار الفرنسي على الصحرا**ء، العدد91-1، مارس1961، ص 10.

[3] الحاج موسى بن عمر، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص 12، 13.

3 الصحراء الجزائرية من خلال المفاوضات الفرنسية

3-1 اتفاقية ايفيان الأولى 20 ماي 1961

بعد مفاوضات طويلة نتجت عنها اتفاقية ايفيان التي تخللتها اتصالات ولقاءات عسيرة، حيث كانت في البداية سرية ولما شارفت على النهاية أصبحت فعلية وعلنية لتتوج بوقف إطلاق النار.

مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي 1961: أجريت مفاوضات إيفيان الأولى على الحدود الفرنسية السويسرية يوم 20 ماي من سنة 1961، فوفد الحكومة الجزائرية كان برئاسة كريم بالقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الشؤون الداخلية، أما الوفد الفرنسي كان برئاسة لويس جوكس وزير الشؤون الخارجية لفرنسا. التقى الوفدان للحديث عن كل شيء دون شروط مسبقة ومن دون جدول أعمال محدد، لكن المواضيع المطروحة للنقاش كانت معروفة لدى الوفدين و سبق الحديث عنها، وهي من المواضيع التي هيمنت على المفاوضات منذ بدايتها و تتمثل في :

- **مجال المفاوضات ومستقبل العلاقات بين البلدين.**
- **ضمانات تقرير المصير.**
- **مشكلة الأوربيين في الجزائر.**
- **مشكلة الصحراء.**

3-2 مجال المفاوضات

كان الخلاف منذ البداية حول المواضيع القابلة للتفاوض لاسيما منها مستقبل العلاقات بين البلدين، فالطرف الفرنسي لا يعترف بالجبهة[1] الممثل الوحيد للشعب الجزائري، حيث كانت الحكومة الفرنسية تؤكد أن الجزائر قوى وتيارات سياسية أخرى، وهي تعلم أنه لا وجود لتيار ذي وزن كبير أو صغير في الجزائر غير الجبهة. وتارة أخرى كان يريد وقف إطلاق النار دون التطرق إلى مبدأ الاستقلال، وكان ديغول يناور بناء على هذه السياسة فاقترح " مشروع سلم الشجعان في أكتوبر 1958، بغية القضاء على الثورة،لكن بداية

[1] رضا مالك، **الجزائر في ايفيان**، تر، فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ص 175.

عام 1961 كان ديغول مستعد لمفاوضات حقيقية يتعلق بإنهاء الحرب وتحقيق الاستقلال، ويندرج ضمن ذالك شروط وقف القتال وضمانات تقرير المصير وطبيعة العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا[1].

3-3 ضمانات تقرير المصير

لقد واجه الوفد الجزائري المفاوض مشكلتان أساسيتان كان الطرف الفرنسي يركز عليهما : الأولى تتعلق بالصحراء حيث كانت فرنسا تلح على استبعادها من مجال تقرير المصير و الثانية مشكلة الأقليات التي كانت فرنسا تركز عليها .

مشكلة أخرى كانت تعيق المفاوضات هي مشكلة وقف القتال حيث كانت فرنسا تريد "هدنة" من طرف واحد لمدة شهر[2]، بحيث جعل المفاوض الجزائري يفاجئ لهذه المناورة السياسية والقرار الأحادي والذي يظهر أن فرنسا تسعى حقيقة للسلام و أن الوفد الجزائري يقف معارضا للعملية، بينما موقف الجبهة كان يقول : " قبل التوصل إلى أتفاق لا يمكن أن يكون هناك وقف القتال، و لا حتى تهدئة ناتجة من هدنة مزعومة" [3].

3-4 مشكلة الأوربيين في الجزائر

كانت هذه المشكلة من الأسباب الرئيسية في فشل جولات المفاوضات بين الجزائر وفرنسا فعندما أعلن ديغول حق تقرير المصير قسم الجزائر إلى مجموعات سكانية منها الفرنسية والعربية والقبائلية والميزابية " مشكلة الأقليات في الجزائر" بحيث اشترط الطرف الفرنسي ضمانات وامتيازات،في حين رفض الوفد الجزائري القسم المتناقض مع وحدة الشعب الجزائري وسيادة دولته[4].

فالطرف الفرنسي كان يطالب بحقوق الفرنسيين كالاحتفاظ بالأحوال الشخصية و الحرية الدينية و حرية التعليم، إلى جانب الحقوق السياسية و منها حرية التجمع في منطقة رسمية للدفاع عن مصالح الأقلية[5].

---

[1] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث ، الجزائر2010، ص 377.

[2] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 307.

[3] جريدة المجاهد، **مؤامرة الاستعمار الفرنسي على الصحراء**، المرجع سابق، ص 5.

[4] رضا مالك، **المرجع السابق**، ص، 182.

[5] المرجع نفسه، ص 21.

أما موقف الحكومة الجزائرية فقد جاء على لسان رئيس الوفد كريم بالقاسم عبر عنه كما يلي : "الأوربيون المتعلقون بالجزائر والمستعدون للعيش فيها يصيرون جزائريين والجزائر ترحب بهم، وهناك أوربيون لن يريدوا الاندماج في الشعب الجزائري سيظل هؤلاء فرنسيين لكن باستطاعتهم أن يبقوا في الجزائر وهي تشجعهم على البقاء فيها بوصفهم أجانب فرنسيين. وهؤلاء الأوربيين من كلتا الفئتين لن يشكلوا أقلية في الجزائر. الفئة الأولى المتكونة من الأوربيين الذين اختاروا الاندماج والجنسية الجزائرية يستطيعون المشاركة في الحياة السياسة مثل بقية المواطنين والحكومة المؤقتة مستعدة للنقاش حول الضمانات التي تمنح الأحوال الشخصية و العبادة والتعليم، دون الحقوق السياسية والتنظيمية للأقلية. أما الأوربيون الذين سيظلون فرنسيين فسيكونون أجانب لكن الجبهة مستعدة للتفكير بواقعية في الضمانات التي يمكن أن تمنح لهم في إطار اتفاقية إقامة خاصة تشجيعا لهم على عدم مغادرة البلاد " [1].

وتوصل الوفديين فيما يخص هذه النقطة إلى تسوية تنص على : " في حالة الاتفاق على الجنسية المزدوجة لا يمارس أصحابها في آن واحد حقوق المواطنة الفرنسية والجزائرية إلى الفئة الأخرى، أي الأوربيون الذين سيظلون فرنسيين فقط يمكن أن تبرم اتفاقية إقامة لصالحهم [2].

أما فيما يخص الممتلكات فقد كان موقف الجبهة واضحا : " **ما اكتسب بصورة شرعية سوف يحترم**" وما عدا ذالك " يجب أن لايحس ملايين الفقراء بعد الاستقلال أنهم لازالوا مستعمرين".

3-5 مشكلة الصحراء

منذ اكتشاف البترول سنة 1956، أصبحت الصحراء الجزائرية محل اهتمام خاص من الحكومة الفرنسية، فبدأت العمل بشتى الوسائل وفي مقدمتها الوسائل القانونية لفصلها عن الجزائر. فقد قامت فرنسا بتاريخ 10جانفي 1957 بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق

[1] رضا مالك، المرجع السابق، ص 181.

[2] المرجع نفسه، ص 184.

الصحراوية وكان الهدف من وراء إنشاءها هو" الاستغلال والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية في المناطق الصحراوية للجمهورية الفرنسية.

وكان المقصود من وراء هذا التمهيد لفصل الصحراء عن الجزائر بمنحها وضعا قانونيا خاصا، وهو ما تأكد يوم 21 جوان بإنشاء وزارة الصحراء و منصب وزير الصحراء داخل الحكومة الفرنسية، وكانت السلطات الفرنسية تردد شعار " **فرنسا تمتد من دنكيرك إلى تمنراست** ". والصحراء حسب ديغول من صنع الفرنسيين وكانت " شيئا بلا صاحب" لا سلطة فيها ولا سكانا، والفرنسيين هم الذين عرفوهم بها واكتشفوا ثرواتها فهي بالتالي من اختراعهم وبذالك لا سيادة لجزائر الشمال عليها .

كان موقف الحكومة المؤقتة بقولها: " **كيف نتصور جزائر مبتورة أنها أربعة أخماسها، مع جنوب خاص للسيادة الفرنسية ومهددة بنقل السكان وتقسيم الأراضي؟**" وفضلا عن ذالك جزائر مفتتة إلى جاليات متعارضة.... هل تعتقدون أن الشعب الجزائري وافق على تقديم هذا القدر من التضحيات لكي يرضى في النهاية بدولة لا تتمتع بأي من الشروط الضرورية لكي تتوحد وتستمر...إن الحل الوحيد الذي يكون واقعيا وحكيما في إطار إزالة فعلية للاستعمار، وتعاون مثمر هو الذي يحترم وحدة أرضينا وسيادة الشعب الجزائري [1].

انتهت المفاوضات بفشل كما كان متوقع إلى حد بعيد كون الطرف الفرنسي كان يريد أن يأخذ ما أمكن من أراضي الجزائر و أن يبقى على الهيمنة الفرنسية من خلال المعمرين وهذا ما قاله كريم بالقاسم حول نوايا فرنسا: " جزائر منقوصة من أِربعة أخماس ترابها، جزائر تسودها محميات تابعة للسلطة الفرنسية، جزائر تكون ثرواتها فعلا و قانونا خارج سيطرة الجزائريين، فضلا عن ذالك هناك وضع خاص لبعض المدن سيكون من شأنه أن يضمن عمليا تفوق الأوربيين بعيدا عن أي قاعدة ديمقراطية[2].

كتب سعد دحلب عن فشل مفاوضات ايفيان الأولى بقوله: " **كانت مواقفنا على طرفي نقيض إجمالا، كان المطلوب منا أن نضمن كل ما أنجزه الاستعمار لصالحه، ولم يكن لدى الجنرال أدنى شك إذ طلب منا أن نصادق بأنفسنا، طواعية على السيطرة الاستعمارية المفروضة بالقوة ومقابل ذالك سيكون لجزائري الشمال علم يرفرف فوق خمس أراضيهم،**

[1] رضا مالك، المرجع السابق، ص 188.

[2] جريدة المجاهد، **مؤامرة الاستعمار الفرنسي على الصحراء**، المرجع السابق، ص 25.

أراضي خاضعة من ناحية أخرى لسيطرة الأقلية الاستعمارية الفرنسية.... كان الاتفاق مستحيلا لم يكن في مقدورنا أن نقبل أدنى مساس بالحرمة الترابية.... وقد كان ذالك بمثابة مبدأ مقدس " [1].

لم تتوقف الاتصالات بين أعضاء الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، فقد التقى مندوبان من الحكومة الجزائرية في بال بسويسرا يومي 28-29 أكتوبر 1961،والذي جاء بعد مظاهرات 17 أكتوبر1961، ثم لقاء ثاني يوم 9 نوفمبر 1961، ثم لقاء في لي رس أيام 11-19 فيفري 1962، وكانت النقاط مدرجة في جدول الأعمال كلها لا تخرج عن الإطار الذي انطلقت منه المفاوضات وهي الاستقلال، الوحدة الترابية للجزائر بما فيها الصحراء، وحدة الشعب الجزائري، مصير الفرنسيين المدنيين بالجزائر ثم طبيعة العلاقات بين الجزائر المستقلة وفرنسا[2].

3-6 مفاوضات لي روس11-19 فيفري 1962

أعتبر هذا اللقاء منعرجا حاسما في العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث تم الموافقة على المبدئية في جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال الواردة فيه، جمعت هذه المفاوضات كلا من نائب رئيس الحكومة المؤقتة كريم بالقاسم[3]، سعد دحلب[4]، لخضر بن طوبال و محمد يزيد، وثلاث وزراء فرنسيين هم : لويس جوكس، جان دي بروغلي، رووبيرت بيران،

---

[1] سعد دحلب، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2008، ص 145.

[2] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 208.

[3] التحق بحزب الشعب الجزائري ، والتحق بالجبل بعد استدعائه من طرف السلطات الفرنسية اتهامه بالمساس بسيادة الدولة، أصبح مسؤول لحزب الشعب الجزائري، ترأس 22 مجاهدا كانوا يمثلون قيادة أركانه، ثم التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ على مؤتمر الصومام، عين نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة ووزيرا للقوات المسلحة، ثم وزيرا للشؤون الخارجية، شارك في مفاوضات ايفيان1961-1962، أنظر:

Mohamed Cherif elhoclne, **la reslstanceaba guerre de penance , 18 301962)** ;Kasbah édition ,p,84.

[4] ولد بقصر الشلالة، زاول دراسته الثانوية بثانوية ابن راشد بالبليدة إلى جانب عبان رمضان وبن يوسف بن خدة، بدأ نضاله مبكرا في حزب نجم شمال إفريقيا، التحق بجبهة التحرير الوطني عند اندلاع أول نوفمبر، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد كان عضو في مختلف تشكيلات الحكومة المؤقتة، أنظر، سعد دحلب، **المرجع السابق**، ص، 141.

اللقاء الذي أجري في شاليه منطقة ليروس، نتج عنه مشروع اتفاق كل من الواجب المصادقة عليه من الطرفين قبل مناقشته رسميا في ندوة جديدة في ايفيان الثانية، وتتلخص فيما يلي[1]:

- **ملف التعاون.**
- **الصحراء.**
- **البنود العسكرية.**
- **الفترة الانتقالية.**

ثم عرضت النقاط فيما بعد على المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس بليبيا أيام 22-27 فيفري 1962 وبعد دراستها تم التصويت بالجماع على مشروع الاتفاقية.

عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمر مابين 22-إلى 27 فيفري 1962، حيث تمت مناقشة مسودة الاتفاقية، ويبدو أنه كان الجميع متفقون حول وقف إطلاق النار إلا إنهم في نفس الوقت كان كل واحد منهم ينظر إليها بقلق إلى الوضع المؤلم الذي تعرفه البلاد[2]،وضم هذا المؤتمر جميع أعضاءه والبالغ عدهم 49 عضو من مجموع 71 عضو، وصوت على هذه الاتفاقية 45 عضو أما ربع[3] الأصوات الباقية رفضت التصويت عليها وهم ضباط قيادة الأركان العامة وهم هواري بومدين وقائد أحمد وعلي بومنجل وقائد الولاية الخامسة، وقد تميزت هذه المناقشة بتوتر وقلق شديدين، أما الأعضاء الغائبون فهو 22 عضو بسبب صعوبة الاتصال بين الخارج والداخل من قادة الولايات[4]، وخلالها تم إبراز مواطن الضعف فيها وتعرض هذا الاجتماع لكل من نقاط الاتفاقية وهنا تأكدت القطعية النهائية بين قادة الأركان والحكومة المؤقتة الذين رفضوا الانصياع لأوامرها التي لم تعد بنسبة لهم غير أمين صندوقهم المالي فقط[5].

نظرا لتجدر الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة و ظهر للعيان الانقسام على مستوى القيادة الثورية فقيادة الأركان شكلوا محور تلمسان الذي يقوده بن بلة

---

[1] عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص، 536.

[2] سعد دحلب، المرجع السابق، ص 150.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 538.

[4] المرجع نفسه، ص 539.

[5] سعد دحلب، المرجع السابق، ص 157.

تدعمه قوات الحدود الشرقية والغربية إلى جانب قادة الولاية الخامسة والسادسة أما قادة الولاية الرابعة التزمت الحياد وهذا ما أدى في النهاية إلى سقوط الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة، ويعود سبب رفض قيادة الأركان للاتفاقية ربما يعود إلى قيود الاتفاقية خاصة في المجالين الاقتصادي والعسكري بخصوص القواعد العسكرية و نظرا لتغليبهم للعمل العسكري على العمل السياسي و المفاوضات.

4 الصحراء الجزائرية من خلال اتفاقيات ايفيان الثانية 18 مارس 1962

تمت العودة إلى طاولة المفاوضات بجدية ورسمية بإيفيان حيث التقى الوفدان من جديد وتم الإعلان عن مباشرة المفاوضات الرسمية من الجانبين في وقت واحد من باريس وتونس يوم 5 مارس، وكان مفروضا إن يعلن عنها يوم 07 مارس 1962 كان الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم مع بن طوبال، دحلب، يزيد، بن يحيى، رضا مالك، الصغير مصطفاي، بن عودة عمار، والوفد الفرنسي برئاسة جوكس ويضم: برون، دوبروقلي، دي كاما، دي سيجين بازيسن، دولوس، شايي، لابوري، بيوكار، تريكو، فليب تيبو، فرانسوا بليزان[1].

بدأت المفاوضات حيث تجددت الاتصالات في عهد الرئيس ديغول بدعوة منه في 14 جوان 1960 وعقدت مفاوضات ميلان ما بين 25و29 جوان 1960، وكانت اللقاءات الرسمية العلنية بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعوامل خلالها المفاوضان الجزائريان " محمد بن يحيى، وأحمد بومنجل" بالمتمردين [2].

قد دامت هذه المفاوضات 12 يوما حيث في 18 مارس 1962 وقع الطرفان وثيقة وقف إطلاق النار كما اعترفت فرنسا خلال ذلك بسيادة الدولة الجزائرية كما قرروا إجراء استفتاء عام في الجزائر وفرنسا وفي 19 مارس 1962 تم توقيف القتال رسميا في منتصف النهار في كامل الجزائر[3].

---

[1] مبروك غريس إلياس تنايت قاسي، **المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية**، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلدs ، العدد 2، 2021، ص 801.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830إلى 1989**، ط1، الجزائر دار المعرفة 2006، ص 116.

[3] فاطمة بوراس مروة رحال، **الاتصالات الجزائرية الفرنسية المفاوضات 1956-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2017-2018، ص 54.

تم مناقشة كل التعديلات على الاتفاقات في اجتماع المجلس الوطني للثورة من 22-27 فيفري، فقد أشار جوكس إلى الصحراء ومسألة الحدود الأمنية والمواقع التقنية لتحديد المواضع والمواقع العسكرية والتسهيلات الجوية والخمس سنوات كولومب بشار، رقان، وعين أمقل، وما يخص وضعيتهم بعد خمس سنوات وكذلك الحركة البحرية[1].

4-1 مضمون اتفاقية ايفيان من الناحية الاقتصادية

لقد توصلت المفاوضات التي جرت التي بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى اتفاق مشترك بين العلاقات بين فرنسا والجزائر ويتضمن عدة بنود تشمل مختلف الميادين من بينها الاقتصادية كما يمكن تبيين أهم ما جاء فيها فيما يلي:

- مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر فقد نصت في المادة الأولى على أن فرنسا ستواصل تقديم مساعدتها التقنية وعونها المالي للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر ويكون هذا العون على مدى ثلاث سنوات.

- في إطار مبدأ الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر تتمتع المبادلات مع فرنسا المبنية على أساس تبادل المنافع ومصلحة كل الفريقين بنظام خاص[2].

- تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار، بين البلدين من أجل تشجيع النمو.

- يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا و خاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون ما عدا الحقوق السياسية.

- تدخل الجزائر في منطقة الفرنك وتحدد علاقاتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادئ المذكورة في المواد 9-10-11 والتي جاء فيها تحويل عمليات العملة الجزائرية إلى عملة فرنسية.

- في إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة خاصة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كليا أو جزئيا.

[1] مبروك غريس إلياس تنايت قاسي، المرجع السابق، ص 801.

[2] فاطمة بوراس مروة رحال ، المرجع السابق، ص 62.

– تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بالسندات المنجمية أو النقلية التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للبحث والاستقلال أو نقل الهيدروكاربور سائلا أو غازيا والمواد المعدنية الأخرى وذلك في الولايات الجزائرية الثلاثة عشر الواقعة في الشمال.

– يتضمن التعاون الجزائري الفرنسي إنشاء جهاز فني للتعاون الصحراوي يمثل فيه الجانبان شبه متساوي، ويعمل على تطوير الشبكات الجوفية اللازمة لاستثمار ما تحت الأرض مع إبداء الرأي في مشاريع القوانين ذات الصبغة المنجمية ودراسة المطالب المتعلقة بهذه المشاريع بإعطائها رخص التنقيب ولكن الدولة الجزائرية هي التي تمنح هذه الرخص وتتولى تحديد التشريع المنجمي في إطار السيادة الكاملة.

– كما تضمنت المصالح الفرنسية بواسطة ممارسة الحقوق المتعلقة برخص الاستقلال المناجم التي منحتها فرنسا حسب قوانين تشريع البترول الصحراوي كما هو موجود حاليا[1].

– ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم وعلى تبادل المنفعة والمصلحة تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين والمعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات، وفي مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية وتساهم في تطورها الاقتصادي.

– تكفل الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة، بامتيازات استغلال المناجم والمحروقات وحرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطاتها حق المستوطنين في اختيار بين الجنسية الجزائرية والفرنسية مع إعطائهم ضمانات كافية للاحتفاظ بأملاكهم وأموالهم[2].

– منحت الفرنسيين امتيازات اقتصادية والتعاون في مجال استثمار الثروات الطبيعية لاسيما استخدام النفط في الصحراء لأنها نصت على الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية وممارسة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها فرنسا وتكون الأفضلية للشركات الفرنسية عند منح تراخيص التعدين...

لقد حققت اتفاقيات ايفيان في مجال العلاقات الاقتصادية وأشكال التعاون بين البلدين تم التوصيل إلى تسوية لكن في المجمل التصورات الفرنسية هي التي تحققت بوجه عام

---

[1] فاطمة بوراس مروة رحال، المرجع السابق، ص 63.

[2] مراد بوعباش، **قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان أنموذجا**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان، 2018،ص ص 235، 236.

حيث صرح ديغول على الاتفاقيات بقوله: " يوجد في هذه الاتفاقيات كل ما أردنا أن يوجد فيها"[1].

كما تضمنت هذه الاتفاقيات جملة من اتفاقيات التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية سارية المفعول لمدة 20 سنة، حيث تم التركيز على الوحدة الترابية وقضية الصحراء والبترول في لقاءات بال الأولى 28و29 أكتوبر 1961 ولقاء بال الثاني في 09 نوفمبر 1961 وأن وضع قانون البترول من صلاحيات الحكومة الجزائرية ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

إن الصحراء كانت من نقاط الخلاف الكبرى في مفاوضات اتفاقيات ايفيان بين السلطات الفرنسية والوفد المفاوض الجزائري ممثلا لجبهة التحرير الوطني الذين أدركوا خطورة التنازل وما سيخلفه ذلك من تكاليف باهظة في مسيرة التشييد والبناء لقد قرر قادة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر الصومام سنة 1956[2]، بتصميم الإطار العام للمفاوضات مع فرنسا مع تحديد للإقليم الجزائري ومنها الصحراء الجزائرية التي لا يمكن التفاوض حولها ما دفع الرئيس الفرنسي إلى القول: " **أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب اعتبارها جزءا من الجزائر** " [3]

إن الطرف المفاوض الجزائري حسب رضا مالك: كانت اهتماماته تركز على إنهاء الحرب وتكريس السلم، و إفتكاك الاعتراف الفرنسي بوحدة التراب الوطني واعتبار الصحراء جزء لا يتجزأ من البلاد إلى جانب وحدة الشعب الجزائري خاصة بعد لجوئها إلى سياسة فرق تسد والحديث عن وجود أقليات وعرقيات لا تمت للجزائر بصلة بل لها إنتهاءات بربرية ورومانية[4].

---

[1] مراد بو عباش، المرجع السابق، ص 236.

[2] انعقد مؤتمر الصومام يوم 20أوت 1956 في قرية إيفري الواقعة بالمنطقة الثالثة ولاية بجاية حاليا، وخرج بوثيقة سياسية شاملة تعتبر قاعدة إيديولوجية تحدد منهجية الثورة المسلحة مرفقة بتصور مستقبلي للآفاق والمبادئ والأسس التنظيمية للدولة الجزائرية بعد استعادة السيادة الوطنية. للمزيد أنظر: بشير سعدوني، **اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة حولها**، جامعة الجلفة، مجلة آفاق للعلوم، العدد الخامس، 2016، ص 383.

[3] العربي العربي محمد فراحي عبد القادر بوغازي، **الصحراء الجزائرية اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير**، مجلة البحوث والعلوم السياسية، المجلد06، العدد 02، 2020، ص 167.

[4] شارل ديغول، **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، الإصدار 4، بيروت منشورات عويدات، ص 138.

لم يكن استرجاع الصحراء سهلا وهينا، بل نتيجة مفاوضات مرهقة تستحق كل التقدير والعرفان وعليه فإن الرئيس الأول للحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس قال: " **أن البترول الجزائري ملك للدولة الجزائرية ولا يمكن التنازل عليه وفي شهر فيفري 1961 في مدينة" LUCERNE**" طرحت وجهتا نظر مختلفتان:

- الطرف الفرنسي بقيادة جورج بومبيدو، و" B.DE LUSSE "والذي أكد على صعوبة تخلي فرنسا عن مستثمراتها في الجزائر وأن مصالح الجزائريين في التعاون مع فرنسا.
- الطرف الجزائري بقيادة السيدين علي بومنجل والسيد بولحروف واعتمادها على المبرر الجغرافيا فالجزائر تتكون من الأطلس التلي الهضاب العليا والصحراء وعليه فإن الجزائر غير قابلة للتقسيم. [1]

لقد حققت اتفاقيات ايفيان من حيث الأساس الأهداف الاقتصادية حيث تم التوصيل إلى تسوية لكن في مجمل التصورات هي التي تحققت بوجه عام حيث صرح ديغول على الاتفاقيات بقوله " يوجد في هذه الاتفاقية كل ما أردنا أن يوجد فيها"[2].

4-2 بنود اتفاقية ايفيان الثانية 18 مارس 1962

تتضمن اتفاقية ايفيان[3] في محور إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن أرض الصحراء على مقدمة وأربعة أبواب: وسنحاول في هذا المحور أن نشير في كل نقطة نظرا للنقاش الذي دار حول قضية الصحراء.

تم التحدث في المقدمة عن تعهد كل من الجزائر وفرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء، وعن حلول الجزائر محل فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة لها حق تطبيق القانون المنجمي والنفطي بالصحراء. كما تتعهد كل من الجزائر وفرنسا على احترام مبادئ التعاون المبنية أعلاه والعمل على تطبيق الأحكام التالية :

[1] جريدة الجمهورية ، **أهم بنود اتفاقية ايفيان**، ، 19 مارس 2012.

[2] مراد بو عباش، المرجع السابق، ص 236

[3] أنظر الملحق رقم 14، نص اتفاقية ايفيان في ما يخص ملفات الصحراء الجزائرية، ص 161 166.

- الباب الأول: الهيدروكاربور السائل والغازي.

أ- ضمان الحقوق المكتسبة وامتداداتها

وجاء في **البند الأول** أن الجزائر تؤكد على تطبيق الحقوق المرتبطة بالسندات المنجمية والنقلية المعطات من قبل الجمهورية الفرنسية تطبيقا لقانون البترول الصحراوي [1]." **تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين والنقل، التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية طبقا لقانون نفط الصحراء، تتعلق هذه الفترة بمجموع عقود التعدين والنقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير ومع ذالك فإنه بعد وقف أطلاق النار لم تصدر فرنسا تراخيص جديدة، للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها.**

أ- يقصد بامتيازات التعدين والنقل مايلي:

1-تراخيص التنقيب.

2- تراخيص التنقيب المسمات بتراخيص(د).

3- التراخيص المؤقتة للاستغلال.

4-امتيازات الاستغلال والاتفاقيات الخاصة بذلك.

5-الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور وتراخيص النقل الخاص بذلك.

ب- يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المرتبطة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال، ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات والساورة حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل" [2].

- **البند الثاني:** يحدد قانون البترول الصحراوي حقوق والتزامات حاملي السندات المنجمية و النقلية وحقوق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات و العقود

[1] J. O. R. F, n° 67,20 mars 1962, p, 3026

[2] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير للجزائر اتفاقية ايفيان**، تر، لحسن زغدا رومحل العين جبائلي ، د. م. ج، الجزائر، 1987، ص، ص 110، 111.

الموافقة عليها في الجمهورية الفرنسية [1]. "**يحدد قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص، حقوق و التزامات حاملي تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين والمعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات والعقود الموافقة عليها في الجمهورية الفرنسية** "[2]

أما البند **3 و 4 , 6،5، 7**، جاء فيهم أن حامل السندات المنجمية وشركائهم، لهم الحق في نقل إنتاجهم من الهيدروكاربون السائل والغازي إلى أماكن التكرير والتفريق وتأمين تصدريهم وفقا لتوصيات الهيئة يمارس صاحب الامتياز وشركائه حقهم في تصرف الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة، على أن يكون سعر التبادل طبق التقسيم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي، تطبق أحكام هذا الباب دون تمييز على جميع حاملي السندات المنجمية والنقلية وشركائهم، تمتنع الجزائر عن المساس بحقوق ومصالح وأصحاب السهم أو حاملي الأسهم المنجمية أو النقلية[3].

البند 3: " يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل، وذلك في ما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بإنتاج الهيدروكاربور السائل والغازي وتأمين نقله وضمان تصديره".

البند4: " يمارس صاحب الامتياز وشركائه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي يختارها، حقهم بالتصرف في حرية الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر ومعامل التكرير المحلية ".

البند 5: " يجب أن يكون سعر التبادل وتقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابقة للتقييم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي".

[1] J. O. R. F op, cit, p, 3026

[2] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 111.

[3] J. O. R. F op, cit, p, 3026

البند6: " **تطبق هذه النظم يدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين والنقل وشركائهم مما كان وضعهم القانوني وبدون النضر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم وجنسيتهم ومركزهم الاجتماعي**".

البند7: " **تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين والنقل أو شركائهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم**"[1].

ب- ضمانات تتعلق بالمستقبل (سندات منجمية أو نقلية جديدة)

جاء في البند8: أنه طوال ستة سنوات اعتبارا من تطبيق هذه الأحكام تعطي الجزائر الأولوية للشركات الفرنسية في حقل ايجازات التنقيب والاستثمار." **تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم، الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة**[2]".

وفي البند 9: تم منع الجزائر من اتخاذ أي إجراء تمييزي يضر بالشركات الفرنسية وشركائها العاملين في استكشاف أو استثمار أو نقل الهيدروكاربور السائل أو الغاز[3]." **لا تقدم الجزائر على أي إجراء تمييزي يمس بمصالح المؤسسات الفرنسية وشركائها المعنيين بالمد عن المحروقات السائلة أو الغازية واستغلالها**"[4].

ج- نظم عامة:

أي أحكام مشتركة تتضمن البند 10: الذي ينص على أن عمليات الشراء أو البيع لأجل تصدير المحروقات الصحراوية الهيدروكاربور المعد أو بعد تعديلات تقنية لتموين فرنسا أوبلدان منطقة الفرنك تدفع أثمانها بالفرنك الفرنسي وتحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ

[1] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 111.

[2] المرجع نفسه ص 112.

[3] J. O. R. F op, cit, p, 3027

[4] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 112.

اتفاقية التعامل النقدي[1]. " **تتم بعملة الفرنك عمليات بيع وشراء الهيدروكاربور الناتج من الصحراء، والمعد مباشرة وبعد التعديلات الفنية لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك لتصدير هيدروكاربور الصحراء خارج منطقة الفرنك، يطرح للمناقشة الحرة، وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ، اتفاقيات التعامل النقدي التي أشرنا إليها في المادة (11) من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي** " [2].

- الباب الثاني: المواد المعدنية الأخرى

تطرق هذا الباب حول المواد المعدنية الأخرى الغير نفطية والغازية والشروط المطلوبة على فرنسا والجزائر معا وعلى سبيل المثال من طرف فرنسا

في البند11: أنه لن تصدر تراخيص جديدة للتنقيب والمناطق التي تخصص بعد ذلك إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية الفرنسية[3]." **تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكاربور يبقى نظام هذه الامتيازات مطابقا للنظم المطبق عند وقف إطلاق النار**[4]."

وفي البند 12: تقرر أنه يمكن للشركات الفرنسية أن تعلن منحها تراخيص و امتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى[5]. " **تستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب منحها تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى، و ستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى وذلك فيما يختص بممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين**[6] ".

---

[1] J. O. R. F op, cit, p, 3027

[2] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 112.

[3] J. O. R. F, op, cit, p, 3027

[4] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 113.

[5] J. O. R. F, op, cit, p, 3027

[6] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 113.

- الباب الثالث : الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

في البند 13: يتحدث عن الهيئة التي تتكون بالشراكة مع فرنسا والجزائر والتي سيعهد إليها هذا الاستثمار[1]." **يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية**[2]

البند14: خصص لكيفية تكوين الصحراء بحيث يديرها مجلس يضم عددا متساويا من ممثلي البلدين.

البند 15: خصص لها استقلال مالي وموضفوها من رعايا البلدين.

البند 16: جاء لتنمية وصيانة البني التحتية الضرورية لنشاطات المنجمية.

البند 17: خصص لتدرس الهيئة الطلبات المتعلقة بالسندات المنجمية والحقوق الناجمة عن هذه السندات بحيث تؤمن الرقابة الإدارية على الشركات المرخص لها، أما نفقات الهيئة تشمل نفقات التشغيل، نفقات صيانة المنشئات القائمة[3].

- الباب الرابع: التحكيم:

في هذا الباب تم العمل من أجل الفصل في المنازلات التي يمكن أن تنشأ بين السلطة العامة والشركة صاحبة الامتياز يتم اللجوء إلى المحاكم الإدارية الفرنسية المختصة وفي هذه الحالة مجلس الدولة الفرنسي باعتباره أعلى محكمة إدارية[4]." **جميع التنظيمات المخالفة والدعاوي والمنازعات بين السلطة العامة وأصحاب الحقوق المذكورة في الباب السابق، ويحدد كل فريق من المتخاصمين حكما ويختار الحكمان ثالثا يكون هو رئيس المحكمة وفي حالة عدم الاتفاق على هذا التحديد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بها التحديد بناءا على طلب الطرف الأسبق إليه، ويعتبر الحكم نافذا بدون حاجة إلى إصدار أوامر بالتنفيذ في أراضي الطرفين. يعتبر الحكم نافذا خارج أراضي الطرفين خلال ثلاثة أيام التي تلت النطق بالحكم**"[5].

---

[1] J. O. R. F op, cit, p, 3027

[2] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 113.

[3] J. O. R. F op, cit, p, 3028

[4] نازلي معوض أحمد، **العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأمين البترول**، الهيئة المصرية للكتاب، د. م، 1978، ص 41.

[5] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 115.

ومن خلال دراستنا لملف الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية استنتجنا أن المحادثات الجزائرية الفرنسية معركة سياسية حاسمة أكد فيها المفاوض الجزائري مقدرته على تسيير اللعبة السياسية بحنكة وحكمة خدمت الثورة وعبرت بصدق عن إرادة مجلسها الوطني فكانت بذالك نصرا سياسيا يضاف إلى النصر العسكري الذي حققه جيش التحرير في الأرياف والمدن.

فتحت هذه المفاوضات الطريق نحو الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة دون نقصان ووحدة التراب الوطني والشعب الجزائري، و إن بدا البعض أن النتائج المتوصل إليها في اتفاقيات ايفيان تحمل في طياتها بذور الهيمنة والتبعية في صورة استعمار جديد، لكنه سرعان ما تبدد كل ذالك بعد الاستقلال باسترجاع الثروات الجزائرية عن طريق التأميمات، والتخلص من البنود السلبية في الاتفاقية تدريجا.

نجد أيضا تمسك فرنسا بالصحراء من خلال الامتيازات التي منحتها الشركات الفرنسية أو بالأحرى الأفضلية لها في التنقيب واستغلال ثروات باطن الأرض وأيضا التعامل وفق قانون بترول الصحراء الذي صدر بتاريخ 22نوفمبر 1958، كما أراد ديغول بقلب صفحة حر بالجزائر للتمكن من المرور إلى أمور أخرى فقد كان يريد إنهاء العملية بسرعة من أجل بعض المزايا (القواعد الصحراوية والبترول) بعدها تم تأميم الغاز والبترول والمحروقات بصفة عامة سنة 1971 وبهذا التأمين أصبحت الجزائر تتحكم في مواردها واقتصادها غير مرتبط بالاقتصاد الفرنسي.

الخاتمة

توصلنا في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ المشاريع الاقتصادية الفرنسية في الجنوب الجزائري 1900-1962، إلى جملة من الملاحظات والاستنتاجات يمكن أن نوجزها في مايلي:

1. الصحراء الجزائرية بحكم مساحتها الشاسعة وموقعها الاستراتيجي الهام، وامتدادها الواسع ومحاذاتها للكثير من البلدان والشعوب كان أحد أسباب التوجه الفرنسي نحوها فمن خلالها تحقق فرنسا هدفها في تكوين إمبراطورية مترامية الأطراف من شمال إلى أقصى جنوب القارة الإفريقية.

2. الثروات الطبيعية المتعددة للصحراء قد شكلت عنصر جذب واهتمام للسلطات الاحتلال الفرنسي وهو ما جعلها تسعى جاهدة لاحتضانها وتنفيذ مخططاتها، كما عملت على إرسال البعثات لاستكشاف هذه المنطقة ودراستها بهدف التوغل داخل القارة السمراء والسيطرة على أراضيها.

3. السلطة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال كانت مهتمة بالجنوب الجزائري وخاصة الصحراء حيث سخرت كل الإمكانيات للوصول إلى أعماقها واستنزاف ثرواتها.

4. السياسة الاستعمارية كانت تمثل شبه استثناء لما تطمح فرنسا حقيقة لتجسيده في الصحراء الجزائرية فكل ما استولت عليه في شرق البلاد وغربها من خيرات لم يمنحها فيما تزخ به الصحراء فسطرت لذلك مشاريع عدة خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي فمنها ما نفذ كمشروع السكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب، ومنها الذي تم التنقيب عنها كاكتشاف البترول واكتشاف الغاز وكانت هذه المشاريع الاقتصادية على اختلافها لا تهدف إلى خدمة مصالح سكان الصحراء بل كانت طريقا للسيطرة على المنطقة من أجل الشروع في تنفيذ مصالحها.

5. بعد أن توسعت السلطات الاستعمارية في الجنوب الجزائري أدركت أهمية السيطرة على الطرق التجارية باعتبار مناطق الجنوب تمثل معبرا تجاريا يربط بين عدد من الحواضر والمدن الإفريقية ذات الأهمية التجارية والاقتصادية.

6. لقد حققت فرنسا العديد من الانجازات في المنطقة من بينها الاهتمام بالجانب الفلاحي في الجنوب الجزائري نظرا لما يتميز به هذا الإقليم من خصائص طبيعية مثل المناخ والتربة

الملائمين بزراعة العديد من المنتوجات وقد لاقت رواجا كبيرا في الأسواق الأوروبية مثل النخيل والتمر التي حققت بفضلها أموالا طائلة كما اهتمت بمنتوجات زراعية أخرى كالقطن.

7. استفادت فرنسا من المشاريع الاقتصادية التي أقامتها في الصحراء من معادن وموارد طاقوية من خلال النهوض باقتصادها المنهار جراء حربها مع الجزائر وتخلصت بذلك من التبعية للدول الكبرى حيث اهتمت بالتنقيب عن الثروات الطبيعية التي شكلت عجلة دفع بالنسبة لها للخروج من الأوضاع التي كانت تعيشها في تلك الفترة وقد كان اكتشاف البترول أهم انجاز حققته لأنه ساهم في خروجها من الأزمة الاقتصادية التي عانت منها بعد الحرب العالمية الثانية.

8. عملت على التنقيب عن المياه وإنشاء آبار ارتوازية لإقامة بعض الواحات المختلفة كل هذا لتستطيع السلطات تعديل جو المنطقة والتأقلم معه لتسهل لها تنفيذ مخططاتها.

9. أن مشروع الفصل في السياسة الاستعمارية الفرنسية كان حقيقة واضحة منذ سنة 1953، وهذا نتيجة لاندلاع الثورة وكمشروع تسوية سعى ديغول لأجله واستنفذ جميع الطرق والوسائل، وسخر لذلك الإمكانيات لأجل وضع الصحراء تحت كيان سياسي مستقل عن الجزائر.

10. اعترفت اتفاقيات ايفيان بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري إلا أنها ألزمت الجزائر على الاستمرار بالعمل بقانون البترول الصحراوي الذي حد و بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة على تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية.

11. أظهرت جملة المشاريع الاقتصادية الفرنسية الصحراوية مدى وعي الشعب الجزائري بأهمية الوحدة الوطنية وعدم تخليه عن أي شبر من أرضه وهذا ماتجسد فعلا من خلال إحباط كل المؤامرات والمناورات الفرنسية لفصل الصحراء.

الملاحق

الملحق رقم:01

قانون 01 أكتوبر و03 ماي 1841

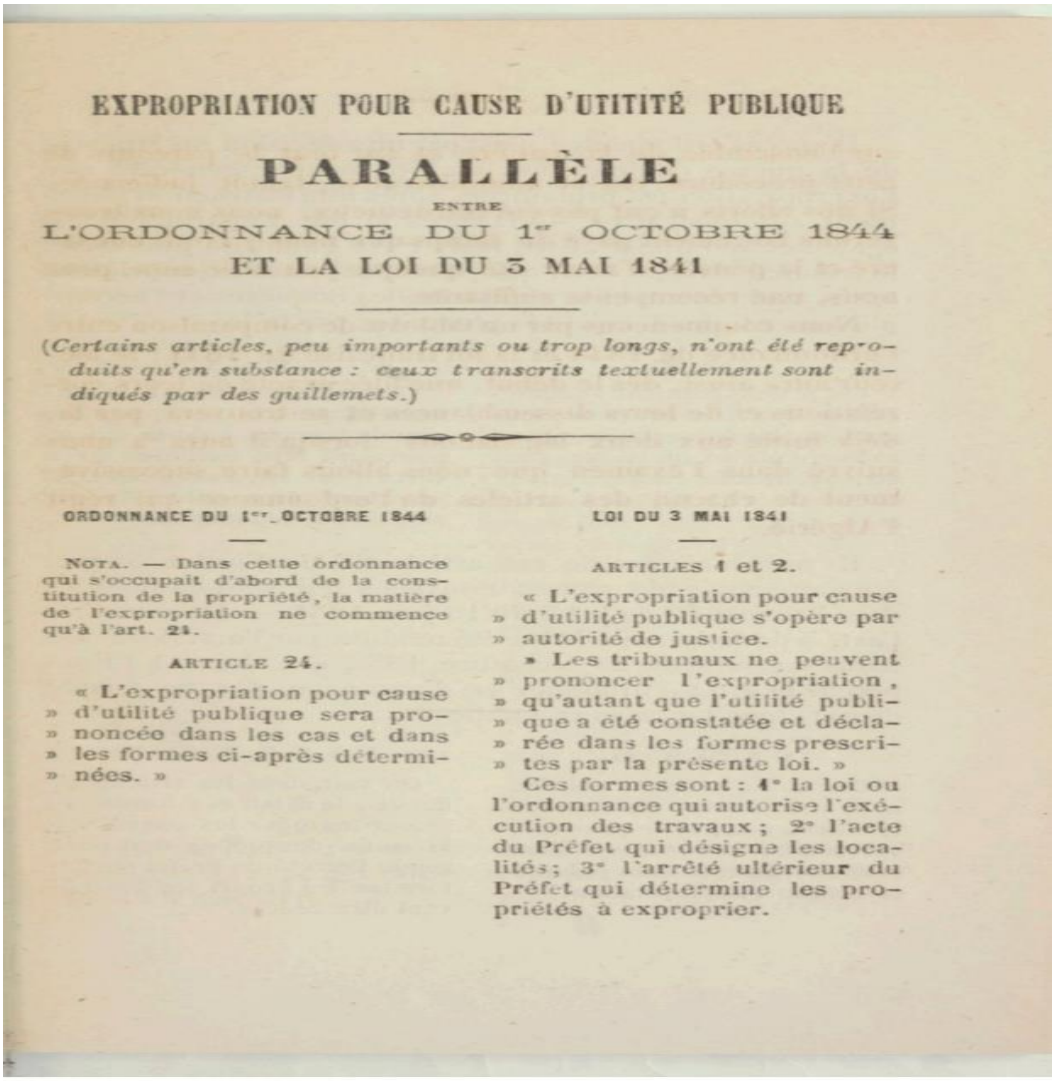

EXPROPRIATION POUR CAUSE D'UTITITÉ PUBLIQUE

PARALLÈLE

ENTRE

L'ORDONNANCE DU 1er OCTOBRE 1844

ET LA LOI DU 3 MAI 1841

(Certains articles, peu importants ou trop longs, n'ont été reproduits qu'en substance : ceux transcrits textuellement sont indiqués par des guillemets.)

ORDONNANCE DU 1er OCTOBRE 1844

NOTA. — Dans cette ordonnance qui s'occupait d'abord de la constitution de la propriété, la matière de l'expropriation ne commence qu'à l'art. 24.

ARTICLE 24.

« L'expropriation pour cause » d'utilité publique sera pro- » noncée dans les cas et dans » les formes ci-après détermi- » nées. »

LOI DU 3 MAI 1841

ARTICLES 1 et 2.

« L'expropriation pour cause » d'utilité publique s'opère par » autorité de justice.

» Les tribunaux ne peuvent » prononcer l'expropriation, » qu'autant que l'utilité publi- » que a été constatée et décla- » rée dans les formes prescri- » tes par la présente loi. »

Ces formes sont : 1° la loi ou l'ordonnance qui autorise l'exécution des travaux ; 2° l'acte du Préfet qui désigne les localités ; 3° l'arrêté ultérieur du Préfet qui détermine les propriétés à exproprier.

المصدر :

Commentaire théorie e théorique et pratique de lordonnance du 1er octobre 1844 sur léxpropropriation et loccupation temporaire, soucegallica. Bnf.fr/ bibliothéque de France,p25.

الملحق رقم:02

قانون 16 جوان 1851، باللغة الفرنسية

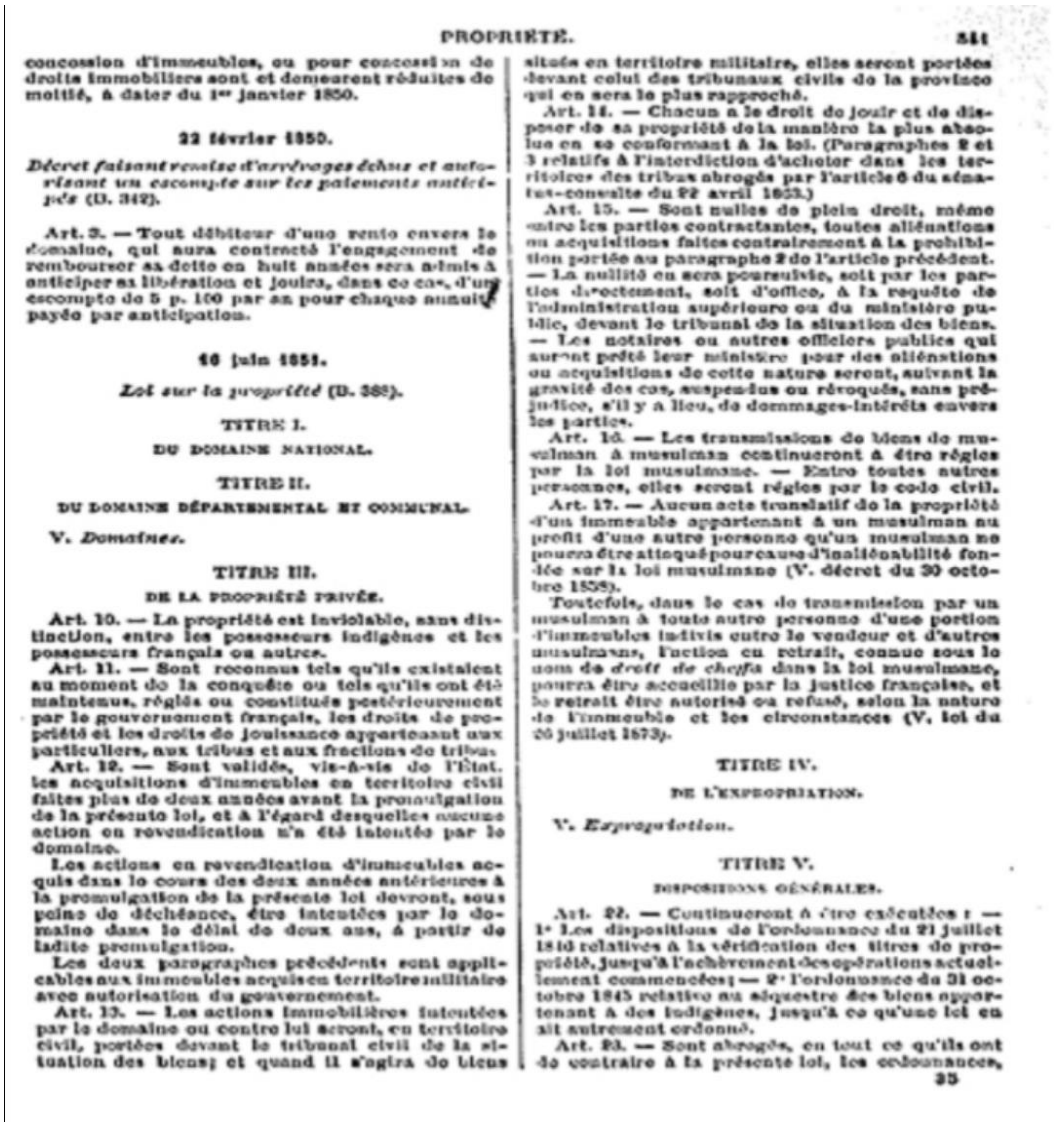

PROPRIÉTÉ. 541

concession d'immeubles, ou pour concession de droits immobiliers sont et demeurent réduites de moitié, à dater du 1er janvier 1850.

22 février 1850.

Décret faisant remise d'arrérages échus et autorisant un escompte sur les paiements anticipés (B. 342).

Art. 3. — Tout débiteur d'une rente envers le domaine, qui aura contracté l'engagement de rembourser sa dette en huit années sera admis à anticiper sa libération et jouira, dans ce cas, d'un escompte de 5 p. 100 par an pour chaque annuité payée par anticipation.

16 juin 1851.

Loi sur la propriété (B. 388).

TITRE I.

DU DOMAINE NATIONAL.

TITRE II.

DU DOMAINE DÉPARTEMENTAL ET COMMUNAL.

V. *Domaines.*

TITRE III.

DE LA PROPRIÉTÉ PRIVÉE.

Art. 10. — La propriété est inviolable, sans distinction, entre les possesseurs indigènes et les possesseurs français ou autres.

Art. 11. — Sont reconnus tels qu'ils existaient au moment de la conquête ou tels qu'ils ont été maintenus, réglés ou constitués postérieurement par le gouvernement français, les droits de propriété et les droits de jouissance appartenant aux particuliers, aux tribus et aux fractions de tribus.

Art. 12. — Sont validés, vis-à-vis de l'État, les acquisitions d'immeubles en territoire civil faites plus de deux années avant la promulgation de la présente loi, et à l'égard desquelles aucune action en revendication n'a été intentée par le domaine.

Les actions en revendication d'immeubles acquis dans le cours des deux années antérieures à la promulgation de la présente loi devront, sous peine de déchéance, être intentées par le domaine dans le délai de deux ans, à partir de ladite promulgation.

Les deux paragraphes précédents sont applicables aux immeubles acquis en territoire militaire avec autorisation du gouvernement.

Art. 13. — Les actions immobilières intentées par le domaine ou contre lui seront, en territoire civil, portées devant le tribunal civil de la situation des biens; et quand il s'agira de biens situés en territoire militaire, elles seront portées devant celui des tribunaux civils de la province qui en sera le plus rapproché.

Art. 14. — Chacun a le droit de jouir et de disposer de sa propriété de la manière la plus absolue en se conformant à la loi. (Paragraphes 2 et 3 relatifs à l'interdiction d'acheter dans les territoires des tribus abrogés par l'article 6 du sénatus-consulte du 22 avril 1863.)

Art. 15. — Sont nulles de plein droit, même entre les parties contractantes, toutes aliénations ou acquisitions faites contrairement à la prohibition portée au paragraphe 2 de l'article précédent. — La nullité en sera poursuivie, soit par les parties directement, soit d'office, à la requête de l'administration supérieure ou du ministère public, devant le tribunal de la situation des biens. — Les notaires ou autres officiers publics qui auront prêté leur ministère pour des aliénations ou acquisitions de cette nature seront, suivant la gravité des cas, suspendus ou révoqués, sans préjudice, s'il y a lieu, de dommages-intérêts envers les parties.

Art. 16. — Les transmissions de biens de musulman à musulman continueront à être réglées par la loi musulmane. — Entre toutes autres personnes, elles seront réglées par le code civil.

Art. 17. — Aucun acte translatif de la propriété d'un immeuble appartenant à un musulman au profit d'une autre personne qu'un musulman ne pourra être attaqué pour cause d'inaliénabilité fondée sur la loi musulmane (V. décret du 30 octobre 1858).

Toutefois, dans le cas de transmission par un musulman à toute autre personne d'une portion d'immeubles indivis entre le vendeur et d'autres musulmans, l'action en retrait, connue sous le nom de *droit de chefa* dans la loi musulmane, pourra être accueillie par la justice française, et le retrait être autorisé ou refusé, selon la nature de l'immeuble et les circonstances (V. loi du 26 juillet 1873).

TITRE IV.

DE L'EXPROPRIATION.

V. *Expropriation.*

TITRE V.

DISPOSITIONS GÉNÉRALES.

Art. 22. — Continueront à être exécutées : — 1° Les dispositions de l'ordonnance du 21 juillet 1846 relatives à la vérification des titres de propriété, jusqu'à l'achèvement des opérations actuellement commencées; — 2° l'ordonnance du 31 octobre 1845 relative au séquestre des biens appartenant à des indigènes, jusqu'à ce qu'une loi en ait autrement ordonné.

Art. 23. — Sont abrogés, en tout ce qu'ils ont de contraire à la présente loi, les ordonnances,

35

المصدر:

e.sautayra , legislation de lalgerie : lois , ordonnances , decret et arretes , seconde edition , maison neuve et de librairiresediteures, paris 1883, p 541.

الملحق رقم:03

النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22أفريل 1863، باللغة العربية.

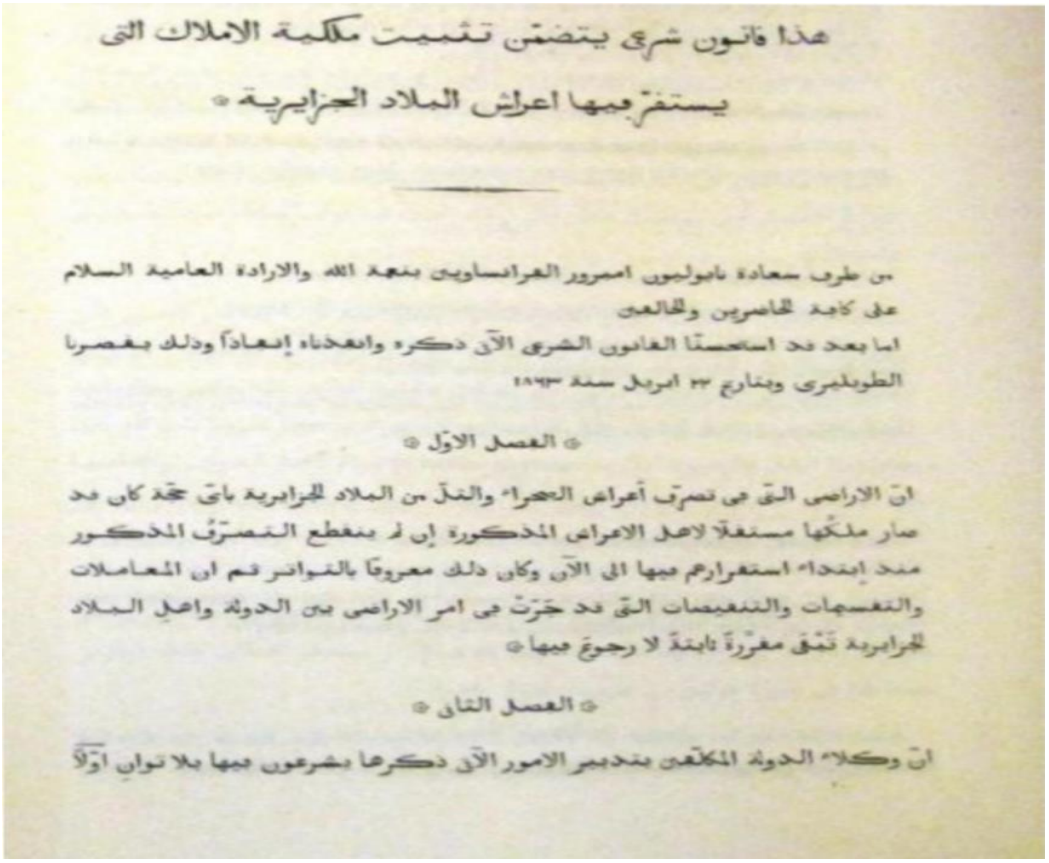

هذا قانون شرعي يتضمن تقسيمت ملكية الاملاك التي يستقر فيها اعراش الملاد الجزايرية ٭

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام على كافة الحاضرين والغائبين

اما بعد فد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا الطويلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

٭ الفصل الاوّل ٭

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من الملاد الجزايرية باتي حقه كان قد صار ملكها مستقلا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفاً بالتواتر ثم ان المعاملات والتقسيمات والتنقيصات التي قد جرّت في امر الاراضي بين الدولة واهل الملاد الجزايرية تبقى مقرّرة ثابتة لا رجوع فيها ٭

٭ الفصل الثاني ٭

انّ وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

تحدّدون الاراضي التي للاعراب الحمراء والنقل ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراب بلاد النقل وغيرها من الاوطان القابلة للحراثة ويوزّعونها على الدوابر التي يشغل عليها العرش المذكور بعد تعديل الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوار ويُفرزون أنسانها لاهل الدوار والخاصة ليستغلّوا بملكها وذلك التقسيم يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن لانهم لا يشرعون في ذلك الا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت ولحال رابعاً يشير توزيع الاقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرٌ سلطانية تصدر في ذلك ❁

❁ الفصل الثالث ❁

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في تقسم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشغل عليها العرش المذكور وكيفية العمل حين يريد اهل الدوار نقل أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر والخاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ❁

❁ الفصل الرابع ❁

ان المطالب العشرية وانواع اللوازم التي يجب دفعها على الاعراب المستقرين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ❁

❁ الفصل الخامس ❁

انّ حقوق الدولة في أملاك المالك وحقوق كل من كان مستقلاً بملك عقاره لا تغيّر

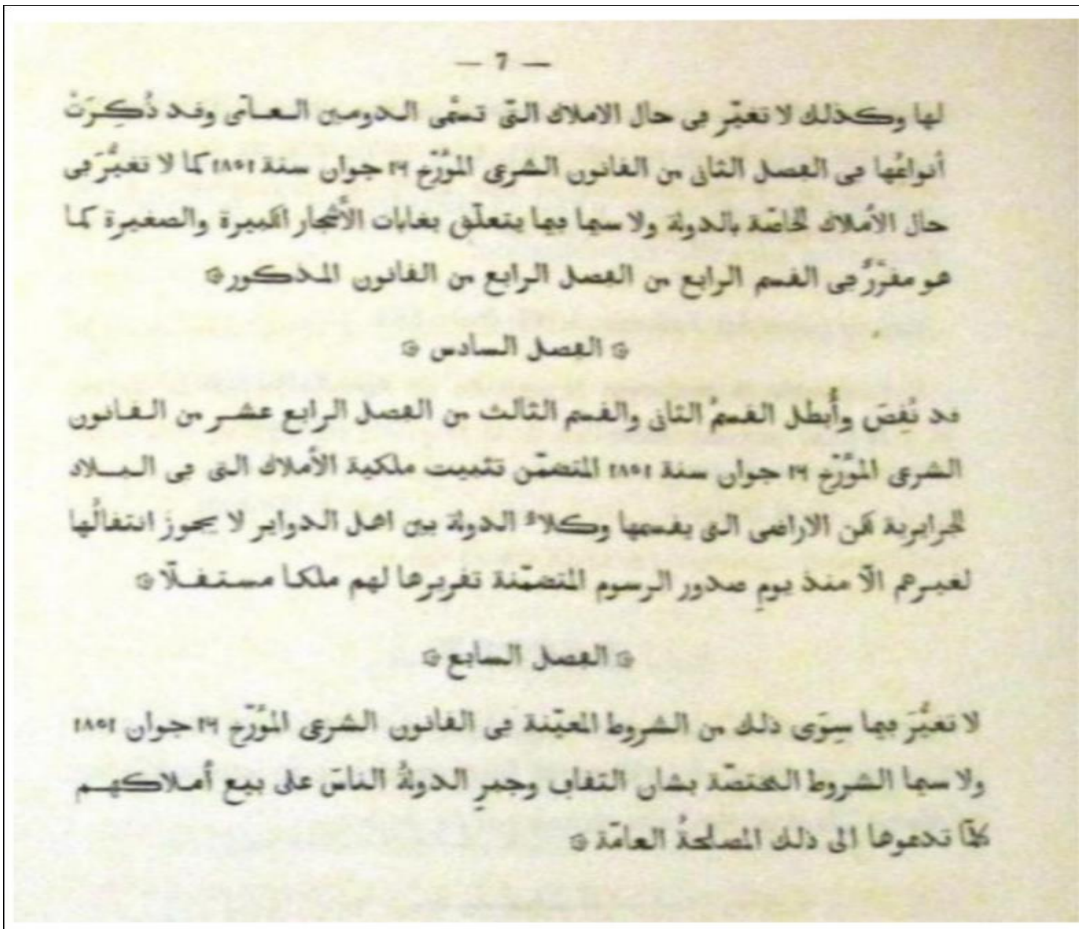

— 7 —

لها وكذلك لا تغيّر في حال الاملاك التي تسمّى الدومين العمومي وقد ذُكِرَتْ أنواعُها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تغيّرُ في حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطِلَ القسمُ الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد الجرابرية كمن الاراضي التي بقسمها وكلاءُ الدولة بين اهل الدوابر لا يجوز انتقالُها لغيرهم الاّ منذ يوم صدور الرسوم المتضمّنة تفويرها لهم ملكا مستقلاّ ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تغيّرُ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة في القانون الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصّة بشأن التقاضي وجبرِ الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

المصدر:

صالح حيمر السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص، 313 315.

الملحق رقم :04

النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م باللغة الفرنسية

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

ART. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du *Tell* et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

ART. 3. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

ART. 4. — Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

ART. 5. — Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *Beylick* et ceux des propriétaires des biens *melk*.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 9 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

ART. 6. — Le second et le troisième paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

ART. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

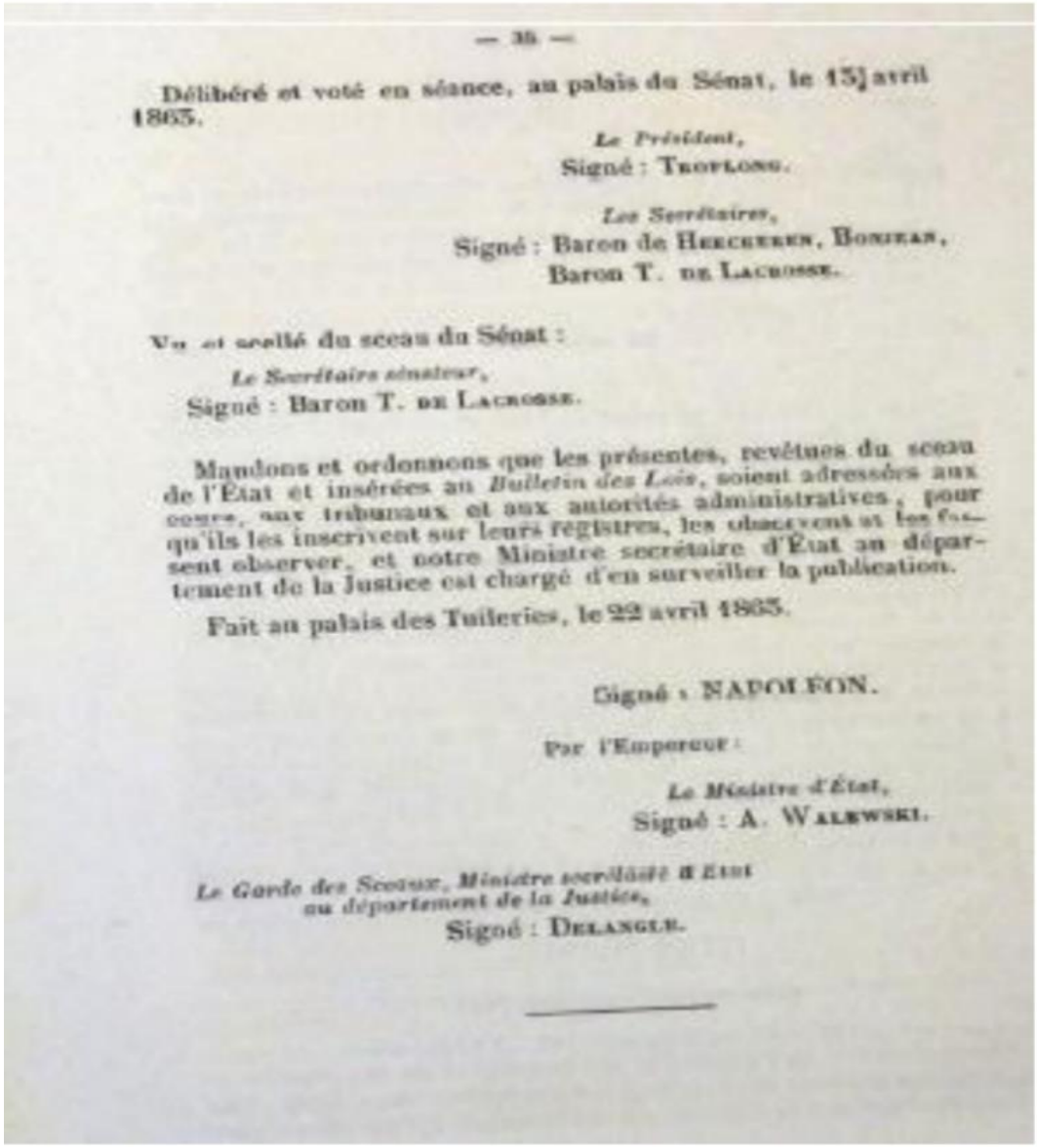

— 35 —

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 15 avril 1863.

Le Président,
Signé : TROPLONG.

Les Secrétaires,
Signé : Baron de HERCKEREN, BONJEAN, Baron T. DE LACROSSE.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Secrétaire sénateur,
Signé : Baron T. DE LACROSSE.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLÉON.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'État,
Signé : A. WALEWSKI.

Le Garde des Sceaux, Ministre secrétaire d'État au département de la Justice,
Signé : DELANGLE.

المصدر:

صالح حيمر السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، المرجع السابق،ص، 316-317.

الملحق رقم 05:

قانون وارني 26 جويلية 1873 باللغة الفرنسية 1873 باللغة الفرنسية

DIVISION

§ 1. — Loi du 26 juillet 1873.
§ 2. — Dépenses résultant de son application.
§ 3. — Application de la loi dans divers territoires.
§ 4. — Homologation des opérations d'enquête.
§ 5. — Locations consenties par des indigènes. — Contestations entre propriétaires et khammès.
§ 6. — Franchise postale des commissaires-enquêteurs.

§ 1. — Constitution de la propriété indigène.

26 juillet 1873. — *Loi* (1)

TITRE Ier. — DISPOSITIONS GÉNÉRALES.

Art. 1er. — L'établissement de la propriété immobilière en Algérie, la conservation et la transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quels que soient les propriétaires, sont régis par la loi française.

En conséquence, sont abolis tous droits réels, servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur le droit musulman ou kabyle, qui seraient contraires à la loi française.

Le droit réel de chefâa ne pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre de retrait successoral par les parents successibles d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'art 841 du Code civil.

Art. 2 — Les lois françaises et notamment celle du 23 mars 1855, sur la transcription, seront appliquées aux transactions immobilières :

1° A partir de la promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents ;

2° A partir de la même époque, pour les conventions entre musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à l'application de l'ordonnance royale du 21 juillet 1846, et dans ceux où la propriété a été constituée par voie de cantonnement.

3° Au fur et à mesure de la délivrance des titres de propriété, pour les conventions relatives aux immeubles désignés à l'article 3 ci-après.

Art. 3. — Dans les territoires où la propriété collective aura été constatée au profit d'une tribu ou d'une fraction de tribu, par application du sénatus-consulte du 22 avril 1863, ou de la présente loi, la propriété individuelle sera constituée par l'attribution d'un ou plusieurs lots de terre aux ayants droit et par la délivrance de titres opérée conformément à l'article 20 ci-après.

La propriété du sol ne sera attribuée aux membres de la tribu que dans la mesure des surfaces dont chaque ayant droit a la jouissance effective ; le surplus appartiendra, soit au douar comme bien communal soit à l'Etat comme biens vacants ou en déshérence, par application de l'article 4 de la loi du 16 juin 1851.

Dans tous les territoires autres que ceux mentionnés au paragraphe 2 de l'article précédent, lorsque l'existence de droits de propriété privée non constatés par acte notarié ou administratif aura été reconnue par application du titre II ci-après, des titres nouveaux seront délivrés aux propriétaires.

Tous les titres délivrés formeront, après leur transcription, le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous autres.

Art. 4. — Le maintien de l'indivision est subordonné aux dispositions de l'article 815 du Code civil.

Art. 5. — L'enregistrement des titres délivrés en exécution de l'article 3 aura lieu au droit fixe de 1 franc. La transcription sera opérée sans autres frais que le salaire du conservateur.

Art. 6. — Il sera, en exécution de l'article 3 de la présente loi et sous la réserve expresse du recours devant les tribunaux stipulé à l'article 18 ci-après, procédé administrativement à la reconnaissance de la propriété privée et à sa constitution, partout où le sol est possédé à titre collectif par les membres d'une tribu ou d'un douar.

Art. 7. — Il n'est point dérogé par la présente loi au statut personnel, ni aux règles de succession des indigènes entre eux.

TITRE II. — DE LA PROCÉDURE RELATIVE A LA CONSTATATION DE LA PROPRIÉTÉ PRIVÉE ET A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ INDIVIDUELLE.

CHAPITRE Ier. — *De la procédure relative à la constatation de la propriété privée.*

Art. 8. — Le Gouverneur général civil de l'Algérie, les Conseils généraux préalablement consultés, désignera par des arrêtés les circonscriptions territo-

riales qui doivent être soumises aux opérations prévues par l'article 6 ci-dessus et le délai dans lequel elles seront entreprises. Ce délai ne pourra être moindre d'un mois, à dater du jour de l'insertion de l'arrêté dans le *Mobacher* et l'un des journaux de l'arrondissement ou, à défaut, du département où se trouvent comprises lesdites circonscriptions territoriales.

Le même arrêté sera publié dans les principaux marchés de la tribu, affiché en français et en arabe à la mairie de la commune et partout où besoin sera.

Ces insertions et publications constitueront pour tous les intéressés une mise en demeure d'avoir à réunir tous documents ou témoignages utiles pour établir leurs droits et les limites des terres qu'ils possèdent.

Art. 9. — A l'expiration du délai fixé par l'article 8, il sera procédé par le Gouverneur général civil à la nomination d'un commissaire-enquêteur.

Art. 10. — Au vu de l'arrêté qui l'aura nommé, le commissaire-enquêteur requerra tous les dépositaires des états de population, des états statistiques, listes individuelles et autres documents ayant servi, pendant les cinq dernières années, à l'assiette et au recouvrement des rôles d'impôt, de mettre à sa disposition, dans le délai de quinzaine, tous registres, pièces et renseignements qui lui seront nécessaires pour l'accomplissement de sa mission ; il rendra ensuite une ordonnance indiquant le jour où il se transportera sur les lieux.

Cette ordonnance sera publiée et affichée en français et en arabe dans les mêmes conditions et aux mêmes endroits que l'arrêté rendu en exécution de l'article 8.

Art. 11. — Au jour indiqué par son ordonnance, le commissaire-enquêteur se rendra sur les lieux, assisté d'un géomètre et, si cela est nécessaire, d'un interprète.

En présence du maire et de deux délégués du conseil municipal ou du président et de deux délégués de la djemâa et dans tous les cas, si besoin est, du cadi ou autres dépositaires des actes ou contrats, il recevra toutes demandes, requêtes, témoignages et pièces justificatives relatifs à la propriété ou à la jouissance du sol. Il rapprochera les revendications des documents en sa possession et des limites indiquées sur le terrain par les prétendants droit aux parcelles occupées, soit indivisément par un groupe, soit privativement par un seul individu.

Cette première opération faite, il constatera les droits de chaque copropriétaire ou cooccupant, sans déterminer les éléments du partage qui ne pourra être poursuivi qu'après la délivrance des titres français de propriété, en vertu de l'article 815 du Code civil, comme il a été dit à l'article 4 de la présente loi.

Les mineurs, les interdits et toutes parties non présentes, seront représentés par leurs tuteurs légaux ou datifs, leurs mandataires, les cadis et toutes autres personnes ayant la représentation légale, suivant le droit musulman.

Art. 12. — Le commissaire-enquêteur mentionnera dans son procès-verbal et signalera à l'administration du domaine tous les immeubles vacants, conformément aux dispositions de l'article 3 ci-dessus.

Art. 13. — Les opérations terminées, un double du procès-verbal, dressé par le commissaire-enquêteur, sera déposé entre les mains du juge de paix ou, à défaut, du maire ou de l'administrateur français de la circonscription.

Une traduction en langue arabe de ce même procès-verbal sera également déposée entre les mains du président de la djemâa ou de l'adjoint indigène et, à défaut, entre les mains du cadi.

Ces dépôts seront portés à la connaissance des intéressés par des insertions et publications semblables à celles énoncées en l'article 8.

Art. 14. — Pendant trois mois, à partir des insertions et publications sus-mentionnées, tout intéressé pourra, par lui-même ou par mandataire, prendre connaissance du procès-verbal et y faire les observations qu'il jugera convenables.

Art. 15. — Les réclamations de nature à affecter les constatations du commissaire-enquêteur seront reçues par les dépositaires du procès-verbal pendant ce délai et immédiatement transcrites à la suite du dit acte sur un registre coté et paraphé par le dit commissaire enquêteur.

Art. 16. — A l'expiration du délai fixé par l'article 14, le commissaire enquêteur se transportera de nouveau sur les lieux, tous intéressés dûment prévenus au moins quinze jours à l'avance, par les moyens de publicité indiqués à l'article 8, à l'effet de vérifier l'objet des réclamations, de concilier les parties, si faire se peut, et d'arrêter définitivement ses conclusions.

Art. 17. — Pour tout ce qui se rapporte à la constatation, à la reconnaissance et à la confirmation de la propriété possédée à titre privatif et non constaté par acte notarié ou administratif, le service des Domaines, sur le vu des conclusions du commissaire enquêteur, procèdera à l'établissement des titres provisoires de propriété au nom des individus dont les droits ne seront pas contestés.

Ces titres indiqueront, avec un plan à

l'appui, la situation et deux au moins des tenants de chaque immeuble ; en cas d'indivision, ils énonceront les noms de tous les héritiers copropriétaires, ainsi que la quote part à laquelle chacun d'eux a droit.

Chaque titre contiendra l'adjonction d'un nom de famille aux prénoms ou surnoms sous lesquels est antérieurement connu chaque indigène déclaré propriétaire, au cas où il n'aurait pas de nom fixe. Le nom choisi par l'indigène ou, à défaut, par le service des Domaines, sera, autant que possible, celui de la parcelle de terre à lui attribuée.

Avis de ces opérations sera donné par insertions et publications, comme il a été dit à l'article 8.

Art. 18. — Trois mois sont accordés à dater de cette publication, à toute partie intéressée, pour contester devant les tribunaux français de l'ordre judiciaire les opérations du commissaire enquêteur et les attributions faites sur ses conclusions par le service des Domaines, en vertu de l'article 17, mais en tant seulement que ces attributions porteraient atteinte à des droits réels.

A l'expiration de ce nouveau délai, les titres non contestés deviennent définitifs ; ils sont immédiatement enregistrés et transcrits aux frais des titulaires par les soins du service des Domaines.

Ils forment, à dater du jour de leur transcription, le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous droits réels antérieurs, comme il est dit à l'article 3.

Aussitôt qu'il aura été statué définitivement sur les contestations, les titres sur lesquels elles auront porté seront ou maintenus ou rédigés à nouveau, en prenant pour base les décisions intervenues ; puis ils seront transcrits et délivrés de la même manière que ceux pour lesquels il n'y aura pas eu de contestation. A partir de ces transcriptions, la loi du 23 mars 1855 produira tous ses effets.

Art. 19. — Tout créancier hypothécaire ou tout prétendant à un droit réel sur l'immeuble devra, à peine de déchéance, faire inscrire ou transcrire ses titres au bureau des hypothèques de la situation des biens, avant la transcription du titre français.

Ces inscriptions, transcriptions ou renouvellements des inscriptions précédemment prises devront contenir les prénoms et noms de famille portés dans les titres provisoires, établis conformément à l'article 17.

Le conservateur des hypothèques ne pourra transcrire aucun acte translatif de propriété postérieur à la délivrance des titres français, s'il ne contient pas les noms de famille des parties contractantes.

CHAPITRE II. — *De la procédure relative à la constitution de la propriété individuelle.*

Art. 20. — Dans tous les cas où il s'agira de constituer la propriété individuelle sur les territoires occupés par les tribus ou par les douars à titre collectif, il sera procédé suivant les formes prescrites par les articles 8, 9, 10 et 11 ci-dessus. Le procès-verbal du commissaire-enquêteur, accompagné de tout le dossier de l'enquête, d'un plan parcellaire et d'un registre terrier, sera soumis à l'approbation du Gouverneur général civil en Conseil de gouvernement.

L'arrêté d'homologation sera pris dans le délai de deux mois, à partir de la réception du dossier au secrétariat du Conseil de Gouvernement.

Immédiatement après l'approbation du Gouverneur général civil, il sera procédé, par le service des Domaines, à l'établissement des titres nominatifs de propriété. Ces titres seront accompagnés de plans ; en cas d'indivision constatée, les titres exprimeront en regard du nom de chaque copropriétaire, la quote-part à laquelle il aura droit, sans appliquer néanmoins cette quote-part à aucune des parties de l'immeuble.

Art. 21. — Les titres français sont enregistrés et transcrits aux frais des titulaires, par les soins du service des domaines, dans les conditions exprimées en l'article 5.

Art. 22. — L'administration des domaines inscrit au sommier de consistance des immeubles appartenant à l'Etat tous les biens déclarés vacants ou en déshérence, en vertu des articles 3 et 12, quand ils n'auront pas fait l'objet de revendications régulières dans le délai imparti par l'article 15.

Art. 23. — La présente loi ne s'applique pas aux biens séquestrés ; cependant, si le séquestre est levé sur tout ou partie de ces biens, des titres individuels sont immédiatement délivrés aux intéressés, dans les formes ci-dessus prescrites.

Art. 24. — Les dépenses de toute nature nécessitées par la constatation et la constitution de la propriété individuelle indigène sont, dans chaque département, à la charge du budget des centimes additionnels des tribus.

TITRE III. — DISPOSITIONS TRANSITOIRES (1).

Art. 25. — A partir de la promulgation

(1) V. au *Recueil des actes administratifs* de la Préfecture d'Alger, année 1875, n° 33, p. 303 et suiv., une circulaire du Gouverneur général du 9 novembre 1875, déterminant les dispositions à observer par l'Administration pour la régularisation des contrats dont s'occupe le Titre III ci-dessus de la loi sur la propriété indigène.

de la présente loi, et jusqu'à la délivrance des titres provisoires énoncés à l'article 17, toute transmission d'immeubles indigènes à des Européens devra être signifiée à l'administration des Domaines, en vue de l'obtention ultérieure d'un titre français, après l'accomplissement des formalités suivantes.

Art. 26. — Indépendamment de la transcription à laquelle il est soumis par la loi du 23 mars 1855 et, s'il y a lieu, des purges prévues et ordonnées par le Code civil, tout tiers détenteur ou nouveau possesseur fera insérer à ses frais, deux fois au moins et à un mois d'intervalle, extrait de son contrat en français et en arabe, dans le *Moëacher* et dans l'un des journaux de l'arrondissement, ou, à défaut, du département où se trouveront situés les biens acquis.

L'acquéreur transmettra un pareil extrait au procureur de la République du dit arrondissement, lequel en fera opérer le dépôt, comme il est dit en l'article 13, dans les mêmes conditions de publicité et aux mêmes fins.

Art. 27. — Dans le délai de trois mois à partir de l'avis public du dépôt, toute personne ayant à revendiquer tout ou partie de la propriété vendue, ayant, d'après le droit musulman, un droit réel sur l'immeuble, ou prétendant l'un des droits énoncés en l'article 2 de la loi du 23 mars 1855, tout vendeur ou acquéreur à réméré sera tenu de former sa réclamation entre les mains de l'un des dépositaires de l'extrait du contrat de vente, lequel inscrira cette réclamation, à la date même où elle sera faite, sur le registre à ce destiné.

Art. 28. — Avis de la réclamation est donné, sans délai, au procureur de la République, qui le porte à la connaissance des parties intéressées, au domicile indiqué dans l'extrait publié.

Art. 29. — Dans le cas où les droits révélés ainsi qu'il vient d'être dit affecteraient, non le prix, mais les conditions mêmes du contrat, et où ils seraient reconnus fondés par le vendeur, l'acquéreur aura la faculté soit de persister dans son acquisition en demeurant soumis aux charges et conditions qui se sont manifestées, soit d'y renoncer, sauf son recours contre le vendeur pour les frais et loyaux coûts exposés et tous dommages-intérêts, s'il y a lieu.

Si, au contraire, les droits qui se sont révélés sont contestés par le vendeur, celui-ci sera tenu d'introduire, dans le délai d'un mois, l'instance destinée à en purger l'immeuble, à peine de résiliation de la vente, le tout à ses risques et périls.

Art. 30. — Si aucune réclamation ou revendication ne s'est produite dans le délai prescrit à l'article 27, les réclamations ou revendications ultérieures n'ouvriront plus au prétendant droit qu'une action sur le prix, s'il n'a pas été payé, et, s'il a été payé, qu'une action directe et personnelle contre le vendeur.

Dans ce cas, le procureur de la République délivrera à l'acquéreur, sur sa demande, un certificat négatif sur papier libre.

Au vu de ce certificat, le service des Domaines délivrera le titre français, lequel, enregistré par duplicata et mentionné en marge de la transcription de l'acte de vente notarié, formera le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous droits antérieurs.

Le contrat de vente notarié demeurera annexé au titre français.

Art. 31. — La présente loi ne sera provisoirement appliquée qu'à la région du Tell algérien délimité au plan annexé au décret du 20 février 1873, sur les circonscriptions cantonales.

En dehors du Tell, des décrets spéciaux détermineront successivement les territoires où elle deviendra exécutoire.

Art. 32. — Sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires à la présente loi.

§ 2. — Dépenses résultant de l'exécution de la loi du 26 juillet 1873.

13 juillet 1874. — *Décret.*

Vu l'article 24 de la loi du 26 juillet 1873, qui met à la charge du budget des centimes additionnels des tribus les dépenses de toute nature nécessitées par la constitution et la constatation de la propriété individuelle indigène en Algérie;

Art. 1er. — Les dépenses résultant de l'exécution de la loi du 26 juillet 1873 seront couvertes par des centimes extraordinaires, perçus par voie d'addition au principal de l'impôt arabe et indépendants des centimes additionnels ordinaires déjà établis.

Art. 2. — Ces nouveaux centimes seront fixés ainsi qu'il suit, pour toutes les populations inscrites au rôle de l'impôt arabe, savoir :

1° Pour les populations des douars constitués en communes subdivisionnaires et en communes indigènes assujetties aux impôts *achour*, *zekkat* et *hokor*, ainsi que pour les populations des douars et fractions de douar compris dans les communes mixtes et de plein exercice, et qui restent soumis aux dits impôts, *à deux centimes par franc* ;

2° Pour les populations soumises à l'impôt *lezma*, quel que soit le régime communal auquel elles appartiennent à *dix centimes par franc*, qui seront calculés sur le montant total des taxes de

المصدر :

Henry, hugues, le coud algérien et reculeilannonté suivant lordrealphabétipue des matére des lois, décreets, décisions, arretescieculaires de 1872a 1878, imprimerie de lassosciationouvriére paris,pp,361-364.

الملحق رقم 06:

النص الكامل لقانون الغابات 17 جويلية 1874 باللغة الفرنسية

DU 17 JUILLET 1874

—

L'Assemblée nationale a adopté la loi dont la teneur suit :

ART. 1er. — Dans toute l'étendue du territoire de l'Algérie, pendant la période du 1er juillet au 1er novembre de chaque année, nul ne pourra, hors des habitations, apporter ou allumer du feu dans l'intérieur ou à 200 mètres des bois et forêts, même pour la fabrication du charbon, l'extraction du goudron et la distillation de la résine. Cette interdiction est applicable même aux propriétaires des bois et forêts.

L'emploi du feu dans les gourbis et autres abris, compris dans la même zône, sera soumis aux prescriptions du règlement d'administration publique, des arrêtés et règlements à intervenir en exécution de la présente loi.

ART. 2. — Nul ne pourra, pendant la même période, et dans un rayon de quatre kilomètres des massifs forestiers, mettre le feu aux broussailles, herbes ou végétaux sur pied, s'il n'a obtenu la permission expresse de l'autorité administrative locale.

L'arrêté d'autorisation déterminera le jour et l'heure de la mise du feu.

Cet arrêté sera publié et affiché dans les communes limitrophes, au moins quinze jours à l'avance ; s'il s'applique à des terrains situés à moins de un kilomètre des forêts, l'avis de l'administration forestière sera préalablement réclamé.

Jusqu'à ce que la loi ait réglé, par des dispositions nouvelles, l'obligation et le mode d'établissement des tranchées entre les terrains des divers propriétaires, l'arrêté imposera spécialement toutes les mesures de précaution à prendre,, et s'il y a lieu, l'ouverture préalable de tranchées, destinées à empêcher la communication du feu.

ART. 3. — Le Gouverneur général pourra désigner un ou plusieurs officiers ou sous-officiers, commandant une force publique

auxiliaire, pour concourir, avec les agents forestiers, à l'exécution des mesures légalement prises contre les incendies.

Les officiers et sous-officiers délégués seront placés auprès de l'autorité administrative locale et investis des attributions de police judiciaire qui appartiennent à la gendarmerie. Les règlements de cette arme leur seront applicables dans leurs rapports avec les autorités administratives et judiciaires.

ART. 4. — Les populations indigènes dans les régions forestières seront, pendant la même période, astreintes, sous les pénalités édictées par l'article 8, à un service de surveillance qui sera réglé par arrêtés du Gouverneur général.

Tout européen ou indigène requis pour un service de secours organisé contre l'incendie et qui aura refusé son concours, sans motifs légitimes, sera puni des peines portées en l'art. 8 ci-après, sans préjudice, aux regards des usagers, de l'art. 149 (1) du Code forestier, relatif à la privation des droits d'usage, laquelle sera prononcée par le juge de paix.

ART. 5. — En tout territoire, civil ou militaire, indépendamment des condamnations individuelles encourues par les auteurs ou complices des crimes et délits ou contraventions, en cas d'incendies de forêts, les tribus et les douars pourront être frappés d'amendes collectives, dans les formes et suivant les conditions ci-après.

ART. 6. — Ces amendes seront prononcées par le Gouverneur général, en Conseil de Gouvernement, sur le vu des procès-verbaux, rapports et propositions de l'autorité administrative locale, les chefs de tribu ou de douar préalablement entendus par ladite autorité.

Le produit des amendes sera versé au Trésor ; il pourra être affecté, en tout ou en partie, à la réparation du préjudice causé par les incendies. Dans ce cas, le Gouverneur général dressera l'état de répartition et le notifiera aux parties lésées ; le recours au Conseil d'Etat sera ouvert à celles-ci, dans le délai de deux mois, à partir de la notification, contre les décisions prises par le Gouverneur général à leur égard.

Lorsque les incendies, par leur simultanéité ou leur nature, dénoteront de la part des indigènes, un concert préalable, ils pourront être assimilés à des faits insurrectionnels, et, en conséquence, donner lieu à l'application du séquestre, conformément aux dispositions actuellement en vigueur, de l'ordonnance royale du 31 octobre 1845.

ART. 7. — Tout pâturage au profit des usagers est interdit, d'une manière absolue, pendant six ans au moins, sur toute l'étendue des bois et forêts incendiés, sous les peines portées par l'article 199 § 2 (1) du Code forestier.

ART. 8. — Toutes contraventions aux prescriptions de la présente loi et à celles des règlements et arrêtés rendus pour son exécution, notamment en vertu de l'article 41, seront punies d'une amende de 20 à 500 francs, et pourront l'être, en outre, d'un emprisonnement de six jours à six mois.

L'article 463 du Code pénal sera applicable.

ART. 9. — Les gardes-forestiers domaniaux ou communaux auront le droit, concurremment avec tous les officiers de police judiciaire, de rechercher ou constater, dans tous les bois et forêts des particuliers, les délits et contraventions prévus par les lois et règlements applicables à l'Algérie.

ART. 10. — Les procès-verbaux dressés par tous préposés forestiers, en exécution de l'article qui précède, sont dispensés de l'affirmation et enregistrés en débet ; ils feront foi jusqu'à inscription de faux dans les conditions prévues par les article 177 (2) et suivants du Code forestier.

Ils sont, après l'accomplissement des formalités prescrites par le Code forestier et par le décret du 19 janvier 1856, transmis par l'inspecteur des forêts, dans les vingt jours de leur date, au procureur de la République, qui, seul, exerce les poursuites et traduit les inculpés, suivant les cas, devant le tribunal correctionnel ou devant le juge de paix, dont la compétence spéciale en matière de délits forestiers, est déterminée par les décrets des 14 mai 1850 et 19 août 1854.

Dans les territoires maintenus transitoirement sous l'autorité militaire, le Général commandant la division exercera les poursuites devant les juridictions militaires compétentes.

ART. 14. — Un règlement d'administration publique fixera le mode et les détails d'exécution des dispositions qui précèdent.

المصدر:

Bulletin officiel du governement général de lalgerie k uatorzeime année, lmprimerie typographique et lithographique a bouyer, alger,1875,pp, 450-453.

الملحق رقم 07:

تضاريس صحراء الجزائر

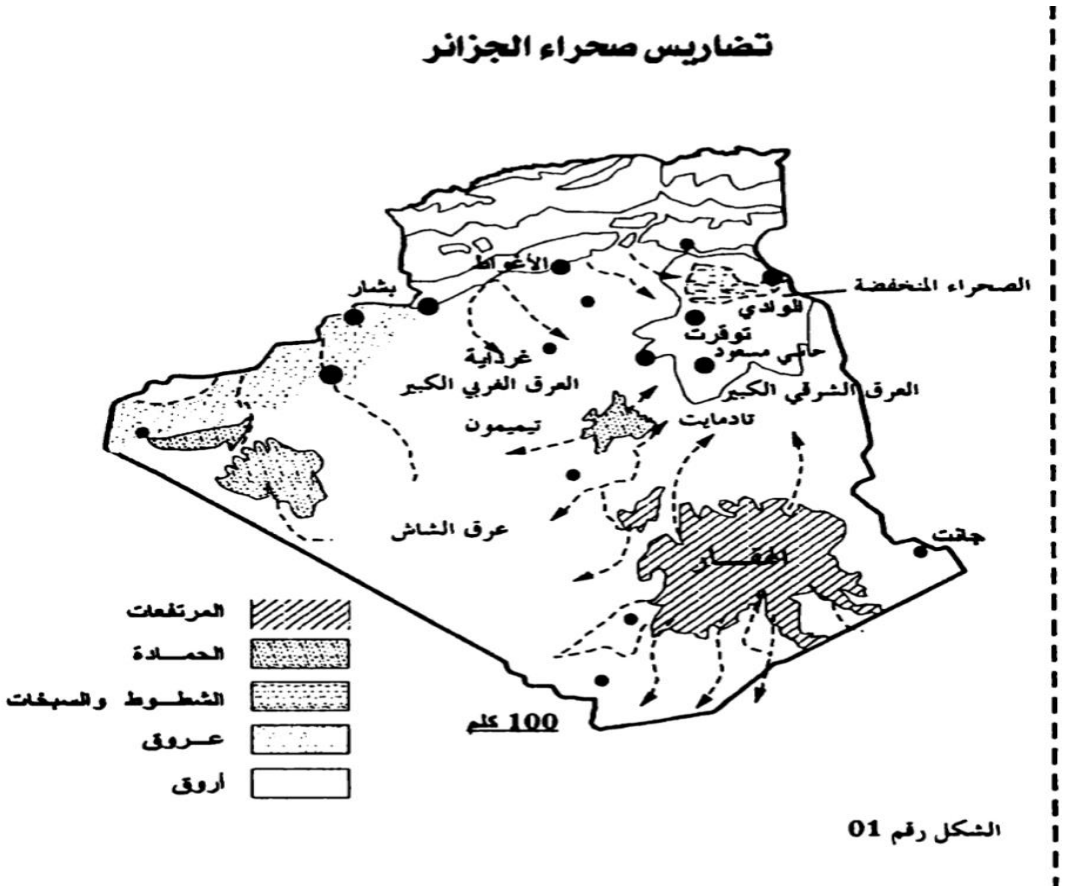

المصدر:

أعميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص، 155.

الملحق رقم 08:

امتداد السكة الحديدية نحو الصحراء الجزائرية

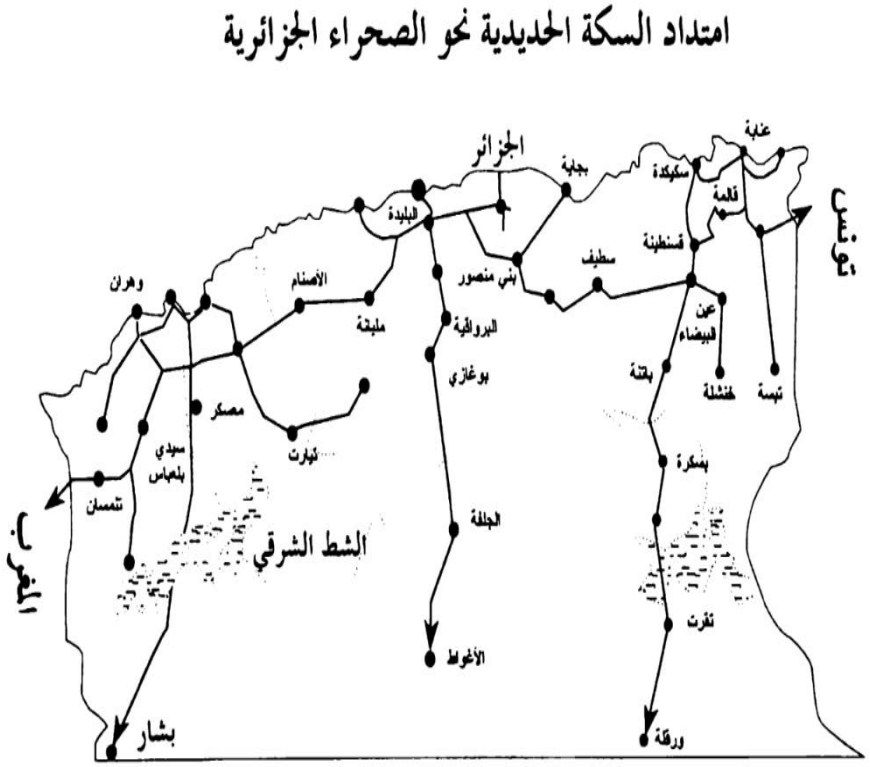

الشكل رقم 07

المصدر:

أعميراوي أحميدة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية، المرجع السابق، ص، 159

الملحق رقم:09

الإمكانيات الاقتصادية في الصحراء الجزائرية

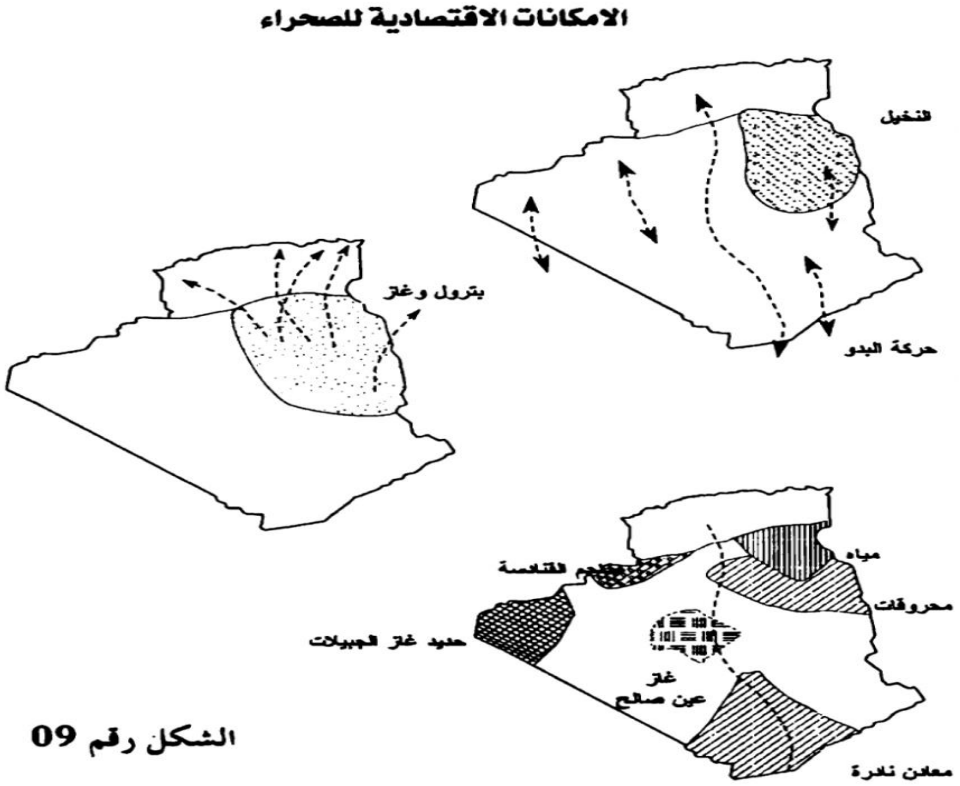

الشكل رقم 09

المصدر :

أعميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص، 161.

الملحق رقم :10

خريطة إستغلال ونقل البترول بالجنوب الجزائري .

المصدر: بن عمر الحاج موسى، بترول الصحراء بين حسابات الثورة الجزائرية رهانات الثورة في الجزائر،المرجع السابق، ص 102.

الملحق رقم11:

خريطة الأسمطة المائية في الصحراء الجزائرية

الشكل رقم 05

المصدر:

أحميدة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية المرجع السابق،ص157.

الملحق رقم 12:

ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية .

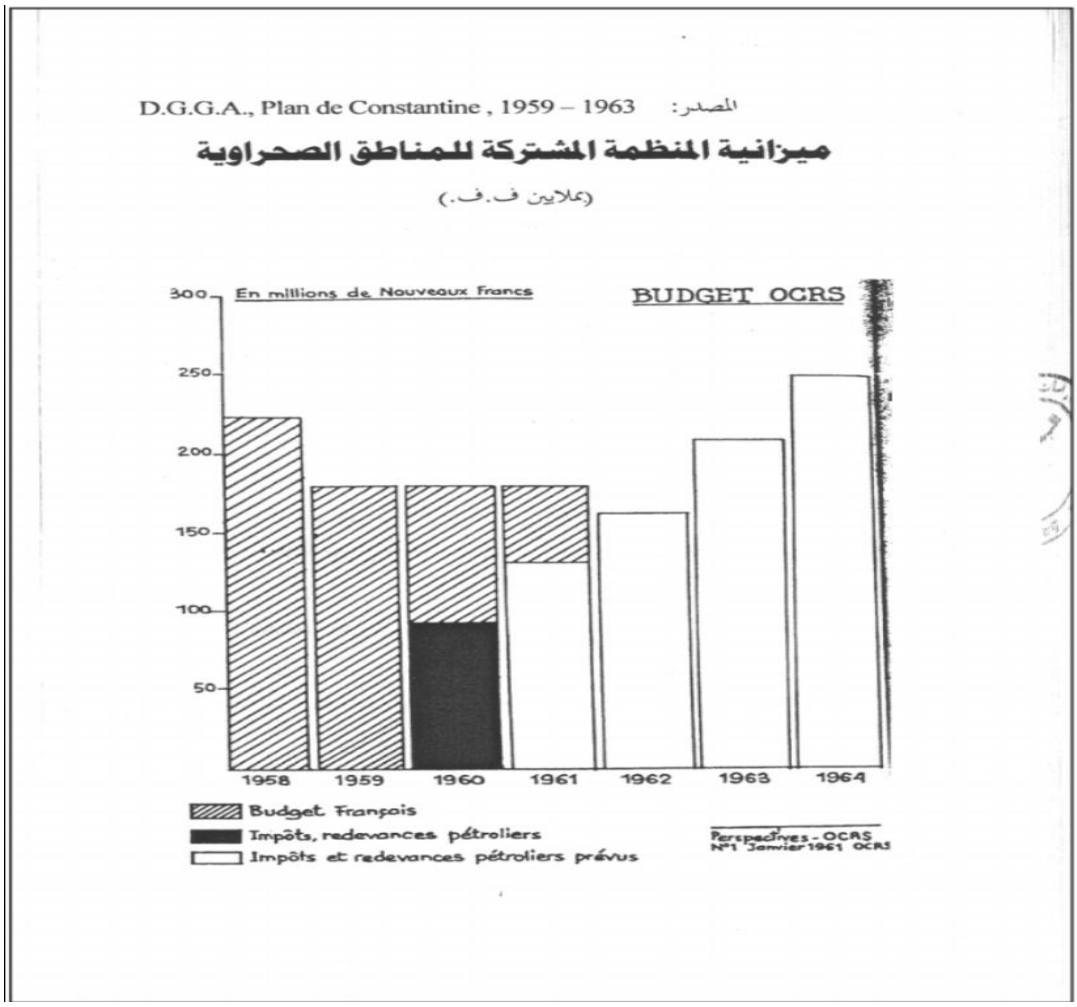

المصدر: بن عمر الحاج موسى، بترول الصحراء بين حسابات الثورة الجزائرية، المرجع السابق ص 130.

الملحق رقم :13

تمويل ميزانيات وزارة الصحراء

Treyer C., Sahara 1956 - 1962

تمويل ميزانيات وزارة الصحراء

(بملايين ف.ف.)

	BUDGET FRANÇAIS	REDEVANCES PETROLIERES
Budget 1958	164,37	»
Budget 1959	463,00	»
Budget 1960	310,90	55,00
Budget 1961	275,50	125,00
TOTAUX	1.213,77	180,00

المصدر:

بن عمر الحاج موسى، بترول الصحراء المرجع السابق، ص، 135

الملحق رقم14:

نص اتفاقية ايفيان فيما يخص ملفات الصحراء الجزائرية.

– تقدير النفقات التي ستأتي في الفقرة «16» .

وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة .

يشترط عند اختيار الرئيس والمدير العام أن يكون أحدهما جزائري الجنسية والآخر فرنسي الجنسية .

يحدد المجلس اختصاصات كل من الرئيس والمدير العام .

البند 15 : للهيئة شخصيتها المدنية واستقلالها المالي ، وتحت تصرفها جهاز فني وإداري ، وللدولتين المؤسستين الأفضلية في تشكيل أفراده .

البند 16 : على الهيئة مهمة استثمار ثروات باطن الأرض ، ولهذا الغرض تهتم بصفة خاصة بالتنمية وبمجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين ، وتقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف والدراسة والصيانة والحصر ، يجوز قبول الدولتين المؤسستين .

البند 17 : يحدد دور الهيئة في مجال التعدين كالآتي :

1) تضع الجزائر بعد أخذ رأي الهيئة ، النصوص ذات الصفة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام التعدين أو النفط .

2) تبحث الهيئة طلبات تراخيص التعدين والحقوق المترتبة عليها وتقر الحكومة الجزائرية الاقتراحات التي تعرضها الهيئة وتمنح تراخيص التعدين .

3) تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات ترخيص أو عقد امتياز .

البند 18 : نفقات الهيئة تشمل الآتي :

نفقات التشغيل .

نفقات صيانة المنشآت القائمة .

نفقات التجهيز الجديد .

أ) يقصد بامتيازات التعدين والنقل ما يلي :
1) تراخيص التنقيب .
2) تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص (د) .
3) التراخيص المؤقتة للاستغلال .
4) امتيازات الاستغلال والاتفاقيات الخاصة بذلك .
5) الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور وتراخيص النقل الخاص بذلك .

ب) يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات وساوورا ، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل .

البند 2 : يحدد قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص ، حقوق وإلتزامات حاملي تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين والمعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات والعقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية .

البند 3 : يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل ، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بانتاج الهيدروكاربور السائل والغازى وتأمين نقله وضمان تصديره .

البند 4 : يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها ، حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر ومعامل التكرير المحلية .

البند 5 : يجب أن يكون سعر التبادل وتقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابقا للتقييم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي .

البند 6 : تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين

أ) يقصد بامتيازات التعدين والنقل ما يلي :
1) تراخيص التنقيب .
2) تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص (د) .
3) التراخيص المؤقتة للاستغلال .
4) امتيازات الاستغلال والاتفاقيات الخاصة بذلك .
5) الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور وتراخيص النقل الخاص بذلك .

ب) يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات وساوورا ، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل .

البند 2 : يحدد قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص ، حقوق وإلتزامات حاملي تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين والمعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات والعقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية .

البند 3 : يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل ، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بانتاج الهيدروكاربور السائل والغازى وتأمين نقله وضمان تصديره .

البند 4 : يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها ، حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر ومعامل التكرير المحلية .

البند 5 : يجب أن يكون سعر التبادل وتقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابقا للتقييم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي .

البند 6 : تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين

والنقل وشركائهم مهما كان وضعهم القانوني و بدون النظر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم و جنسيتهم ومركزهم الاجتماعي .

البند 7 : تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين والنقل أو شركائهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم .

ب) الضمانات المستقبلية (امتيازات التعدين والنقل الجديدة) :

البند 8 : تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم ، الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة .

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام قانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم «1» السابقة ، وذلك فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة .

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين .

البند 9 : لا تقدم الجزائر على أي إجراء تمييزي يمس بمصالح المؤسسات الفرنسية وشركائها المعنيين بالمد عن المحروقات السائلة أو الغازية واستغلالها .

ج) نظم عامة :

البند 10 : تتم بعملة الفرنك ، عمليات بيع وشراء الهيدروكاربور الناتج من الصحراء ، والمعد مباشرة أو بعد التعديلات الفنية ، لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك . لتصدير هيدروكاربور الصحراء خارج منطقة الفرنك ، يطرح للمناقشة الحرة ، وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه .

تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ ، اتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة «11» من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي .

الباب الثاني : المواد المعدنية الأخرى

البند 11 : تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكاربور .

يبقى نظام هذه الامتيازات مطابقا للنظم المطبقة عند وقف إطلاق النار .

وتختص هذه الفقرة بمجموعة امتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

البند 12 : تستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب منحها تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى ، وستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى وذلك فيما يختص بممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين .

الباب الثالث : الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

البند 13 : يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية :

البند 14 : تؤسس الجزائر وفرنسا هذه الهيئة وستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين ولكل عضو في المجلس ، بما في ذلك الرئيس ، صوت واحد .

يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة ، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية :

- تعيين الرئيس والمدير العام .

– تقدير النفقات التي ستأتي في الفقرة «16» .

وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة .

يشترط عند اختيار الرئيس والمدير العام أن يكون أحدهما جزائري الجنسية والآخر فرنسي الجنسية .

يحدد المجلس اختصاصات كل من الرئيس والمدير العام .

البند 15 : للهيئة شخصيتها المدنية واستقلالها المالي ، وتحت تصرفها جهاز فني وإداري ، وللدولتين المؤسستين الأفضلية في تشكيل أفراده .

البند 16 : على الهيئة مهمة استثمار ثروات باطن الأرض ، ولهذا الغرض تهتم بصفة خاصة بالتنمية وبمجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين ، وتقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف والدراسة والصيانة والحصر ، يجوز قبول الدولتين المؤسستين .

البند 17 : يحدد دور الهيئة في مجال التعدين كالآتي :

1) تضع الجزائر بعد أخذ رأي الهيئة ، النصوص ذات الصفة القانونية أو الرسمية الخاصّة بنظام التعدين أو النفط .

2) تبحث الهيئة طلبات تراخيص التعدين والحقوق المترتبة عليها وتقر الحكومة الجزائرية الاقتراحات التي تعرضها الهيئة وتمنح تراخيص التعدين .

3) تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات ترخيص أو عقد امتياز .

البند 18 : نفقات الهيئة تشمل الآتي :

نفقات التشغيل .

نفقات صيانة المنشآت القائمة .

نفقات التجهيز الجديد .

المصدر :

بن يوسف بن خدة،نهاية حرب التحرير للجزائر اتفاقية ايفيان، المرجع السابق، ص، ص، 110 115.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1- أجيرون شال ديغول، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1**، تر، حاج مسعود، الجزائر، دار الرائد للكتاب، 2007.

2- أجيرون روبير شال، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مشورات عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، باريس، ط1، 1982.

3- بجاوي محمد، **الثورة الجزائرية والقانون**، ط2، الجزائر، دار الرائد للكتاب، 2005.

4- بن عمر بيوض إبراهيم، **أعمالي في الثورة**، باتنة، الزيتونة للإعلام والنشر.

5- ديغول شال، **مذكرات الأمل 1958-1962**، ط2، ج1، لبنان، دار العويدات، 1986.

6- نوشي أندري آخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**،تر، اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

1. يحي جلال، **السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1960**، ط1، تونس، مصر، 1959.

-المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم عيسى علي، **الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية**، كلية الآداب . جامعة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

2- ابن عمر الحاج موسى، **السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر1952-1962**، أيفي ميديا للنشر والتوزيع، الاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر، 2012-2013 .

3- ابن عمر الحاج موسى، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة، د ط ، د ب، 2008.

4- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، الجزائر، عالم المعرفة، 2009.

5- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط 3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989.

6- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989.

7- أبو القاسم سعدا لله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج07، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

8- أبو القاسم سعدا لله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج07، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

9- أبو القاسم سعدا لله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ط1.

10- أبو القاسم سعدا لله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**

11- أزغيدي محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني**، الجزائر، 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

12- أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني، الجزائر، 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر مليلا الجزائر.

13- اسماعيلي زوليخة المولودة علواش، **تاريخ الجزائر من الفترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير أنفو الجزائر 2013.

14- اعميراوي أحميدة ، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، عين ميلة، 2005.

15- بديدة لزهر ، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة، دط، د ب، د س.

16- بديدة لزهر، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، الجزائر**، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

17- العربي الزبيري محمد ، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية"1954.1962"، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة، دون سنة النشر.

18- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830إلى 1989، ط1، الجزائر دار المعرفة 2006.

19- بلحاج صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث ، الجزائر،2010.

20- بلغيث محمد الأمين ، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

21- بن آشنهو عبد اللطيف ، **تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي1830-1962**، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

22- بن أشنوه عبد اللطيف ، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عاميي 1830-1962**، ترجمة نخبة من[1]أبو القاسم سعدا لله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج07، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

23- بن حمودة بوعلام ، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية**، دار النعمان للنشر والتوزيع 2012.

24- بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، ج1**، الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008.

25- بن عمر الحاج موسى ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945- 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1992-1993.

26- بن عمر مصطفى ، **الطريق الشاق إلى الحرية**، دار هومة، الجزائر، 2003.

27- بو صفصاف عبد الكريم، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2013.

28- بوبة عبد القادر، **تيديكلت وثائق ومحفوظات**، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط1، 2015.

29- بوعزيز يحيى، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830_1954**، دار البصائر الجزائر، 2009

30- بوعزيز يحيى، **ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين ، ج1**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، د سن .

31- بوعزيز يحيى، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954.1830**، ديوان المطبوعات الجامعية 2007.

32- بوعزيز يحيى، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .

33- بوعزيز يحيى ، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر، 2009.

34- حاجي عبد الرحمان ، ورقلة تاريخ وحضارة، ج1، دار قانة، الجزائر، 2010.

35- دحلب سعد، **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، المؤسسة عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2008.

36- رزاقي عبد الرحمان ، **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**، المكتبة الوطنية، الجزائر، 2007 .

37- الزبير سيف الإسلام، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1988.

38- الزبيري محمد العربي ، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، سلسلة الدراسات الكبرى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

39- الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر في الملتقيات الوطنية والدولية**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عقون، الجزائر، 19.

40- الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر، ج1**، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ب ن، 1999 .

41- سعوني ناصر الدين ، **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

42- سعوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

43- سعيدوني ناصر الدين ، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2 .

44- سيدي موسى، محمد الشريف، **قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية**، م. و. د. ب. ح. و، ص.

45- شافوا رضوان ، **المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرت وضواحيها أنموذجا 1844- 1875**، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر ، 2016.

46- صاري الجيلالي قداش محفوظ ، **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954**، ترجمة عبد القادر بن حرات موك، الجزائر، 1987 .

47- الطيبي محمد، **الجزائر عشية الغزو ألاحتلالي**، ط1، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2009.

48- عباد صالح ، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930م**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.

49- عباس محمد ، **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة، الجزائر، 2007.

50- عبد القادر حليمي ، **جغرافية القطر الجزائري طبيعية بشرية اقتصادية**، الجزائر ، المطبعة العربية 1968.

51- عبيد مصطفى، **الفكر الاستعماري السانسيموني بمصر والجزائر 1833-1870**، دار المعارف الدولية، الجزائر، 2013.

52- عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983.

53- عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر: جوزيف عبد الله، ط1، بيروت، دار الحداثة.

54- العربي إسماعيل، **الصحراء الكبرى و شواطئها**، ط1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983 .

55- العمامرة سعد الجيلالي العوامر، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، بوزريعة، د ت.

56- عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002.

57- عميراوي أحميدة ، **السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، دار القصبة الجزائر، 2007.

58- عميراوي أحميدة ، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، الجزائر: دار الهدى، 2005.

59- عميراوي أحميدة وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، الجزائر، دار القصبة، 2007.

60- عميراوي أحميدة وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844-1916**، د ط، عين ميلة، الجزائر، 2009.

61- الغربي الغالي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

62- قداش محفوظ ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954)**، تر: محمد المعراجي، الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2006.

63- القشاط محمد ، **توارق عبر الصحراء الكبرى**، ط02 ، 1989.

64- القشاط محمد السعيد ، **صحراء العرب الكبرى**، ط1، دار الرواد ، طرابلس، 1994.

65- قنان جمال ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المكتبة الوطنية الجزائرية ، المتحف الوطني للمجاهد 1994.

66- قنطاري محمد ، **إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية** ، دار هومة، الجزائر، 2001.

67- كام جوز فين ، **المستكشفون في إفريقيا**، ترجمة، السيد يوسف نصر، محمد علي رقاد، دار المعارف، القاهرة، 1983.

68- مالك رضا ، **الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1965**، تر، فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2013.

69- مالك رضا ، **الجزائر في ايفيان**، ترجمة فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 2003.

70- المدني أحمد توفيق ، **جغرافية القطر الجزائري**، الجزائر، 1948.

71- المدني أحمد توفيق ، **كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009 .

72- المدني أحمد توفيق ، **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

73- مياسي ابراهيم ، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1**فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر، أبو بكر رحال ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية ، الجزائر ، 2006 .

74- مياسي ابراهيم ، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934**، الجزائر، دار هومة، 2012 .

75- مياسي ابراهيم ، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881- 1912**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996 .

76- مياسي إبراهيم ، **توسع الاستعمار الفرنسي في جنوب الغربي الجزائري1881-1912**، المكتبة الوطنية الجزائرية، 1996، منشورات المتحف الوطني.

77- مياسي ابراهيم ، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، الجزائر، دار هومة .

78- الميلي محمد ، **الجزائر في مرآة التاريخ**، مكتبة البعث للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، ماي، 1975.

79- الهادي لعروق محمد ، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1998 .

80- هشماوي مصطفى، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع .

81- هلا يلي حنيفي ، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.

الرسائل والأطروحات:

1- بختاوي خديجة، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870 . 1939**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار 2011 -2012.

2- بديدة لزهر، **الحركة الديغولية في الجزائر 1940-1945 من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1430/1431هـ-2009 2010.

3- بركمي محمد ، **الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2009.

4- بن طوشة فوزية ، **المشاريع الاقتصادية التوسعية الفرنسية الكبرى في الصحراء الجزائرية في النصف الثاني من القرن 19مشروع البحرالصحراوي الداخلي 1874أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2015-2016.

5- بن يحيى بوبكر فوزية فاطمة الزهراء ، **الرحلات الاستكشافية ودورها في احتلال الصحراء الجزائرية خلال القرن 19م رحلة جير هارد رولفس نموذجا** ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ مغرب عربي معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية-أدرار 2019-2020.

6- بوراس فاطمة رحال مروة، **الاتصالات الجزائرية الفرنسية المفاوضات 1956-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2017 1018.

7- بونافي خيرة شهرزاد ، **المشاريع الفرنسية الاقتصادية في الجنوب الشرقي الجزائري 1844-1962**، مذكرة ماستر تاريخ، الوطن العربي المعاصر جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019.

8- حيمر صالح ، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014 .

9- روا حنة عبد الحكيم ، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، د س، كملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر.

10- زقب عثمان ، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947**وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005-2006.

11- سحنون أمينة ، **السياسة الزراعية الكولونيالية بالجزائر 1830 . 1914**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية 1830 . 1954 ، جامعة الجيلالي بونعامة . خميس مليانة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ 2018 . 2019.

12- شافو رضوان ، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموجا 1844-1962** ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر 2 بوزريعة 2011-2012.

13- شافوا رضوان ، **الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري- ورقلة نموذجا 1844-1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ ، جامعة الجزائر، 2012 2013.

14- صديقي بلال ، **المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1956-1962**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم التاريخ، جامعة وهران، 2009-2010 .

15- طبعه حورية ، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، ل.م.د، تاريخ معاصر، جامعة دراية أدرار، 2019-2020.

16- عريق صفاء ، **المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية خلال الثورة التحريرية(1954-1962)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية ولاجتماعية، قسك العلوم الإنسانية، 2012-2014.

17- عسول صالح ، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، في تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، عبر منشورات قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

18- غطاس خولة ، **سياسة فرنسا في تحويل تجارة القوافل بين طرابلس وجنوب الصحراء نحو الجزائر وتونس 1844م .1920م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ، جامعة الشهيد حمة لحضر بالوادي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية 2017-2018.

19- غنابزية علي، **مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلى الثورة التحريرية**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة الجزائر، 2009.

20- قرين إيمان ، **السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية 1956-1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 -2014.

21- قسوم كلثوم ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب الشرقي الجزائري منطقة وادي ريغ انموذجا 1844-1947**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

22- كليل صالح ، **التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830- 1871**، اطرحوه مقدمه لنيل درجه الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر كليه الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 202018.

23- مرجاني عبد القادر ، **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة

الجيلالي، ليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية2019-202009 .

24- مرجاني عبد القادر ، **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي، ليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية2019-202009 .

25- ومان حورية ، **الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 . 1962 المغرب وتونس نموذجا،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة خميس مليانة، 2016-2017.

المجلات:

1- بالقدم مصطفى ، **الغاز الطبيعي في الجزائر آفاق واعدة وتحديات،** مجلة التنظيم والعمل ، ع4، دس.

2- براهيم مريم ، **شبكة السكة الحديدية وأبعادها في الجنوب الغربي الجزائري 1874م محطة جنين بورزق 1900 أنموذجا،** دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد04، معسكر، ديسمبر 2018، السنة العاشرة.

3- بلجة عبد القادر ، **المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وإستراتيجية الثورة وإفشالها،** جامعة الجيلالي لياس، 2010.

4- بليل محمد ، **مقاومة الجزائريين لسياسة التوسع الاستعماري بالجنوب الشرقي للجزائر1850-1918،** من وثائق أرشيفية، مجلة روافد للبحوث والدراسات، العددالثاني2017م، جامعة غرداية.

5- بوباية عبد القادر ، **دور الرحالة والمستكشفين في حركة التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية** ، مجلة عصورالعدد4/5 ديسمبر 200.

6- بوختالة سميرة وآخرون، **واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية،** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جوان، 2017.

7- بوخليفي جوهينة قويدر ، **تطور النظام الواحي وعلاقته بالقصور في الصحراء المنخفضة الزيبان . قصر طولقة نموذج** ، مجلة العلوم الإنسانية العدد44 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2016.

8- بوسليم صالح ، **جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية الكبرى1956-1962**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد25، المجلد 2، جامعة غرداية، الجزائر.

9- بوعباش مراد ، **قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان انموذجا**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان، 2018.

10- بوعزيز يحيى ، **طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن 19، مجلة الثقافة**، العدد59، الجزائر، سبتمبر أكتوبر.

11- بوغرارة هبة الله بوعافية السعيد، **العوامل المؤثرة في تصميم القصور الصحراوية في إقليم وادي ريغ**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 21، العدد، 01 2021 .

12- تيتة ليلى ، **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال الواقع**، الرهانات والآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة باتنة،

13- حوحو رضا ، **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر ، من خلال المصادرة الفرنسية 1833-1857**، المجلة التاريخية الجزائرية ، المجلد، 05، العدد، 02، الجزائر ، 2021.

14- زلافي ابراهيم، **رسل الغزو الفرنسي إلى الجزائر التنصير أنموذجا**، جامعة محمد بوضياف- المسيلة/الجزائر، مجلة إشكالات في اللغة والأدب ، العدد الثامن، ديسمبر 2015.

15- سعدوني بشير ، **اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة حولها**، جامعة الجلفة، مجلة آفاق للعلوم، العدد الخامس، 2016.

16- شافوا رضوان ، **ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد1، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

17- شافوا رضوان ،**قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957-1962 المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية – o.c.r.sأنموذجا**، جامعة الوادي (الجزائر) مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الحادي عشر جوان 2013.

18- شافوا رضوان ، **دور منطقتي وادي ريغ ووادي سوف في دعم وتموين منطقة الأوراس قبيل وخلال الثورة التحريرية**، مجلة البحوث والدراسات، ع 09، منشورات مركز الجامعي، الوادي، 2010.

19- صاحب منعم مساعد أسامة، ، **الأوضاع الاقتصادية العامة في الجزائر في ظل الإدارات الاستعمارية 1830-1972**، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد4، العدد3، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية .

20- طاعة سعد ، **البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1930-1954**، مجلة المصادر، ع17، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر م1954-2008.

21- طيطوش حدة، **الكاردينال لاف يجري وأبعاد مهمته التبشيرية الجزائر 1867-1880م**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 2019 .

22- العاتي حمزة ، **بسكرة عبر التاريخ**، مجلة الزيبان، العدد07، مجلة شهرية، تصدر عن ولاية بسكرة، بسكرة الجزائر، أفريل 1984.

23- العبيدي هادي صباح نوري ، **مشاريع التقسيم الاستعمارية في الوطن العربي،** مشروع فصل الصحراء عن الجزائر ومحاولة تقسيم العراق مقاربة تاريخية، المجلة المغاربية للمخطوطات، ع 5 ، جوان 2017.

24- العربي العربي فراحي محمد بو غازي عبد القادر، **الصحراء الجزائرية اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير**، مجلة البحوث والعلوم السياسية، المجلد06، العدد 02، 2020.

25- العربي العربي، فراحي محمد، وآخرون، **الصحراء الجزائرية، اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد2، 2020.

26- عطلاوي عبد الرزاق ، **الصحراء الشرقية والسياسة الاستعمارية الفرنسية . قراءة في تاريخية الاحتلال من 1850-1875م**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 02 العدد04 ديسمبر 2016 ، جامعة سيدي بلعباس . الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

27- غريس مبروك إلياس تنايت قاسي، **المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفيةالسوسرية**، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد5 ، العدد 2، 2021.

28- غنابزية علي، **دور وادي سوف في معركة المقاربين 1954 واثارها على المقاومة المسلحة في المنطقة الجنوبية الشرقية**، مجلة البحوث والدراسات، ع1، منشورات المركز الجامعي، الوادي ، 2010.

29- قن محمد قن، **فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962**، جامعة زيان عاشور الجلفة

30- قندل جمال ، **الصحراء الجزائرية في صلب المفاوضات بين الجزائر وفرنسا 1960-1962**، جامعة الشلف

31- كركب عبد الحق ، **الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ورد فعل الثورة الجزائرية1956-1962**، مجلة العبر، للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد3، العدد1، يناير2020، جامعة تيارت .

32- كركب عبد الحق ، **الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ولرد فعل الثورة الجزائرية 1956-1962** المجلد 3 العدد 1 يناير 2020 .

33- ليتيم خالد صفية درويش، **تقييم استراتيجية تطويل النقل البري في الجزائر في إطار رؤية تنموية مستدامة**، العدد الخامس، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات

34- مالك رضا ، **مفاوضات أيفيان وقضية الصحراء الجزائرية**، مجلة أول نوفمبر ، العدد 103 مارس أفريل 1989.

35- محمد بن محمد، **الرحلات الاستكشافية الفرنسية إلى الصحراء الكبرى الدوافع والعراقيل**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد20، 20ديسمبر2003.

36- نواصر عبد الرحمان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري مابين 1873-1962 منطقة المنيعة نموذجا**، مجلة روافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد1، ديسمبر 20.

37- نواصر عبد الرحمن، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري مابين 1873-1962ممنطقة المنيعة نموذجا**، مجلة روافد البحوث والدراسات، جامعة غر داية ، العدد الأول ، ديسمبر، 2016.

38- هامل عبد المنعم ، **مسألة المياه في السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1954** ، طالب دكتوراه ، سيدي بلعب.

الدوريات:

1- شلبي شهرزاد، **الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، دورية كان التاريخية** ، العدد11 مارس 2011.

الملتقيات :

1- اسماعيلي زوليخة المولودة علواش، **تاريخ الجزائر من الفترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير أنفو الجزائر 2013.

2- بلقاسمي بوعلام ، **مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية خلال النصف الثاني من القرن 19**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962 ، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007ي الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962)، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

3- بن خدة بن يوسف ، **نهاية حرب التحرير للجزائر اتفاقية ايفيان**، تر، لحسن زغداروم‌حل العين جبائلي ، د. م. ج، الجزائر، 1987، منشورات م و د ب ، 1996.

4- بن داهة عدة، ، **أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانون 1887/04/28 و1897/02/16**، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20-21 ماي 2006.

5- بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

6- سيدي موسى محمد الشريف، **قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية**، م. و. د. ب. ح.

7- شيخي عبد المجيد ، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.

8- عقيب السعيد محمد، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، المؤتمر الدولي الثاني جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمساءلة المؤجلة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 16-17 نوفمبر 2011.

9- فارح رشيد، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، (أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر).

10- م و د ب، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ورقلة أيام 15-16-17 أفريل1996، سلسلة الملتقيات، الجزائر.

11-المركز الوطني للدراسات والبحث ح.و.ث.أ.ن.1954، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، سلسلة الملتقيات، الجزائر، 1996.

12- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر**، الجزائر.

13- معوض أحمد نازلي ، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات ايفيان إلى تأمين البترول، الهيئة المصرية للكتاب، د. م، 1978.

14- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي الثاني لتاريخ الثورة، الولاية السادسة، المنعقد ببسكرة 1985.

الجرائد:

1- جريدة الجمهورية ،**أهم بنود اتفاقية ايفيان**، ، 19 مارس 2012.

2- جريدة المبشر، ع245، 15نوفمبر، 1857.

3-جريدة المجاهد، **الصحراء الكبرى** ع 14.

4-جريدة المجاهد، في 1961/04/10، العدد 93.

5- جريدة المجاهد، **مؤامرة الاستعمار الفرنسي على الصحر**اء، العدد91-13 مارس1961.

المداخلات:

1- دعاشي سميرة ، مداخلة تحت عنوان، **التجارة الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية ودورها في تراجع التجارة التقليدية1900م .1945م**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف.

ب المراجع باللغة الفرنسية:

1- Bulletin officiel du governement général de lalgerie k uatorzeime année, lmprimerie typographique et lithographique a bouyer, alger,1875,pp, 450-453.

2- Céline ragon-delmond ,**la politique économique du pétrole** en Algerie, revuel algérianiste, n : 107 , narbonne cedex, sept, 2004.

3- Charles Robert Agéron, **les Algériens musulmans et la France 1871-1919**tome premeière ,presses universitaires de France ,paris.

4- E, sautayra **, legislation de Algerie,** Lois ordonnances , decret et arrentes , seconde edition , maison neuve et de libraries sediteures, Paris 1883.

5- Geneviève capot-rey, l'eau **et le sol a El-Goléa : revue travaux de l'institut de recherches sahariennes**, université Alger, tome XVII,1$^{er.}$2^{me}semester ,1958.

6- J. O. R. F, n° 67,20 mars 1962.

7- L'ache raf Mostafa, **L'Algérie nation et société**, 2^{éme}edition S N E d'Alger.1978.

8- Luis le beau, **l'agriculture algérienne**, op.cit.

9- M.GROLLAND.**la colonisation françaises au Sahara l'oudrira',** le chemins de fer de Biskra Touggourt. ouargla.1888.

10- M.RBrigol, **le pays de Ouargla** , publication du département géographie de l'université de paris –Sorbonne ,paris,1975.

11- Mohamed cherlf elhoclne d **la reslstanceabaguerredependance(1830-1962)** .

12- NARCISSE FAUCOM, **Livre dor l'Algérie**, éditeurs libraire algérienne et coloninale, paris.

13- O.Meynier, **pacification du Sahara**, op.cit.

14- Paul-Leroy Beaulieu, **l'algérienne la Tunisie**, libraire Guillaumin ,paris,1887,

15- SOUSTELLE (JACQUES), **Aimée ET Souffrante Algérie** ,Librairie Plon ,Paris ,1956.

16- Treyer Claude,**Sahara 1956-1962**, Publication de l'université de Dijon. Paris

فهرس الأعلام والبلدان

فهرس الأعلام :

حرف أ:

1. إسماعيل بوضربة.....ص80

حرف ب:

2. بوتان.....ص 78

حرف ر:

3. روني كاي..... ص78

حرف ش:

4. شال ديغول.....ص 51

حرف ل:

5. لافيجري.....ص 48

حرف هـ:

6. هندري دوفيري.....ص79

فهرس البلدان:

حرف أ:

1. الأغواط.....ص80

2. إقليم توات..... .....ص 61

حرف ب:

3. بسكرة.....ص 63

حرف ت:

4. تمبكتو..... ص 59

حرف د:

5. ديديكلت.....ص 61

حرف ف:

فلاترز .....ص 82

حرف غ:

6. غدامس.....ص80

حرف و:

7. وادي ريغ.....ص47

8. وادي سوف.....ص70

9. ورقلة.....ص42

فهرس الموضوعات

شكر خاص 4
كلمة شكر وعرفان 5
الإهداء 6
المختصرات 7
قائمة المختصرات باللغة العربية 8
مقدمة 9
الفصل التمهيدي: 9
الأوضاع الاقتصادية في الجزائر 1830-1900 9
الفصل التمهيدي الأوضاع الاقتصادية في الجزائر (1830-1900) 10
1- الأوضاع الزراعية 10
1- الأوضاع الزراعية 11
1-1 مصادرة الملكيات العقارية 11
2-1 قانون الغابات 18
3-1 المنتوجات الزراعية 20
2 الأوضاع الصناعية 24
1-2 التنظيمات الصناعية 24
2-2 أسباب تدهور الصناعات الجزائرية 28
3 الأوضاع التجارية 30
1-3 أنواع التجارة 30
2-3 الصادرات والواردات 32
الفصل الأول: المشاريع الاستثمارية الفرنسية في الجنوب الجزائري 1900-1962 36
1 التعريف بالصحراء الجزائرية 37
1-1 الموقع 37
2-1 تضاريس الصحراء الجزائرية 37

3-1 جيولوجيا الصحراء..... 39
4-1 مناخ الصحراء الجزائرية..... 39
2 مشاريع إنشاء الطرق..... 40
1-2 الطرق البرية..... 42
2-2 مشروع شبكة السكة الحديدية..... 44
1-2-2 تكاليف مشروع السكة الحديدية 51
2-2-2 الدور الاقتصادي لسكة الحديد 52
3-2-2 فشل المشروع..... 54
3-2 الخطوط الجوية 55
3 الاستثمار الفرنسي في القطاع التجاري..... 56
1-3 السياسة التجارية الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية 57
2-3 المعاهدات والاتفاقيات التجارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية..... 61
3-3 وسائل التبادل التجاري..... 63
4 الاستثمار الفرنسي في القطاع الفلاحي 65
1-4 زراعة النخيل 65
2-4 زراعة القطن..... 68
3-4 دعم الثروة الحيوانية..... 70
الفصل الثاني: المشاريع الاستنزافية الفرنسية في الجنوب الجزائري..... 60
1 مشروع البعثات الفرنسية الاستكشافية للصحراء الجزائرية 75
1-1 الرحلات العلمية الفرنسية في الجنوب الجزائري 75
2-1 اهتمام الفرنسيين بالجنوب الجزائري 81
2 مشروع التنقيب عن البترول واكتشافه 86
1-2 عمليات النقيب عن البترول..... 86
3 الغاز الطبيعي في الجنوب الجزائري 87
1-3 اكتشاف فرنسا للغاز..... 88

4 استغلال المياه في الصحراء الجزائرية 90
4-1 حفر الآبار الارتوازية 91
4-2 أهمية السدود..... 97
الفصل الثالث:ملف الصحراء الجزائرية خلال المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 60
1 فصل الصحراء الجزائرية..... 100
1-1 مرحلة الإعداد لفصل الصحراء الجزائرية 1956..... 100
1-2 إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O. C. R. S)..... 101
1-2-1 دور المنظمة..... 102
1-2-2 ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية 103
1-3 وزارة الصحراء..... 104
1-3-1 ميزانية وزارة الصحراء..... 104
1-3-2 مصادر التموين..... 104
2 الامتيازات الأوربية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 110
3 الصحراء الجزائرية من خلال المفاوضات الفرنسية..... 117
3-1 اتفاقية ايفيان الأولى 20 ماي 1961 117
3-2 مجال المفاوضات 117
3-3 ضمانات تقرير المصير..... 118
3-4 مشكلة الأوربيين في الجزائر..... 118
3-5 مشكلة الصحراء 120
3-6 مفاوضات لي روس11-19 فيفري 1962..... 121
4 الصحراء الجزائرية من خلال اتفاقيات ايفيان الثانية 18 مارس 1962..... 123
4-1 مضمون اتفاقية ايفيان من الناحية الاقتصادية 124
4-2 بنود اتفاقية ايفيان الثانية 18 مارس 1962 127
الخاتمة .....ح
الملاحق .....ح

قائمة المصادر والمراجع 167
فهرس الأعلام والبلدان 168
فهرس الموضوعات 191
ملخص الرسالة 196
الملخص 197

ملخص الرسالة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاريع الفرنسية الاقتصادية المنتهجة للسيطرة على الجنوب الجزائري، فبعد الاحتلال الشبه تام للمناطق الشمالية وجهت فرنسا أنظارها نحو الجنوب بمناطقه السهبية والصحراوية من أجل السيطرة عليه، معتمدة في ذلك على مجموعة من الطرق والأساليب، فأرسلت البعثات والرحلات الاستكشافية والعلمية إلى الجنوب الجزائري التي في ظاهرها تحمل غايات وأهداف علمية، إلا أنها في الحقيقة كانت تطمح إلى معرفة خبايا الصحراء تمهيدا للاستعمار. كما قامت بعمليات توسع من خلال شق الطرقات والمعابر ومد السكك الحديدية في مختلف مناطق الصحراء، الأمر الذي أعطى دافعا قويا للمشاريع الاستعمارية التي بدأتها فرنسا بفتح الطرق لتجارتها بهدف التغلغل إلى قلب القارة الإفريقية، إضافة إلى الاستثمار في مختلف الزراعات الصحراوية التي تفتقر إليها فرنسا، كما أخذت السلطات الاستعمارية تشجع المراكز والشركات للقيام بدراسات عن الإمكانيات الاقتصادية للصحراء الجزائرية، وقد أثمر تشجيع الحكومة الفرنسية لعمليات التنقيب عن البترول، إذ وجدت فرنسا ما كانت تبحث عنه لتنقل اقتصادها وترتقي به إلى مصاف الاقتصاديات الكبرى.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاقتصادية، الجنوب الجزائري، الصحراء الجزائرية.

This study aims to shed light on the systematic French economic involved projects to control southern Algeria. After the almost complete occupation of the northern regions, France directed its eyes towards the south with its steppe and desert regions in order to control it, relying on a set of methods that achieved this, so it sent expeditions and the scientific mission to the south of Algeria, which apparently carries scientific goals and objectives, but in fact, it aspired to know the secrets of the desert as a prelude to colonization. It also carried out expansion operations by building roads and crossings and extending railways in various regions of the desert, which gave a strong impetus to the colonial projects initiated by France by opening roads for its trade with the aim of penetrating into the heart of the African continent in addition to investing in various desert crops that France lacks, as the authorities took Colonialism encourages centers and companies to conduct studies on the economic potential of the Algerian desert. The French government's encouragement of oil exploration operations has resulted in France finding what it was looking for to transform its economy and elevate it to the ranks of major economies.

Key words: economic projects, Algerian desert, south Algeria.